ما لا يُبتدأَ به في العربية

وأثره في الدروس النحوية والصرفية

إعداد

عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

ما لا يُبتدَأ به في العربية وأثره في الدروس النحوية والصرفية

عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا جامعة الأزهر – مصر.

الملخص :

يتناول هذا البحثُ الحديثَ عن (ما لا يُبتدأ به في لغتنا العربية من الحروف والأدوات والتوابع والفضلات والعُمَد وغيرها)، وشرحت فيه أسباب عدم البدء بهذه الألفاظ، وقد تعدَّدت هذه الأسباب؛ فمنها ما يتعلق باستحالة النطق، ومنها ما يتعلق بقبح الكلام، ومنها: اللبس على السامع، ومنها: عدم الفهم وعدم الفائدة، ومنها الاتصال والجزئية من حيث اللفظ والمعنى.

ثم تناولت –بعد ذكر الأسباب– أثر عدم البدء بهذه الألفاظ في الأحكام النحوية والقياسات الصرفية، وهذا جوهر البحث ولبُّه، وقد ظهرت لي آثار كثيرة منها ما تقارض لإثبات حكم أو قاعدة نحوية أو صرفية.

وقد مهَّدتُ لهذا البحث بالتفرقة بين الابتداء والتقديم؛ لما لهذه التفرقة من دور مهمٍّ في فهم البحث وإيضاح أهدافه؛ إذ يمكن الاعتراض على عدم البدء بلفظٍ ما عند الجمهور بأنه قد بُدِئ به، في حين أنه مقدَّمٌ فقط على لفظٍ آخرَ وغيرُ مبدوءٍ به؛ فالكوفيون جوَّزوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه في سعة الكلام بشروط، والبصريون جعلوا هذه الشروط للشعر فقط، ولم يجوِّزوا هذا التقديم في الكلام مطلقًا، ومن هذه الشروط ألا

يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرًا؛ فلا يقال: "وعمــرٌو زيــدٌ قائمانِ"، والمراد: "زيدٌ وعمرٌو قائمانِ" .

ويلحظ من هذا الشرط أنه لا يبتدأ بالمعطوف كلامٌ، وإنما يتقدَّمُ المعطوف على المعطوف عليه فقط؛ ومن ثَمَّ يكون هناك فرقٌ بين الابتداء والتقديم.

وقد خلصت في نهاية البحث إلى نتائج منها ما سبق ذكره، ومنها –أيضًا: أن هناك كلماتٍ جاز الابتداء بها لكنها تغيَّرت أحكامُها بهذا الابتداء؛ فمثلًا الفاعل لا يبتدأ به وتقول: "قام زيدٌ"، وإذا قلت: "زيدٌ قام" لم يكن "زيد" هنا هو الفاعل بل أصبح مبتدأً، ومنها: أن الشيء ربما يخرج عن أصــله ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسمَّ فاعله كان له لما كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل؛ فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع؛ فوجب تأخيره.

الكلمات المفتاحيــة : ما لا يُبتدَأ – العربية – الدروس النحوية – الدروس الصرفية.

What does not start in Arabic and its impact on grammar and grammar lessons

Arafa Abdul Hakim Ahmed Abdul Rahman

Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys at Al-Azhar University, Egypt.

Abstract:

This research deals with the talk of (what does not begin in our Arabic language of letters, tools, accessories, waste, mayors, etc.), and explained the reasons for not starting with these words, and there are many reasons, some of which relate to the impossibility of pronunciation, including with regard to the ugliness of speech, such as: confusion on the listener, such as lack of understanding and indifference, including communication and partial in terms of pronunciation and meaning.

After mentioning the reasons, I addressed the effect of not starting these words in grammatical and pure measurements, and this is the essence of the research and its core, and I have seen many effects, including what is used to prove a grammatical or pure rule.

This research has paved the way for the distinction between initiation and presentation, because this distinction has an important role in understanding the research and clarifying its objectives; They did not allow this presentation to speak at all, and one of these conditions is that the submission does not lead to the occurrence of the letter of kindness in the chest, so it is not said: "Amr Zaid is present", which is meant to be: "Zaid and Amr are present."

It should be noted from this condition that it does not begin with the beaded words, but that the beaded one comes only on the one who is subject edited;

At the end of the research, i came up with conclusions, including the above, For example, the perpetrator does not start with it and says: "Zaid", and if you say: "Zaid has done" here, it is not "Zaid" here, but he became a beginner, and he became a beginner, and such as: that the thing may depart from its origin and does not take into account that origin, as the effect of what is not named the actor would have been for him to come forward;

Keywords:What doesn't start - Arabic - grammar lessons-pure lessons.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الأولِ بلا ابتداء، الآخرِ بلا انتهاء، ليس قبلَه شيءٌ ولا بعدَه، وكلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهَه، أنزل كتبَه وأرسل رسلَه؛ ليوضحَ منهجَه وليهديَ خلقَه.

والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فإن لكل شيء بدايةً ونهاية، وفي لساننا العربيِّ حروفٌ وكلماتٌ نبدأ بها وننتهي إليها -أو ننتهي بها-، وهناك حروف وكلمات في العربية لا نبدأ بها؛ إما لصعوبتها نطقًا أو لخلل تركيبي أو حكمي ينتج من الابتداء بها.

وحينما قابلت كثيرًا قاعدةً تقول: "لا يبتدأ بساكن" فكَّرتُ وتأمَّلتُ، وسألتُ نفسي هل هناك أشياءُ أخرى لا يمكن الابتداء بها؟ فوجدت أشياءَ كثيرةً في لغتنا العربية لا يبتدأ بها، وتعدَّدت أسبابُ عدم البدء بها، بل وجدت أيضًا أن ما لا يبتدأ به له أثرٌ في الدروس النحوية والصرفية بإيجابِ حكمٍ أو نفيه أو أشياءَ أخرى؛ فهمَمتُ بعمل بحثٍ يخصُّ هذا الموضوعَ الذي سمَّيتُه (ما لا يبتدأ به في العربية وأثره في الدروس النحوية والصرفية).

وهذا الموضوع من الأهمية بمكانٍ؛ لأنه:

- يَكشف عن كيفيةَ التحدث والنطق السليم للُّغةِ؛ بمعرفة ما نبدأ به وما لا نبدأ به.
- يُطلِعُنا على أسبابٍ ودواعٍ تمنع من البدء بهذه الكلمة أو ذاك الحرف.
- يوضِّح لنا أثرَ ما لا يبتدأ به في لغتنا العربية من دروس وأحكام تخصُّ علمي النحو والصرف.
- يبرهنُ على أن لغتَنا العربيةَ تتميَّز بخصائصَ وسماتٍ غيرِ موجودةٍ في اللغات الأخرى.

واقتضت طبيعةُ البحث أن يحتوي على مقدمةٍ بيَّنتُ فيها كُنهَ الموضوع وأهميتَه وخطتَه والدراسات السابقة، وتمهيدٍ تحدَّثتُ فيه عن الفرق بين الابتداء والتقديم، وخمسةِ فصولٍ بيانها ما يأتي:

الفصل الأول

ما لا يبتدأ به من حروف الهجاء

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول- لا يبتدأ بحرف ساكن.

المبحث الثاني- لا يبتدأ بما قرب من الساكن.

المبحث الثالث- لا يبتدأ بواوٍ زائدة.

المبحث الرابع- لا يبتدأ بسينٍ زائدة.

الفصل الثاني

ما لا يبتدأ به من الأدوات

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول- لا يبتدأ بـــ(أنَّ) المفتوحة.

المبحث الثاني- لا يبتدأ بـــ(لكنَّ).

المبحث الثالث- لا يبتدأ بـــ(حتَّى).

المبحث الرابع- لا يبتدأ بأداة استثناء.

المبحث الخامس- لا يبتدأ بـــ(إذا) الفجائية.

الفصل الثالث

ما لا يبتدأ به من التوابع والصفات والصلات والضمائر المتصلة

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول- لا يبتدأ بتابع.

المبحث الثاني- لا يبتدأ بوصف عامل.

المبحث الثالث- لا يبتدأ بصلة.

المبحث الرابع- لا يبتدأ بضمير متصل.

الفصل الرابع

ما لا يبتدأ به من الفضلات

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول- لا يبتدأ بمعمول قبل أدوات الصدر.

المبحث الثاني- لا يبتدأ بمعمول المصدر.

المبحث الثالث- لا يبتدأ بمفعول معه.

المبحث الرابع- لا يبتدأ بحالٍ عاملها جامد.

المبحث الخامس- لا يبتدأ بتمييز.

المبحث السادس- لا يبتدأ بمجرور.

الفصل الخامس

ما لا يبتدأ به من العُمَد

وفيه مبحثان

المبحث الأول- لا يبتدأ بفاعل أو نائبه.

المبحث الثاني- لا يبتدأ بنكرة محضة.

وإنما أخَّرت العُمَدَ عن الفضلات، وأخَّرتُ الفضلات عن التوابع والأدوات والحروف؛ فجاء الترتيب معكوسًا عما درسناه في النحو؛ لأن المقام يستدعي ذلك؛ فموضوع البحث عن (ما لا يبتدأ به)، وحقٌّ ما لا يبتدأ به أن يكون قليلَ الحجم في العائلة التركيبية؛ فبدأت الحديث به، ثم

ختمتُ بالحديث عن عمدة هذه العائلة الذي حقُّه الابتداء، ولكنه مُنع من الابتداء أصلًا كالفاعل، ومُنع أحيانًا كالمبتدأ النكرة.

ثم أردفتُ فصولَ البحثِ بخاتمةٍ رصدت فيها النتائج، وأنهيتُه بقائمة المصادر والمراجع.

ومسائل البحث مليئة بالخلافات النحوية المشهورة؛ فتحاشيت الإطالة بسرد هذه الخلافات؛ لكثرتها وشهرتها، واكتفيت بالإحالة إلى مراجعها.

الدراسات السابقة:

بعد الانتهاء من البحث تبيَّن وجود رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية/ جامعة أم القرى بعنوان: (الصدارة في النحو العربي) إعداد/ عبدالرحمن محمود مختار الشنقيطي- إشراف أ.د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم عام ١٤١٧هـ، ثم طبعت كتابًا في النهار للطبع والنشر، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، وبالرغم من معاكسة موضوعها لموضوعي إلا أن مُعِدَّها قام مشكورًا بإضافة فصل خامس في الباب الأول سمَّاه (ما يمتنع تصدره في الجملة) أي: ما لا يبتدأ به في الجملة، وفيه اثنا عشر مبحثًا بيانها ما يلي:

المبحث الأول- حروف العطف، الثاني- المفعول معه، الثالث- الفاعل وما ينوب عنه، الرابع- التمييز، الخامس- أداة الاستثناء (إلا)، السادس- (أنَّ) مفتوحة الهمزة، السابع- الفاء الرابطة لجواب الشرط وإذا الفجائية، الثامن- ضمير الفصل، التاسع- المنصوب على الاختصاص، العاشر- مخصوص (حبذا)، الحادي عشر- توابع الأسماء، والثاني عشر- مواضع متفرقة فيما لا يجوز تصدره وهي (الضمير المتصل، جملة الصلة والمضاف إليه، معمول المصدر، الاسم المجرور، كي ولام التعليل، (ما) الكافَّة، الحال، الجملة الاعتراضية، ما بعد ما له التصدر، ومعمول اسم الفعل) [1].

(١) ينظر: الصدارة في النحو العربي ص٦٨: ١٠٧.

وثَمَّة نقاط اتفاق ونقاط افتراق بين تلك الرسالة وهذا البحث:

أما نقاط الاتفاق فتمثلت في المسائل الآتية: المفعول معه- الفاعل وما ينوب عنه- التمييز- أداة الاستثناء- أن مفتوحة الهمزة- إذا الفجائية- التوابع وضممت معها حروف العطف ولم أفردها في مبحث مستقل- الضمير المتصل- الصلة- معمول المصدر- المضاف إليه والاسم المجرور وجعلتُهما في مبحث واحد- ما بعد ما له التصدر- الحال.

وتمثَّل الاتفاق أيضًا في ذكر أسباب عدم التصدر أو البدء.

وأما نقاط الافتراق فكثيرة؛ حيث تمثلت في اختلاف طريقة العرض والتحليل للمسائل المشتركة، وهناك مسائلُ في رسالته -أو كتابه- لم أدرسها لعدم وجود أثر بارز لها مع تباين أسباب عدم البدء بها، وهي: (ضمير الفصل- الاختصاص- مخصوص حبذا- كي ولام التعليل- ما الكافة- الجملة الاعتراضية- معمول اسم الفعل)، وأما فاء السببية فتعدُّ حرفَ عطف، وأثرها مشترك مع إذا الفجائية.

وفي هذا البحث مسائلُ لم يتعرض لها في كتابه، وهي: الفصل الأول كاملًا- لكنَّ- حتى- الوصف العامل- معمول الجوامد بصفة عامة- النكرة المحضة.

وافترقنا كذلك في الآثار الناجمة عن عدم البدء بهذه الحروف أو الكلمات، وهي الهدف من هذا البحث، لكن ظهر لي قلة الآثار في رسالته؛ ويرجع ذلك -في تقديري- إلى أن الرسالة تناولت الصدارة في النحو العربي - وهي عكس فكرة هذا البحث-؛ إلا أن الدكتور/

عبدالرحمن الشنقيطي قام بذكر ما لا يتصدر في فصل من فصولها لتحقيق الشمولية.

ناهيك عن أن خطة هذا البحث وفكرته تختلف عن تلك الرسالة.

وبعد فهذه فكرة جالت في خاطري ابتداءً أقدمها لكم راجيًا من الله -عز وجل- أن يجعلها في ميزان حسناتي.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سبيلي الحق والرشاد

التمهيد

بين الابتداء والتقديم

من المعروف أن الابتداء معناه فعل الشيء أولًا، ومن العلماء من فسَّر الابتداء بالتقديم وفسَّر التقديم بالابتداء[١]؛ فهما مترادفان.

لكنك لو بحثت في مؤلفات النحاة لوجدت فرقًا بين اللفظينِ، وتجد العلاقة بينهما مبناها على الخصوص والعموم؛ فكل شيء ابتدأت به فهو مقدَّم، وليس كل شيء قدمتَه تكون مبتدئًا به، بل يمكن تقديمه، ولكنه ليس مبدوءًا بل هو موجودٌ في أثناء الكلام، وبالمثال يتضح المقال.

في قولك: "أكرم زيدًا عمرٌو" تقدَّم المفعول على الفاعل ولا تحكم على هذا بالابتداء؛ لأنك ابتدأت بالفعل، وإذا قلت: "زيدًا أكرم عمرٌو" يكون المفعول مقدمًا ومبتدأً؛ لأنك قدمته على الفعل وفاعله، وابتدأت به الكلام.

ولهذه العلاقة بين الابتداء والتقديم أثرها في الأحكام النحوية؛ فالكوفيون جوَّزوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه في سعة الكلام بشروط، والبصريون جعلوا هذه الشروط للشعر فقط، ولم يجوزوا هذا التقديم في الكلام مطلقًا[٢]، ومن هذه الشروط ألا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرًا؛ فلا يقال: "وعمرٌو زيدٌ قائمانِ"، والمراد: "زيدٌ وعمرٌو قائمانِ"[٣].

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ب د أ).

(٢) سيأتي إيضاح ذلك في مبحث التوابع.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة لابن كيكلدي ص١٥٢.

ويلحظ من هذا الشرط أنه لا يبتدأ بالمعطوف كلام، وإنما يتقدَّم المعطوف على المعطوف عليه فقط؛ ومن ثَمَّ يكون هناك فرقٌ بين الابتداء والتقديم.

والتقديم نوعان:

الأول- أن الشيء المقدم يبقى على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ والمفعول.

الثاني- أن تنقل الشيء المتقدم من حكم إلى حكم آخر، وتجعله بابًا غيرَ بابه وإعرابًا غيرَ إعرابه، ومثل ذلك أن تجد اسمين كل واحد منهما يحتمل أن يكون مبتدأ والآخر خبرًا له[1] مثل "زيدٌ أخوك" و"أخوك زيدٌ"؛ فيختلف المعنى باختلاف الغرض؛ فإذا عرف السامع زيدًا بعينه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: "زيدٌ أخوك"، ولا يصح لك أن تقول: "أخوك زيدٌ". وإذا عرف أخًا له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعيِّنه عنده قلت: "أخوك زيد" ولا يصح لك أن تقول: "زيد أخوك"[2].

وذكر ابن الخباز (ت٦٣٧هـ) أنَّ الفرق بين قولنا: "زيدٌ أخوك" و"أخوك زيدٌ" من وجهين: أحدهما- أن (زيدٌ أخوك) تعريفٌ للقرابة و(أخوك زيدٌ) تعريف للاسم. والثاني- أنّ (زيدٌ أخوك) لا ينفي أن

(١) ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص٩٦، ٩٧.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢١٣/١.

يكون له أخ غيره؛ لأنك أخبرت بالعام عن الخاص، و(أخوك زيد) ينفي أن يكون له أخٌ غيره؛ لأنك أخبرت بالخاص عن العام[1].

ومن هذا النوع أيضًا: الفاعل حكمه التأخير عن فعله كـ(قام زيدٌ) وإن تقدَّم فقيل: "زيدٌ قام" لم يصبح فاعلًا بل يصير مبتدأً.

وقد عقد ابن السراج (ت٣١٦هـ) بابًا للتقديم والتأخير وذكر فيه ثلاث عشرة كلمة لا تتقدم في العربية وهي:

١- الصلة على الموصول.

٢- المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير.

٣- الصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة.

٤- المضافُ إليه وما اتصل به على المضاف.

٥- ما عمل فيه حرف أو اتصل به حرفٌ زائدٌ لا يقدم على الحرف.

٦- ما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه (إن وأخواتها).

٧- الفاعل لا يقدم على الفعل.

٨- الأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها.

---

(1) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص ١٠٧.

٩- الصفات المشبهة بأسماءِ الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه.

١٠- الحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها.

١١- ما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه.

١٢- لا يقدم التمييز.

١٣- حروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه[١].

- ولن تتم دراسة جميع هذه الأشياء؛ لأن منها ما لا يتعلق بالابتداء بل يتعلق بالتقديم فقط، ومنها ما لم يكن له أثرٌ نحويٌّ أو صرفيٌّ مهم، والمنوط بهذا البحث أن يدرس ما لا يبتدأ به في العربية وأثره في الدروس النحوية والصرفية.

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٢٢ وما بعدها.

الفصل الأول

ما لا يبتدأ به من حروف الهجاء

تستطيعُ أن تبدأَ كلامَك بجميع حروف الهجاء؛ بدليل أنك عندما تعلِّم الصبية تلك الحروف تجلبُ لهم كلماتٍ مبدوءةً بها بشرط تحرُّكِها، لكنك لا تستطيع أن تجلبَ لهم كلماتٍ مبدوءةً بحروف المد الصائتة (الألف، والواو، والياء)؛ لأنها ساكنة، ولا تستطيع البدء بساكن، واختصت الألف من بينها بلزومها السكون؛ إذ الواو والياء يمكن تحريكهما وبالتالي يمكن الابتداء بهما مثل: "يَدُك وَردةٌ"، لكن الألف لا تستطيع البدء بها مطلقًا، وإن حاولت ذلك قلبتها همزة، ويدل على ذلك جلبُ لامٍ قبلها في حروف الهجاء فقيل: (لا).

وقد نصَّ ابنُ جني (ت٣٩٢هـ) على ذلك قائلًا: "واعلم أن واضع حروف الهجاء لمَّا لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدة ساكنة؛ لأن الساكن لا يمكن الابتداء به دعَّمها باللام قبلها متحركة، ليمكن الابتداء بها. فقال: "هـ، و، لا، ي". فقوله "لا" بزنة (ما، ويا)، ولا تقُل كما يقول المعلِّمون: "لام ألف"؛ وذلك أن واضع الخط لم يرد أن يرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركب بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك لعرفنا أيضا كيف تتركب الطاء مع الجيم والسين مع الدال والقاف مع الظاء، وغير ذلك مما يطول تعداده، وإنما مراده ما ذكرت لك من أنه لمَّا لم يمكنه الابتداء بالمدة الساكنة ابتدأ باللام، ثم جاء بالألف بعدها ساكنة؛ ليصحَّ لك النطق بها كما صحَّ لك النطق بسائر الحروف غيرها، وهذا واضح..." [١].

(١) سر صناعة الإعراب ١/٤٣، ٤٤.

ولأنك لا تستطيع البدء بحرف ساكن؛ فلا تستطيع البدء بما قرب من الساكن، ولأن الواو المزيدة تتعرض لعوائقَ صرفيةٍ بالقلب والإبدال فلم يُبتَدأْ بها، وكذلكم السين لم يبتدأ بها زائدةً؛ لذلك أقوم -بعون الله- بتحليل ما لا يبتدأ به من الحروف، وبيان أثر ذلك في الدروس النحوية والصرفية، ومباحث الفصل هي:

- لا يبتدأ بحرف ساكن.
- لا يبتدأ بما قرب من الساكن.
- لا يبتدأ بواو زائدة.
- لا يبتدأ بسين زائدة.

وهناك حروف معجمية لا يبتدأ بها؛ لأنها جاءت لمعانٍ إضافيةٍ مثل تاء التأنيث، ونوني التثنية والجمع، ونوني التوكيد، وهاء السكت، والتنوين -لأنه نون ساكنة في النطق-. ولن يتم دراسة هذه الحروف؛ لعدم ظهور أثر عدم البدء بها في الدروس النحوية والصرفية، غير أنها زيدت لمعنًى معينٍ وغرضٍ مقصود.

المبحث الأول

لا يبتدأ بحرف ساكن

من المعروف بداهةً أن أيَّ إحداثِ فعلٍ أو تصرُّفٍ يبدأ بتحرُّكٍ، وكذلك الكلام يبدأ بحرف متحرِّكٍ؛ فلا تستطيع أن تبدأ كلامك بساكن[١]؛ وذلك لأن الحرف المنطوق به لا يخلو من أن يكون معتمدًا على حركة في ذاته كعين (عمرو)، أو على حركة مجاورةٍ كميم (عمرو)، أو على مدة قبله تجري مجرى الحركة كباء (دابَّة). ومتى خلا الحرف من هذه الاعتمادات الثلاثة تعذَّر التكلُّم به بدليل التجربة[٢].

واللسان مُنع من أربعة أشياء:

مُنع أن يلفظ بساكن؛ لأنه لا يُلفَظ، ويخفى فيخفو عنه اللسان؛ لأنك إذا حركت لسانك تحرك الحرف. ومُنع أن يَقف على متحرك؛ لأنك إذا سكنت سكن الحرف. ومُنع أن يَلفظ بحرف واحد؛ وذلك أن الحرف الواحد تبتدئ به ثم تريد أن تسكت عليه، فلا يجوز أن تحرك لسانك وتسكته في حال واحدة. ومُنع أن يجمع بين ساكنين؛ لأنك إن سكتَّ على الحرف الساكن فلا يمكنك أن تنتقل من الساكن إلى ساكن حتى تحرك لسانك. وقد تجمع بين ساكنين في الوقف، كقولك: "هذا زيْدْ"؛ فالياء ساكنة وسكنت الدال لما سكتَّ عليها[٣]، وسيأتي توجيه ذلك.

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/٣٢١.

(٢) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص٥٧١، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون للأحمد نكري ١/١٩.

(٣) الإبانة في اللغة العربية لسلمة العوتبي ١/٤٢، ٤٣.

فالبدء بالساكن محالٌ في أي لغة من اللغات[١]؛ لتعذره، وهو قول أكثر أهل العلم.

وقيل: البدء بالساكن ممكن في الفارسية[٢] وغيرها من لغات العجم، وذلك نحو قولهم في الفارسية (شْتُر[٣] وسْتام[٤] وكّليد[٥])، ومنه في الإنجليزية (stop) بمعنى (توقف) و(drink) بمعنى (اشرب)، و(Star) بمعنى (نجم) و(Sky) بمعنى (سماء).

ونسَب الرضيُّ (ت٦٨٨هـ) هذا الرأيَ إلى ابن جني (ت٣٩٢هـ) وردَّه قائلًا: "والأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذّر، وذهب ابن جني إلى أنه متعسّر لا متعذّر، وقال: يجيء ذلك في الفارسية نحو (شْتُرْ وَسْطَام[٦])، والظاهر أنه مستحيل ولابد من الابتداء بمتحرك، ولما كان ذلك في (شْتُرْ وَسْطَام) في غاية الخفاء كما ذكرنا ظُنَّ أنه ابتدئ بالساكن، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٥، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٤٤/٣.

(٢) ينظر: توجيه اللمع ص٧٨.

(٣) معناه : جمَل، ويكتب بهمزة وصل مضمومة (اُشْتُر) [ينظر: المعجم الذهبي (فارسي عربي) ص٦٨].

(٤) وجدته في المعجم الذهبي ص٦٥ بهمزة وصل مضمومة (اُسْتام) وهو سرج مزركش بالفضة والذهب (لجام)، ووجدته مفنوح الهمزة (اَستام) ومعناه: سيخ حديدي يستعمل لتحريك الأتون والتنور (مغرفة النار).

(٥) معناه: المفتاح. انظر: المعجم الذهبي (فارسي عربي) ص٤٧٥، والكاف مشددة، والمشدَّد أوله ساكن.

(٦) لم أجده في المعجم الذهبي بالطاء بل وجدته بالتاء كما أسلفت.

مكسور، كما يُحَسُّ في نحو (عمرو) وقْفًا، بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية، ولِلُطف الاعتماد لا يتبيَّن"[١].

فهناك صوتٌ خفيٌّ قبل الساكن في الأمثلة المذكورة يعتمد عليه الساكن، وهو قريب من همزة الوصل في لغتنا العربية؛ فالبدء بالساكن ليس من خصائص العربية بل تحاشِيه واستكراهُه وتجنُّبُ القرب منه هو الذي يعدُّ من خصائصها، وهذا ما أكده ابن جني بنصٍّ يثبت فيه أنه ليس من القائلين بإمكان البدء بالساكن في أيِّ لغة؛ حيث قال: "ورأيت مع هذا أبا عليٍّ -رحمه الله- كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم. ولعمري إنه لم يصرِّح بإجازته لكنه لم يتشدَّدْ فيه تشدُّدَه في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن؛ قال: "وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن، وإن كان في الحقيقة متحركًا يعني (همزة بين بين). قال: فإذا كان بعضُ المتحرك لمضارعته الساكنَ لا يمكن الابتداءُ به فما الظنُّ بالساكنِ نفسِه[٢]! قال: وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة[٣]، يريد أنها لما كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت. وأما أنا فأسمعهم كثيرًا إذا أرادوا المفتاح قالوا: "كّليد" فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة فإن حركتها جِدّ مضعفة، حتى إنها

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٥١.

(٢) ينظر: التكملة للفارسي ص١٩٨، ١٩٩.

(٣) الزمزمة: كلام المجوس عند أكلهم، يتراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشفَة، إنما هو صوت يديرونه في خياشيمهم وحلوقهم فيفهم بعضهم عن بعض، وفي الحديث أن عمر -رضي الله عنه- كتب إلى أحد عماله في أمر المجوس أن ينهاهم عن الزمزمة [ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣١٣ (ز م ز م) ولسان العرب (ز م م)].

ليخفى حالها عليَّ، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة؟، وقد تأملت ذلك طويلًا فلم أحل[1] منه بطائل"[2].

فالفارسي (ت٣٧٧هـ) لم يُجِز البدء بالساكن في غير العربية، لكنه لم يتشدد فيه؛ لوجود الزمزمة في لغاتهم، وقد وقف ابن جني حائرًا في هذه المسألة.

وجعل الزمخشري (ت٥٣٨هـ) البدء بالساكن خاصة من خواص العربية حينما قال في مفصله: "لأنه ليس في لغتهم الابتداء بالساكن"[3].

ونصَّ ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ) على أن مفهوم كلام الزمخشري ليس كذلك؛ فقال: "وقوله -أي: الزمخشري-: "لأنه ليس في لغتهم الابتداء بالساكن" ربَّما فُهم منه أن ذلك مما يختصُّ بلغة العرب، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأمر كذلك، بل إنما كان ذلك لتعذر النطق بالساكن، وليس ذلك مختصًّا بلغة دون لغة فاعرفه"[4].

لكن نصَّ الزمخشريِّ في كشافه يثبت ذلك؛ حيث قال عن العرب: "كان دأبُهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن؛ لسلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة، ولوضعها على غاية من الإحكام والرصانة"[5].

---

(١) لم أحل منه بطائل: لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة.

(٢) الخصائص ٩١/١، ٩٢.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب ص٤٩٧.

(٤) شرح المفصل ٣٠٧/٥.

(٥) الكشاف ١٠٦/١.

ومن المعروف أن لكشافِ الزمخشري حواشيَ وتعليقاتٍ كثيرةً وضَّحت قوله؛ فقال الطِّيبي (ت٧٤٢هـ): "قوله: "لسلامة لغتهم" هذا يشعر أن الابتداء بالساكن ممكن وموجود في لغة، لكنه مستكرَهٌ"[١].

وقال الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) عن تعليل الزمخشري: "التعليل بذلك دون الامتناع إشارة إلى جواز الابتداء بالساكن، وهو الحق، ومن قال بامتناعه لا يسمع منه إلا حكايته عن لسانه. نعم يمتنع الابتداء بالمدات، إلا أن ذلك لذواتها، لا لسكونها. وإذا استقريتَ لغةَ العجم وجدت الابتداء بالساكن المدغم"[٢].

وهناك تعليقات أخرى يطول الحديث بذكرها وفيها من تجاذب الأدلة المنطقية ما فيها[٣].

- واتفق العلماء على استحالة البدء بحروف المد الثلاثة (الألف والواو والياء)، وذهب بعض العلماء إلى إمكان البدء بالساكن في اللغة العربية إذا كان حرفًا صامتًا، إلا أنه مستثقل[٤].

ومن هؤلاء السكاكي (ت٦٢٦هـ) الذي قال: "وأما امتناع الابتداء بالألف والواو والياء المدتين فلذواتها عندي، لا لما بنى عليه مذهبه الإمام ابن جني -رحمه الله-، ودعوى امتناع الابتداء بالساكن

---

(١) حاشية الطيبي على الكشاف ٦٩٥/١، ٦٩٦.

(٢) حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف٣٣/١.

(٣) ينظر: حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي ١٠٨/١ وما بعدها.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٤٤٤/٣، والكليات للكفوي ٢٢/١، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١٩/١.

فيما سواها حتمًا غيرَ مدغم ومدغمًا ممنوعة، اللهم إلا إذا حكيت عن لسانك، لكن ذلك غير مجدٍ عليك"[1].

وهذا ما ذهب إليه الشريف الجرجاني، وقد سبق ذكر نصه.

وقال ديكنقوز (ت٨٥٥هـ): "الابتداء بالساكن إذا كان مصوتًا –أعني حرف مد– ممتنع بالاتفاق. وأما الابتداء بالساكن الصامت –أعني غير حرف المد– فقد جوَّزه قوم، ولا شك أن الحركات أبعاض المصوتات؛ لما ذكر في ذلك العلم، فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه ويمكن الابتداء بالصامت الساكن، فيجوز أن يقدم الصامت الساكن على الحركة، ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف وإلا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا"[2].

وقال الكافِيَجي (ت٨٧٩هـ): "فإن قلت: الابتداء بالساكن ممتنع أو ممكن؟ والحق هاهنا هو التفصيل بأَن يُقَال: إِن كان السكون للساكن لازمًا لذاته فَيُمْتَنع كالألف، وإِلا فيمكن، لكنه لم يقع في كلامهم لسلامة لغتهم من كل لَكِنة وبشاعة"[3].

وذهب بعض المعاصرين إلى إمكان البدء بالساكن، ومن هؤلاء الدكتور/ تمام حسان (ت١٤٣٢هـ) الذي قال: "إن نظام اللغة العربية يأذَن لبعض الكلمات أن يبدأ بالساكن من الناحية النظرية... ويسمح نظام اللغة بالبدء بالساكن، ولكن السياق الاستعمالي –أي: الكلامي– يكره

---

(1) مفتاح العلوم ص٣٣.

(2) شرح مراح الأرواح في علم الصرف ص١٢٠.

(3) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص٣٦.

توالي الصمت والسكون: الصمت الذي سبق الكلام مباشرة، والسكون الذي اتصف به الحرف الساكن الذي بدأتْ به الكلمة؛ فحين تواليا – وكلاهما سكون– أصبحا في نظر الذوق العربي أشبه ما يكونان بالتقاء الساكنين الذي ترى مطالب الاستعمال أنه ينبغي التخلصُ منه. ومن هنا جاءت اللغة بقاعدة فرعية لهذا الموقع فقالت: "إنه لا يجوز الابتداء بالساكن"، والمقصود هنا في الاستعمال، أما في نظام اللغة فهو موجود فعلًا، والكلمات في نظام اللغة تبدأ بالساكن.

ومعنى هذا أن بعض الكلمات يبدأ بحرف ساكن، وأنه ينبغي للمتكلِّم أن يتحاشى النطق بالكلمة على الصورة التي قرَّرَها لها نظام اللغة، وعلى المتكلِّم في هذه الحالة أن يتوصَّل إلى النطق بهذا الساكن الذي بدأتْ به الكلمة بواسطة وسيلة صوتية طارئة ليست من بنية الكلمة، وقد جاءت همزة الوصل في الكلام لتكون وسيلة هذا التوصُّل إلى النطق بالساكن، فمثلها في النطق وعدم حسبانها في البنية مثل الألف في الكتابة وعدم حسبانها في البنية أيضًا..."(١).

وذهب الدكتور/ كمال بشر (ت١٤٣٦هـ) المذهبَ نفسه قائلًا: "النطق بالساكن ابتداءً بوصفه إمكانية صوتية أمرٌ ليس متعذرًا أو مستحيلًا لا في الواقع أو التصور أو كليهما، كما لا نظن أن العربيَّ في الماضي أو الحاضر يعجز جهازُه النطقيُّ عن أداء هذه الظاهرة الصوتية، وقد جاءت عبارة بعضهم بما يفيد إمكانية هذا النطق وبما يوحي بجواز وقوعه". ثم قام بنقل أقوال المجوِّزين لإمكانية البدء بالساكن.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٧٧، ٢٧٨.

واستنتج من ذلك النقل أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام ظاهرة حقيقية وقعت في كلام الناس في فترة من تاريخ العربية، وقال: "غاية الأمر أن بعض الدارسين استطاعوا بقوة ملاحظتهم ودقة حسِّهم أن يدركوا هذه الظاهرة الصوتية. على حين عجز آخرون عن هذا الإدراك؛ إما لصعوبة ذلك عليهم، أو لعيوب ترجع إلى ذوات أنفسهم(١)، ولكن ذلك بالطبع لا يقدح في حقيقة الموضوع، وهي حدوث ظاهرة النطق بالساكن في ابتداء الكلام في العربية أو إحدى لهجاتها".

وقام بعد ذلك بضرب أمثلة من لغاتٍ غيرِ عربية ولهجاتٍ عربية عامية كلهجة اللبنانيين، ولهجة القاهريين بالتمثيل بقولهم: "فْهِمت" مؤيدًا بها وجهة نظره في إمكان البدء بالساكن(٢).

وبعد سرد الآراء تبيَّن لي أن الراجح استحالة البدء بالساكن في أي لغة، والذي يؤكد ذلك –في تقديري– أن السكون هو "عدم الحركة عمَّا من شأنه أن يتحرك"(٣)، وبناء على ذلك فأيُّ حدثٍ أو تصرف من إنسان أو غيره من المخلوقات –بشرط أن يكون من شأنه التحرك– يبدأ دائمًا بحركة؛ فهو أمر من طبيعة النفس؛ فأكلك وشربك ونومك وأجهزتك المخلوقة والأجهزة الاصطناعية وجميع الأشياء تشعر بها من خلال حركتها لا من خلال سكونها؛ فكيف يكون الكلام مبتدَأً بسكون؟!

---

(١) هذا قدح مرفوض للعلماء الأوائل أمثال سيبويه والفارسي ومن ذهب مذهب استحالة الابتداء بالساكن.

(٢) ينظر: دراسات في علم اللغة ص١٠٤ وما بعدها.

(٣) التعريفات للجرجاني ص١٢٠.

وما أفضل قول صدر الأفاضل الخوارزمي (ت٦١٧هـ)!: "التكلم في الكلمة بمنزلة المشي، والمشي لا يكون إلا بحركة، وإتمام الكلمة بمنزلة الاستراحة عن المشي وذلك لا يكون إلا بالسكون"[١].

هذا غير أننا لم نلمس من مجوِّزي البدء بالساكن مثالًا أو دليلًا من لغتنا الفصحى على ما يقولون، وإنما هي لغات أعجمية ولهجات عامية ثبت بطلان الابتداء بالساكن فيها؛ بأن هناك حرفًا خفيًّا يسبق ذلكم الساكن قريبًا من همزة الوصل التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن، لكنه لطيف خفي لا يدرك كلية كما تدرك همزة الوصل في العربية الفصحى. قال الرضي: "وكذلك إذا فرضت أول كلمة تريد النطق بها ساكنًا، وذلك مما لا يجيء في العربية في ابتداء الكلام إلا مع همزة الوصل، ويوجد في الفارسية كقولهم: "شْتَاب وسْطَام" وجدت من نفسك أنك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفاء، حتى كأنها من جملة حديث النفس؛ فلا يدركها السامع، ثم تجهر بالحرف الساكن في أول الكلمة، فيتحقق لك أن إزالة كلفة النطق بالساكن بالكسرة –سواء كان ذلك الساكن في أول الكلمة أو في آخرها أو في وسطها– من طبيعة النفس وسجيتها إذا خليتها وشأنها..." [٢].

ويمكن أن يكون هذا الحرفُ الخفيُّ قريبًا من السكون، وثبت سابقًا أنه لا يبتدأ بما قرب من الساكن عند العرب مثل همزة بين بين – وسيأتي تفصيل ذلك–، وكما لا يبتدأ بما قرب من الساكن فلا يبتدأ بالساكن من طريق الأوْلى.

---

(١) التخمير ٣٠٠/٤.

(٢) شرح الشافية ٢١١/٢.

ولعدم البدء بالساكن آثارٌ صرفية كثيرة جدًّا، وكذلك نحوية منها:

١- أقلُّ ما تكون عليه الأُصولُ من الأسماءِ والأفعالِ ثلاثة أَحرفٍ تقدرُ بفاءٍ وعينٍ ولامٍ؛ فالفاءُ لا بد من أَن تكونَ متحركةً؛ لأَنه لا يبتدأُ بساكنٍ[١].

٢- إذا كان أول الكلمة ساكنًا وجب الإتيان بهمزة متحركة توصلًا للنطق بالساكن، وتسمَّى هذه الهمزة (همزة وصل) وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج نحو: "استقم"[٢].

٣- التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيرُ ممكن؛ وذلك من قِبَل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بساكن؛ فلذلك امتنع التقاؤهما[٣].

ولا يجوز أن يجتمع ساكنان ويُنْطَق بهما كما هما إلا في حالتين:

الأولى- حالة الوقف، نحو: (بَكْرْ وعَمْرْو). وهي في أواخر الكلمات لا محالة.

والثانية- حينما يكون الساكن الثاني مدغمًا مسبوقًا بحرف مَدٍّ، نحو (دَابَّة وشَابَّة). وظَاهِرُهُ أن هذه الحالة تقع في حشو الكلام[٤].

---

(١) الأصول في النحو ١٨٠/٣.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٠٧/٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٦/٥.

(٤) ينظر: الكتاب ١٧٣/٤.

وحجتهم في اسْتِسَاغَةِ الجمع بين الساكنين آخر الكلمة يتمثل في أن الوقف سَدَّ مَسَدَّ الحركة؛ لأن الوقف على الحرف يُمَكِّنُ جَرْسَ ذلك الحرف ويُوَفِّرُ الصوتَ عليه فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له[1].

٤- لا يبتدأ بحرف مدغم؛ لأن أول الحرفين المدغمين لا بد أن يكون ساكنًا، ولا يبتدأ بساكن.

٥- قال الزجاجي (ت٣٣٩هـ) عن علة وجود الإعراب آخر الكلمة: "وقال أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ): كان أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) يقول: لم يجعل الإعراب أولًا؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب؛ لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطًا؛ لأن أوساط الأسماء مختلفة؛ لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية وأوساطها مختلفة؛ فلما فات ذلك جعل آخرًا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته"[2].

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٨٦، ٢٨٧.

(2) الإيضاح في علل النحو ص٧٦.

المبحث الثاني

لا يُبتدأ بما قرب من الساكن

سبق إثبات أنه لا يُبتدأ بساكنٍ في أيِّ لغة، لكن العلماء نصُّوا على أنه لا يبتدأ بما قرب من الساكن، وقد اعتبر ذلك خاصًّا بالعربية، واستدلوا على ذلك بأنه لا يبتدأ بهمزةِ بينَ بينَ، وهي التي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتُها، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف نحو قولك في (سأل): "سال"، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء نحو قولك في (سئِم): "سَيِم"، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو نحو قولك في (لَؤُم): "لَوُم"؛ لأنها إذا جُعلت بين بين اختُلِسَت حركتُها وقربتْ من الساكن، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما قرُب منه، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه الحركة[1]، كالهمزة المحققة في نحو (أمر، وأخذ).

وهناك دليلٌ عروضيٌّ على عدم البدء بما يقرب من الساكن؛ فالتفعيلات العروضية ثمانية هي: (فعولن- مفاعيلن- مفاعلتن) (فاعلن- مستفعلن- فاعلاتن- مفعولات) (مُتَفاعلن).

والملحوظ أن أول ثلاث تفعيلات تبدأ بوتد مجموع (حركتين بعدهما سكون)، وآخر تفعيلة تبدأ بفاصلة صغرى (ثلاث حركات بعدها سكون)، أما التفعيلات الأخرى فتبدأ بسبب خفيف (حركة فسكون).

([1]) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٧٥، والتكملة للفارسي ص١٩٨، ١٩٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٨.

وهناك مصطلح عروضي يُدعَى (الخرم أو الحزم) وهو: إسقاط الحرف الأول من الوتد المجموع في أول الجزء من أول البيت، ومن أمثلته: (عولن) في (فعولن) في بحريِ المتقارب والطويل، و(فاعلتن) في (مفاعلتن) في بحر الوافر، و(فاعيلن) في (مفاعيلن) في بحر الهزج[1].

ومن أمثلته قول الحطيئة (ت٤٥هـ) معتذرًا لعمر بن الخطاب ﷺ [من المتقارب]:

لا تعْجلـــنَّ هــداك المليــكُ فــإن لكــلِّ مقــامٍ مقــالاَ[2]

/ه/ه - //ه/ - //ه/ه - //ه/ه //ه/ - //ه/ - //ه/ه - //ه/ه

عُولن- فعولُ- فعولُن – فعولن فعولُ- فعولُ- فعولُن – فعولن

فالملحوظ أن التفعيلة الأولى سقط منها أول الوتد المجموع، فصارت (عولن) بدلًا من (فعولن)؛ فأصابها الخرم.

وبناءً على ذلك لا يدخل الخرم في التفعيلات المبدوءة بسبب خفيف؛ لأنك لو حذفت الحرف الأول المتحرك لباشرك الساكن، ولا تستطيع البدء بالساكن[3].

أما تفعيلة (متَفاعلن) الموجودة في بحر الكامل فيمكن دخول الخرم فيها لبدئها بثلاثة متحركات فتصير (تَفَاعلن).

---

(1) ينظر: التسهيل في علمي الخليل صـ٢٣، ٢٤، والمعجم المفصل في علم العروض والقافية صـ٢٦١، ٢٦٢.

(2) ينظر البيت في كتاب العروض لابن جني صـ١٥٢. والبيت للحطيئة في ديوانه ص ١٠٩، ومجاز القرآن ٣/٢، وتخليص الشواهد ص٢٠٦ -برواية: "تحنَّن عليَّ هداك المليك"، ولا خرم في البيت على هذه الرواية.

(3) ينظر: العقد الفريد ٢٧٥/٦.

لكن العروضيين أثبتوا أنه لم يتم خرم (مُتَفاعلن) الكامل؛ لأن (متفاعلن) يضمَر بإسكان ثانيه فيصير (مُتْفاعلن) ويحوَّل إلى (مسْتفعلن)، فلو خُرم أول البيت لأدى ذلك إلى الابتداء بالساكن في حال إضماره؛ فلما كان يُفضي إلى الابتداء بالساكن رفضوه[1].

فكما كرهوا الابتداء بحرف قد يكون في بعض أحواله ساكنًا بخرم (متَفاعلن) كرهت العرب الابتداء بالهمزة المخففة؛ لأنها قد قربت من الساكن بجعلها بين بين[2].

- **ولعدم البدء بما يقرب من الساكن أثر واضح** في الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول حركة همزة بين بين وسكونها؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أن همزة بين بين ساكنة بحجة عدم الابتداء بها، ولو كانت متحركة لجاز الابتداء بها، فلما امتنع دلَّ على أنها ساكنة؛ لأن الساكن لا يُبْتَدَأ به [3].

وذهب البصريون إلى أنها متحركة، واحتجوا بأنك تعتدُّ بها محركةً في الوزن العروضي، وذلك نحو قول كثيِّر عزة (ت١٠٥هـ) [من الطويل]:

أَأَنْ زُمَّ أجمالٌ وفـــارقَ جيـــرةٌ وصاح غرابُ البيْن أنت حزينُ[4]

//ه/ه - //ه/ه/ه - //ه/ - //ه//ه //ه/ - //ه/ه/ه - //ه/ - //ه/ه

([1]) ينظر: كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي ص ١٧١.

([2]) ينظر: التكملة للفارسي ص٩٩، وسر الصناعة ٤٨/١، ٤٩، والإنصاف ٦٠١/٢.

([3]) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٧٥/٤، والإنصاف ٥٩٨/٢، ٥٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٥/٥، وشرح الشافية ٤٥/٣.

([4]) للشاعر في ديوانه ص ١٧٠، والعقد الفريد ٢١٣/٦، ٣٣/٧، وبلا نسبة في الخصائص ١٤٤/٢.

فعولن- مفاعيلن- فعولُ- مفاعلن فعولُ- مفاعيلن- فعولُ- مفاعي

فالملحوظ أن وزن "أَانْ زُمْ" (فعولن) فالهمزة المختلسة إذن مقابلة لعين (فعولن) وهي متحركة كما ترى.

ويدل أيضًا على حركتها أن نون (أَانْ) ساكنة، ويستحيل أن تكون الهمزة المختلسة قبلها ساكنة لعدم الجمع بين ساكنين في مثل هذا الموضع، وإنما اختلست حركة الهمزة في البيت لكراهة اجتماع همزتين محققتين؛ لأنهم يستثقلون ذلك(١).

وبالدليل العروضي الذي لا مناص منه ثبت رجحان رأي البصريين، وأن عدم الابتداء بهمزة بين بين ليس دليلًا على سكونها – كما ذهب الكوفيون–، بل اختلاس حركتها جعلها قريبةً من الساكن؛ فلم يبتدأ بها؛ لأن الابتداء يكون بما تمكنت فيه الحركة.

(١) ينظر: الكتاب ٥٥٠/٣، والمقتضب ٢٩٢/٢، ٢٩٣، وسر صناعة الإعراب ٤٨/١، ٤٩.

المبحث الثالث

لا يبتدأ بواوٍ زائدة

تُعدُّ الواوُ والياءُ والألفُ أُمَّاتِ الزَّوائد في العربيّة، فلا تكاد تخلو كلمة مزيدة من إحداهنّ.

وإذا كانت الأحرف الثلاثة ساكنةً للمد فلا يبتدأ بها؛ لأنه لا يبتدأ بساكن.

والألف لا تزاد أولًا؛ لأنها ساكنة دائمًا ولا يبتدأ بساكن، وأما الياء فجاءت زيادتها أولًا في المضارع كـــ(يقومُ)، وفي الاسم مثل (يرمَع ويعسوب ويعقوب) [1].

واتفق النحويون على عدم زيادة الواو أوَّلًا؛ فلا يبتدأ بها زائدةً؛ وذلك لما يلي:

١- ثقل الواو ولزوم تحركها بسبب الابتداء، لكنها إذا زيدت حشوًا أمكن سكونها.

٢- لو زيدت الواو أولاً لأدَّى إلى اجتماع ثلاث واوات عند دخولِ حرف العطف على فعل فاؤه واو، وهو مستهجن وقبيح[2].

---

(١) اليرمع: حجارة بيض رقاق تلمع في الشمس [معجم مقاييس اللغة (ر م ع)]. واليعسوب: ذكر النحل [ينظر: تهذيب اللغة (ع س ب)]. واليعقوب: الذكر من الحجَل (طائر في حجم الحمام) والقطا [ينظر: تاج العروس (ع ق ب)].

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٩/٢.

٣- لو زيدت أولًا لم تكن إلَّا متحركة؛ فإنه لَا يبتدأ بساكن، وَحِينَئِذٍ فإمَّا أن تكون مفتوحة أَو مضمومة أَو مكسورة؛ فَلَو زيدت مضمومة لساغ قَلبُهَا همزَةً واطرد ذَلِك فِيهَا كَمَا قلبت أصليةً فقَالُوا: "أُقِّتت" فِي (وُقِّتت)، و"أُجوه" فِي (وُجُوه). والأمر كذلك لو كانت مكسورة على حد (وِسَادَة وإسادة) و(وِشاح وإشاح)، وَإِن كَانَ إبدالها همزة في حَالَة الضَّم أَكثر.

وَلَو زيدت مفتوحة لجَاز ضمُّهَا، إِن كَانَ اسْمًا فَفِي حَالَة التصغير، وَإِن كَانَ فعلا فَفِيمَا إِذا بني للْمَفْعُول، وَإِذا ضمت الْوَاو انقلبت همزَة وَحِينَئِذٍ فَيتَعَيَّن لَفظُهَا وَيَقَع الْإِشْكَال فِيهَا هَل هِيَ أَصْلِيَّة أَو مبدلة من وَاو، مَعَ أَن زيادة الحرف إنما المطلوب مِنْهُ نَفسه فَإِذا لم يسلم لم يحصل الْغَرَض.

فلما كانت زيادتها أولًا تقود إلى هذا التغيير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل؛ لأنها زائدة - رُفضت زيادتُها أولًا؛ فلم يجز لذلك(١).

ولعدم البدء بواو زائدة أثران واضحان:

الأول- أن الواو في (وَرَنتَل) فِي قَوْلهم: "وَقع الْقَوْمُ فِي ورنتل" -وهو الشَّرُّ- من نفس الكلمة وَالنُّون زَائِدَة ووزنه (فعنلل)، وأصل الْكَلِمَة رباعِية، وَإِن كَانَت الْوَاو لَا تكون أصلا مَعَ بَنَات الثَّلَاثَة فَصَاعِدا وَلَكِن تعَارض هُنَا شَيْئَانِ كل مِنْهُمَا على خلاف الأَصْل: أَحدهما: جعل الواو مزيدة في أول الكلمة. والثاني: جعلهَا أصلًا فِي الرباعي. والتزام

(١) ينظر: المنصف ١١٢/١، ١٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢٧/٥، ٣٢٨.

الثاني أولى؛ لِأَن القَوْل بالأصالة أولى من الزيادة، وأيضًا فَإِن الْوَاو قد جاءت أصلًا مع الثلاثة إذا كان هناك تكريرٌ للمضاعفة، ولَم تقع زائدة في أول الكلمة أصلًا، وأيضًا فَإِن جعلَهَا زائدة يؤدي إِلى بِنَاءٍ غير موجود وهو (وَفَنْعَل)، وَجعلُهَا أَصْلِيَّةً يُؤَدِّي إِلَى بِنَاءٍ مَوْجُودٍ وَهُوَ (فعنلل) نَحْو (جحنفل) [1].

الثاني- أن حق حروف المضارعة أن تكون حروف المد واللين (الألف والواو والياء)؛ لأنها أمَّات الزيادة؛ فصحت الياء في (يقوم)، وامتنعت الألف لأنها ساكنة أبدًا ولا يبتدأ بساكن، وأبدلوها بالهمزة؛ إذ هي من مخرجها؛ فقالوا: "أقومُ"، وامتنعت الواو لأن من الأفعال ما فاؤه واو نحو (وزن) و(وعد) و(وصف)؛ فلو زادوا الواو للمضارعة لاجتمع في أول هذا الضرب من الأفعال -وهو المعتل الفاء بالواو- واوان: الأصلية، وحرف المضارعة، وربما عرضت للدخول عليهما واو العطف كما تعرض لغير ذلك؛ إذ كان عطف الفعل على فعل مثله شائعًا؛ فكان ذلك يؤدي إلى اجتماع ثلاث واوات فيشبه مع ثقله صوتًا منكرًا؛ فاطرحوا زيادة الواو لذا ومثلِه؛ فعدلوا عنها إلى التاء؛ لأنها قد أبدلت منها كثيرًا في مثل (تُجاه وتُراث) وأصلهما (وُجاه ووُراث)؛ فقالوا: "تقوم"، ولأن أحرف المضارعة تدل على الضمائر بقي ضمير المتكلمين أو المتكلم

---

(1) الجحنفل: الغليظ الشفة [معجم ديوان الأدب ٢/٨٥]. وتنظر المسألة في: الكتاب ٤/٣١٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٩٥، ٥٩٦، والمخصص ٣/٣٦٩، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٤٠: ٤٢.

المعظِّم نفسه فزادوا له النون؛ لدلالتها على ضمير المتكلمين في المتصل مثل (أكرمنا)، ولما فيها من الغنة الشبيهة بالمد؛ فقالوا: "نقومُ"[1].

(1) ينظر: أسرار العربية للأنباري ص٤٤، ٤٥، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص٤٣٩.

المبحث الرابع

لا يبتدأ بسِينٍ زائدة

حروف الزيادة المجموعة في (سألتمونيها) يُبتدأ ببعضها، مثل الهمزة والميم اللتينِ كثُر الابتداء بهما، كما في نحو: "أنا أنطلقُ وهو منطلق"، ومثل ياء المضارعة وتائها ونونها في (يذهب وتذهب ونذهب)، ومثل هاء (هَرَاق الماءَ) بمعنى (أراقه).

ولا يبتدأ بالألف لسكونها، وسبق الحديث عن عدم الابتداء بالواو الزائدة.

أما اللام فلا يبتدأ بها زائدةً لقلة زيادتها؛ إذ لم تُزَدْ إلا في نحو: "عبدل وزيدل وهنالك"، وهي في معنى (عبد وزيد وهناك) [1]، ولم أجد أثرًا لعدم البدء بها زائدة.

وأما السين فاطُّرِدتْ زيادتُها مع التاء في (استفعل) ولم يبتدأ بها لسكونها؛ فجيء بهمزة الوصل توصُّلًا للنطق بها.

ولعدم الابتداء بها أقرَّ الصرفيون إبقاء التاء وحذف السين عند تصغير نحو (استخراج) فقالوا: "تُخيريج" ولم يقولوا: "سُخيريج"؛ وذلك لأن بقاء السين يؤدي إلى عدم النظير في العربية وهو وزن (سُفَيعِيل)، أما حذف السين وبقاء التاء فيؤدي إلى وزن مستعملٍ وهو

(١) ينظر: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص٨٩، ٩٠، وشرح الشافية للرضي ٣٨١/٢، ٣٨٢.

(تُفَيعيل)؛ حيث إنهم صغَّروا تمساحًا وتِمثالًا على (تُمَيسيح وتُمَيثيل) بوزان (تُخَيريج) [1].

ومن ثَمَّ نستنتج أن عدم الابتداء بالسين الزائدة كان له أثر صرفي في حذف السين وإبقاء التاء عند تصغير (استخراج)؛ وذلك لعدم البدء بالسين الزائدة وإن كانت محركة.

(1) ينظر: شرح الشافية ١/٢٦٠، ٢١٦١.

الفصل الثاني

ما لا يبتدأ به من الأدوات

الأداة: كلمةٌ تكون رابطةً بين جُزءيِ الجملة، أَو بينهما وبين الفضلة، أو بين جُملتين، وذلك كأدوات الشرطِ والاستفهام والتَّحضيض والتمني والترجي ونواصبِ المضارع وجوازمه وحروف الجرّ وغيرها.

وحكمها: أَنها ثابتة الآخرِ على حالةٍ واحدة؛ لأنها مبنية.

والأداةُ إِن كانت اسمًا تقعُ مسندًا إليها، مثل "مَن مجتهدٌ؟"، ومسندةً مثل: "خَيرُ مالكَ ما أَنفقته في سبيل المصلحة العامة"، وفضلةً مثل: "احترمِ الذي يطلبُ العلمَ، واتّق شرَّ مَن أَحسنتَ إليه". وحينئذٍ يكونُ إعرابُها في أَحوال الرفعِ والنصب والجر محليًّا[1].

وهناك أدوات لها صدر الكلام، منها: (إنَّ)، ولام الابتداء، و(ما) النافية، وحروف الاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض، وغيرها؛ وإنما صُدِّرت هذه الأدوات لأن معناها فيما بعدها من كلام لا فيما قبلها[2]. وأن السامع قد يتشوَّش خاطرُه أو ذهنُه عند تأخير تلك الحروف؛ فلا يدري أهي محمولة على ما قبلها أم سيأتي بعدها كلامٌ تُحمل عليه [3].

---

(١) جامع الدروس العربية ٣١/١.

(٢) ينظر: رسالتان في اللغة للرماني ص ٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٤٤/١، ١٦٧، ١٣٢/٢.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٦١/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١، ١٥٧/٣، ٣٣٦/٤.

فالمتكلم حينما يُلقي كلامًا لخالي الذهن، فيقول مثلًا: "زيدٌ قائمٌ" على طريق الإخبار، وإذا أراد التأكيد أو الاستفهام قال: "إنَّ زيدًا قائمٌ" و"هل زيدٌ قائمٌ؟" بتصدير الحرفينِ، ولو أخَّرهما فقال: "زيدٌ قائمٌ إنَّ..." و"زيدٌ قائمٌ هل...؟" لتشوّش ذهن السامع وتردَّد ولم يفهم المراد، هل هاتان الأداتانِ مبنيتانِ على ما سبقهما من كلام، أو سيأتي كلامٌ آخرُ بعدهما؟؛ فيقع في حيرة؛ فلذلك وجب تصدير تلك الحروف.

وهناك أدوات لا يبتدأ بها؛ لارتباطها بكلام يسبقها، وهذه الأدوات هي (أنَّ المفتوحة، ولكنَّ، وحتى، وأدوات الاستثناء، وإذا الفجائية، وكي، ولام التعليل، وما الكافة، وحروف العطف). لكني جعلت حروف العطف فيما لا يبتدأ بتابع؛ لأنه متصل بهذا القسم. ولن أتناول (كي ولام التعليل وما الكافة) بالدراسة لعدم وجود أثر فعَّال لعدم البدء بهن.

وإليك بيان هذه الأدوات وأثر عدم الابتداء بهن في الدروس النحوية.

المبحث الأول

لا يبتدأ بـ(أنَّ) المفتوحة

(أنَّ) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة، إلَّا أن المكسورةَ الجملةُ معها على استقلالها بفائدتها؛ ولذلك يحسن السكوت عليها؛ لأن الجملة عبارةٌ عن كلّ كلام تامّ قائم بنفسه مفيدٍ لمعناه، فلا فرق بين قولك: "إنّ زيدًا قائمٌ" وقولك: "زيدٌ قائمٌ" إلَّا معنى التأكيد.

وليست (أنَّ) المفتوحةُ كذلك؛ لأنه لا يتم الكلام بها إلا مع ضميمٍ معها، فقولك: "إنك فائز" كلام تام بخلاف "أنك فائزٌ" فإنه جزء من كلام، وهو لا يؤدي معنًى يحسن السكوت عليه(١)؛ ولذلك لا يبتدأ بها؛ فهي تحتاج دائمًا إلى كلام يسبقها تكون مرتبطةً به.

ويدلُّ على عدم الابتداء بها أن أهم وظيفة لها أنها توقع الجملة موقع المفرد؛ فتهيِّئُها لتكون فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً ونحو ذلك. وذلك مثل قولك: "يعجبني أنك فزت، وأخشى أنك لا تعود، وأرغب في أنك تكون معنا"؛ فتأويلها بالمصدر جعلها محتاجة إلى انضمام شيء قبلها، بخلاف المكسورة التي لا تغيِّر معنى الجملة بل تفيد توكيدها(٢).

<u>ولعدم البدء بـ(أنَّ) المفتوحة آثارٌ نحويةٌ منها:</u>

١- إذا كان مفعول الفعل يجوز تقديمه في نحو: "زيدًا أكرمتُ" فإنه لا يجوز إذا كان مصدرًا منسبكًا من (أن) والفعل؛ فلا تقول في "عرفتُ

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٢٦/٤، ومعاني النحو للسامرائي ٢٩٣/١، ٢٩٤.

(٢) ينظر: السابق، والكتاب ١١٩/٣، ١٢٠، وشرحه للسيرافي ٤٦٤/١.

أنك منطلقٌ وخلت أنْ ستفعل": "أنك منطلق عرفت وأنْ ستفعلُ خلتُ"؛ لأن (أنَّ) المشددة والمخففة منها لا يبتدأ بهما كلام[١].

٢- قياس ما أجازه هشام الكوفي (ت٢٠٩هـ)[٢] -من نحو: "إنَّ أنَّ زيدًا منطلقٌ حقٌّ" بمعنى "إن انطلاقَ زيدٍ حقٌّ" بجعل (أنَّ) وما بعدها في تأويل مبتدأ اسم (إنَّ)-، وما أجازه الفراء (ت٢٠٧هـ) -من الابتداء بـ(أنَّ) المفتوحة المثقلة، فتقول: "أنك قائمٌ يعجبني"- يقتضي أن يجوز: "أنك منطلق عرفت" وهو غير جائز، ولا معولَ على شيء من ذلك؛ إذ لا ثبوت له عن العرب، ويكفي في ردِّه نُبوُّ الطباع عن التكلم به[٣].

وأما قراءة: ﴿ وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[٥] فهي على إضمار لام الجر أي: "ولِأنَّ أمتكم"، و"لأن المساجد"؛ لأنهم لا يقدِّمون (أنَّ) ويبتدئونها ويُعمِلون فيها ما بعدها[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/٢

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩/٤، ٤٠.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٦/٧، ٣٧، وتمهيد القواعد ١٣٨٤/٣، ١٣٨٥.

(٤) الآية (٥٢) سورة المؤمنون، وقراءة فتح همزة (أن) وتشديد النون لابن كثير ونافع وأبي عمرو [ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٤٤٦].

(٥) الآية (١٨) سورة الجن.

(٦) ينظر: الكتاب ١٢٦/٣ وما بعدها. ومعاني القرآن للأخفش ١١٨/١.

٣-من مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ: إذا كان المبتدأ (أنَّ) المفتوحة مع ما في حيزها؛ فتقول: "عندي أنك قائمٌ"[١]، ولا يجوز أن تقول: "أنك قائمٌ عندي"؛ لأن (أنَّ) لا يبتدأ بها كلام.

وإنما تعين تقديم الخبر لئلا تلتبس (أنَّ) بـــ(إن) المكسورة؛ لأنك لو ابتدأت بـــ(أن) المفتوحة فقلت: "أنَّ زيدًا قائم عندي" لاشتبهتِ المفتوحة بالمكسورة، ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس؛ لكون الموقع موقع المكسورة؛ إذ لها الصدارة في الكلام[٢]. ولاشتبهت بـــ(أنَّ) التي بمعنى (لعلَّ)[٣] فبتقديم (أنَّ) يفهم السامع المثال الفائت "لعلَّ زيدًا قائمٌ عندي"؛ ولذلك لا يبتدأ بـــ(أنَّ) المفتوحة.

---

(١) ينظر: الكافية في علم النحو لابن الحاجب ص١٦، والكناش لأبي الفداء ١/١٤٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٦٢.

(٣) ينظر: التصريح ١/٢١٨.

المبحث الثاني

لا يبتدأ بـ(لكنَّ)

المشهور أن (لكنَّ) للاستدراك، واختلف في تفسير الاستدراك. فقيل: "هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه، كقولك: "ما زيدٌ شجاعًا ولكنَّه كريمٌ"؛ فإنك لما نفيت الشجاعة عنه أوهم ذلك نفي الكرم؛ لأنهما كالمتضايفين؛ فلا يكادان يفترقان؛ فلما أردت رفع هذا الإيهام عقبت الكلام بـــ(لكن) مع مصحوبها"[١].

وقيل: "الاستدراك هو: مخالفة حكم ما بعد (لكن) لحكم ما قبلها"؛ ولذلك لابد أن يتقدمها كلامٌ ملفوظٌ به أو مقدر، ولابد أن يكون نقيضًا لما بعده نحو: "ما هذا ساكنًا لكنه متحركٌ"، أو ضدًّا له نحو: "ما هذا أسودَ لكنه أبيضُ"، أو خلافًا على رأي نحو: "ما هذا قائمًا لكنه شاربٌ"[٢].

ولا يجوز: "زيدٌ قائمٌ لكن عمرًا قائمٌ" بالإجماع[٣]؛ لأنه ينافي معنى الاستدراك القائم على النقيض والضد والخلاف.

ومن خلال تفسيرَيْ الاستدراك السابقين تبين أن (لكن) لا بد أن يتقدمها كلام ملفوظ أو مقدر؛ وعندئذٍ لا يبتدأ بها؛ لأن معناها يُلزِم ذلك؛ فلا تقول: "لكنَّ زيدًا قائمٌ" ابتداءً[٤]؛ فهي شبيهةٌ بـــ(أنَّ) المفتوحة في كونها لا تقع أوّلًا، إلَّا أنّ (أنَّ) في تقديرِ مفرد، و(لكِنَّ) في تقديرِ جملة؛

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص١١٦، وشرح قطر الندى ص١٤٨.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص٦١٥، ٦١٦، ومغني اللبيب ٥٤١/٣.، ٥٤٢.

(٣) همع الهوامع ٤٨٥/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١.

ولهذا يُعْطَف على موضعها بالرفع، كما يعطف على موضع (إنَّ) المكسورة[1]، وسيأتي ذكر ذلك.

وإن جاء ما يوهم البدء بـــ(لكن) فهناك كلام مقدر، ومن ذلك قولهم في المثل: "لكنَّ بالأثلاثِ لحمٌ لا يظلّل"[2]؛ فابتدأ بـــ(لكن) هنا لأن قائله قاله على كلام أراد به ضرب هذا المثل الذي استدعتْه قصتُه؛ حيث إن قائل هذا الكلام هو بيهس الفزاري[3]، لمَّا قال قاتلو إخوتِه وقد نحروا جزورا: "ظلّلوا لحمَها" -ويروى: "لحمكم"- فقال: "لكن بالأثلاث لحم لا يظلَّل" يعني: لحوم إخوته؛ فترك قائلُ المثل ذكر الكلام الأول، وجاءت (لكن) استدراكًا لكلام مقدر أو محذوف بداعي المثل، والأمثال كما أنها لا تغيَّر فإنها يحذف فيها الكلام كثيرًا، وسبب ذلك -كما قال السيرافي- أن "أصل الأمثال أن يتكلم الإنسان بحضرة قوم، وفي كلامه من الألفاظ ما يستطرفه بعضهم من الألفاظ فيعيد اللفظ المستطرف، فربما أعاد جملة الكلام، وربما كان على سبب لا يعيده ولا يذكره ولا يتم إلا بذلك السبب، ويقع فيه ضمير ليس في الكلام ما يعود إليه؛ لأن المتمثّل استطرَفَه وتمثّله فلا حاجة به إلى ذكر ما حذف من الكلام؛ لأن المتبقي هو المثل،

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٦١/٤.

(2) ينظر: الأمثال للهاشمي ص٣٤١، ومجمع الأمثال ٢٠٩/٢. يقول الرجل هذا إذا رأى قومًا في سعة وخصب، وله حميم أو غيره ممن يهتم بشأنه، وهم في فاقة وسوء حال [الأمثال لابن سلام ص١٣٩، ١٤٠] والأثلاث: اسم موضع [ينظر: معجم البلدان ٩١/١].

(3) هو بيهس بن هلال بن خلف بن جمحة بن غراب بن ظالم بن فزارة، لقب بـــ(نعامة) لطوله، وكان أهوج، وكان -على هوجه- شاعرًا مجيدًا، وله أقوال كثيرة صارت أمثالًا منها: "مكرهٌ أخاك لا بطل" [ينظر: المؤتلف والمختلف ص٧٩].

فمن ذلك قول العرب: "كلاهما وتمرًا"، أو "كليهما وتمرًا"[١]، وذلك في كلامهم أكثر من أن يحصى... وكذلك قولهم: "لكن بالأثلاث لحمٌ لا يظلّل"، وقد علمنا أن (لكن) لا يبتدأ بها، ولكن ابتدأه قائل هذا على كلام يجري فترك ذكر الكلام"[٢].

ومن أثر معنى الاستدراك في (لكن) أنه جاز العطف على موضع (لكن) كما جاز العطف على موضع (إن)؛ فتقول: "إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو"، و"ما قام محمدٌ لكنَّ زيدًا منطلقٌ وبشرٌ"[٣]؛ لأن (لكن) لا تغير معنى الابتداء؛ إذ معناها الاستدراك، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف؛ فجاز أن يعطف على موضعها كـ(إنَّ)؛ لأن (إنَّ) إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغيِّر معنى الابتداء، بخلاف (كأن وليت ولعل)؛ فـ(كأن) أَدْخَلَتْ في الكلام معنى التشبيه، و(ليت) أدخلت في الكلام معنى التمني، و(لعل) أدخلت في الكلام معنى الترجِّي، فتغيَّر معنى الابتداء؛ فلم يجز العطف على موضع الابتداء

---

(١) قال ذلك رجل مر بإنسان وبين يديه زُبدْ وسنام وتمر، فقال له الرجل: "أنلْني مما بين يديك". قال: "أيّهما أحبُّ إليك زُبدٌ أم سنام؟". فقال الرجل: "كلاهما وتمرًا". ويقال: إن الذي قال ذلك عمرو بن حُمران الجعدي، وكان في إبلٍ لأبيه يرعاها، فمرّ به رجل قد جهده العطش والجوع وبين يدي عمرو زُبدٌ وتمرٌ وقرصٌ، فقال الرجل: "أطعمني من زُبْدك أو قُرصك". فقال عمرو: "كلاهما وتمرًا" أي: "كلاهما وأزيدك تمرًا". ويروى: "كليهما" على إضمار الفعل. [ينظر: الفاخر ص١٤٩، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص١١٠].

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٩/٢.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٥٤٤، ٥٤٥.

لزواله، فأما (لكن) لما كان معناها الاستدارك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز العطف على موضعها كـ(إنَّ) [1].

غير أن معنى الابتداء مع (لكن) لم يبقَ كبقائه مع (إن)؛ لأن الكلامَ الذي فيه (إن) غيرُ مفتقر إلى شيء قبله، بخلاف الذي فيه (لكن) فإنه مفتقر إلى الكلام قبله[2].

على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع (لكن)؛ فلا يجوِّز العطف على موضعها؛ لإفادة معنى الاستدراك فيها وزوال معنى الابتداء. والصحيح الجواز؛ لأن الاستدراك ليس معنًى يرجع إلى الخبر، وإنما هو رجوعٌ عن معنى الكلام الأوّل إلى كلامٍ آخر، وتدارُكُه، وذلك أمرٌ لا يتعلّق بالخبر[3].

وترتَّب على عدم البدء بـ(لكن) أن من شروط صلة الموصول ألا تستدعي كلامًا قبلها؛ فلا يصح نحو: "كتب الذي لكنه غائبٌ"، ولا: "تَصدَّق الذي حتى مالُه قليلٌ"؛ إذ "لكن" لا يتحقق الغرض منها -وهو الاستدراك- إلا بكلام مفيد سابق عليها، وكذلك "حتى" لا بد أن يتقدمها كلام مفيد تكون غايةً له[4]، وسيأتي ذكر (حتى).

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/١٧٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص٢٤١، ٢٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٤١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٢، وهمع الهوامع ١/٣٣٥.

وبذلك اتضح أنه لا يبتدأ بـــ(لكن) إجماعًا، وظهر أثر ذلك في تقدير ما قبلها خاصة في الأمثال، وفي جواز العطف على موضعها، وفي عدم جلبها في جملة الصلة.

المبحث الثالث

لا يبتدأ بـ(حتَّى)

من المعروف أن (حتى) تكون جارة وعاطفة وابتدائية. أما الجارة فتدل على انتهاء الغاية، والانتهاء عكس الابتداء؛ فلذلك لا يبتدأ بها، فتقول: "قرأت القرآنَ حتى سورةِ الناسِ" أي: "قرأت القرآن حتى وصلت إلى سورة الناس"؛ فهي بمعنى الغاية مثل (إلى)، لكنها تفارق (إلى) في أشياءَ كثيرةٍ أهمها أنه لا يبتدأ بها كلام مثل (إلى)؛ فبالرغم من دلالة (إلى) على الانتهاء الذي هو عكس الابتداء إلا أنه ابتدئ بها كلام كقولك: "إلى المسجدِ ذهبت" فقدَّمت وابتدأت كلامك بالجار والمجرور عنايةً واهتمامًا بالمذهوب إليه وهو المسجد، لكنك لا تستطيع أن تبتدئ بـــ(حتى)؛ لما يلي:

١- أن (حتى) تفيد تقضِّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية؛ فتقول: "مررت بالناس حتى زيدٍ" أي: ظللت تمرُّ بالناس واحدًا تلو الآخر إلى أن وصلت إلى زيد، وهذا المعنى لا يناسبه التقديم الذي ناسب (إلى) التي غايتها وانتهاؤها ينقضي مرة واحدة؛ فتقول: "كتبتُ إلى خالدٍ" ولا تقول: "كتبتُ حتى خالدٍ"؛ لأن الكتابة لا تنقضي شيئًا فشيئًا حتى تصل إلى خالد.

٢- أن (إلى) تستعمل لعموم الغايات، سواء أكانت آخر جزء من الشيء أم لا، فتقول: "تمت إلى آخر الليل"، و"تمت إلى الصباح"، و"تمت إلى منتصف الليل". وأما (حتى) فلا تستعمل إلا لِمَا كان آخرًا أو متصلًا به، فتقول: "تمت حتى آخر الليل" و"تمت حتى الصباح"؛ لأن آخر

الليل هو آخر جزء من الليل، والصباح متصل بآخره، ولا يجوز أن تقول: "نمت حتى منتصفِ الليل"؛ لأن منتصف الليل ليس آخر الليل؛ فـ(حتى) تستعمل غايةً لآخر الأمر[١]، وما دامت كذلك فلا يبتدأ بها مثل (إلى) التي تعمُّ الغاية.

٣- أن أكثر ما يكون مجرورُ (حتى) مذكورًا لتحقيرٍ أو تعظيمٍ، أو قوةٍ أو ضعفٍ؛ فقولك مثلًا: "ضربتُ القومَ حتى خالدٍ" لابد فيه أن يكون خالدٌ أرفعَهم أو أوضعَهم، وإلا فلا معنى لذكره[٢]، وهذا المعنى يتطلب تأخير (حتى) ومجرورها لا تقديمها والبدء بها.

وإن لم يكن مجرورُها كذلك -أي: لا يفيد تعظيمًا أو تحقيرًا- وجب كونُه آخرَ الأجزاء حسًّا أو متصلًا بآخر الأجزاء[٣] كما سبق عرضه.

٤- أن لفظ (حتى) آتٍ من (الحتّ) وهو الاستئصال والإزالة والخلوص إلى النهاية[٤]، وهذا المعنى يناسبه التأخير وعدم الابتداء؛ فلا تبدأ بكلام مستأصَلٍ ومُزالٍ من كلامٍ آخرَ، بل تذكرُ كلامًا وتستأصِلُ وتُزيلُ منه كلامًا.

- وأما (حتى) العاطفة فلا يبتدأ بها؛ لأنه لا يبتدأ بحرف عطف على ما سيتقرر من كونه هو والمعطوف تابعًا والتابع لا يبتدأ به.

---

(١) ينظر: معاني النحو ٣/٣٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/٤٢٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٥.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (ح ت ت)، ولسان العرب (ح ت ت).

وينضاف إلى ذلك أن شرط العطف بـــ(حتى) أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها نحو: "يمرضُ الناسُ حتى الأطباءُ"، أو كالجزء مما قبلها نحو: "أعجبني محمدٌ حتى حِلمُه". وهذا يتطلب عدم البدء بها؛ لأنها جزءٌ مما قبلها.

كما يشترط في المعطوف بها أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، ومعنى ذلك أن المعطوف بها يكون آخرَ الأجزاء زيادةً وقوةً، كقولك: "مات الناسُ حتى الأنبياءُ"، وليس الأنبياءُ آخرَ الناس موتًا بل آخرهم قوةً وشرفًا، وقد يكون آخر المعطوف بها نقصًا وضعفًا كقولك: "قدم الحجاجُ حتى المشاةُ"، وقد يقدم الماشي قبل الراكب، إلا أن المشاة آخرهم نقصًا وضعفًا[1]. وهذا المعنى أيضًا يتطلب عدم البدء بـــ(حتى).

- وأما (حتى) الابتدائية فظاهر وصفها يدل على جواز الابتداء بها؛ لأن ما بعدها مبتدأ، لكنه ليس المراد كذلك؛ لأنه ليس المعنى أنه يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنها صالحة لذلك. ومن ثَمَّ يقع بعدها المبتدأ والخبر، كقولك: "مات الناسُ حتى الأنبياءُ ماتوا"، وتقع بعدها الجملة الفعلية مصدَّرةً بمضارع مرفوع نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[2] -على قراءة الرفع[3]-، أو

---

(1) ينظر: شرح الرضي ٤/٢٧٥، ومعاني النحو ٣/٢٤٣، ٢٤٤.

(2) من الآية (٢١٤) سورة البقرة.

(3) القراءة لنافع [ينظر: السبعة ص١٨١، والنشر ٢/٢٢٧].

بماضٍ نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾[1].

وهي حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، لكنها مبنية على كلام يسبقها؛ فهي تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها؛ فتشارك الجارة والعاطفة في معنى الغاية[2]؛ ومن ثَمَّ لا يبتدأ بها كأخواتها.

ولعدم الابتداء بـ(حتى) أثران نحويان يضافان إلى ما سبق:

الأول- أن الأخفش لم يُجِز نحو: "إنَّ حتى اليومِ زيدًا مقيمٌ"؛ لأن (حتى) معناها الانتهاء؛ فلابد أن يتقدمها كلام[3].

الثاني- أن من شروط صلة الموصول ألا تستدعي كلامًا قبلها؛ فلا يصح نحو: "كتب الذي لكنه غائبٌ"، ولا: "تَصَدَّق الذي حتى مالُه قليلٌ"؛ إذ "لكن" لا يتحقق الغرض منها -وهو الاستدراك- إلا بكلام مفيد سابق عليها، وكذلك "حتى" لا بد أن يتقدمها كلام مفيد تكون غايةً له[4].

---

(1) من الآية (٩٥) سورة الأعراف.

(2) ينظر: الجنى الداني ص٥٥١، ٥٥٢.

(3) ينظر: التذييل والتكميل ٣٨/٥.

(4) ينظر: التذييل والتكميل ١٢/٣، وهمع الهوامع ٣٣٥/١.

المبحث الرابع

لا يبتدأ بأداة استثناء

يحدُّ النحاةُ الاستثناءَ بأنه "الإخراج بـــ(إلا) أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلًا تحقيقًا أو تقديرًا"(١)، وأجمع جُلُّ النحـــاة علـــى أن الاســـتثناء إخراجٌ بعد إدخال؛ فإذا قيل: "جاء القومُ إلا زيدًا" فزيدٌ كان مع القوم ثـــم أُخرِج منهم بـــ(إلا) (٢)، وقولك: "نجح الطلابُ إلا زيدًا" معناه إخراج زيـــد من الطلاب الناجحين حقيقةً؛ لأنه فرد منهم، وقولك: "ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا" معناه: جعلُ الحمارِ فردًا من العقلاء تقديرًا، ويســـمى الاســـتثناء المنقطع.

وحدث إشكال كبير بين النحاة حول إخراج المستثنى من المستثنى منه، وهل كان هناك دخول ثم تم إخراج؟، وهذا يتناقض مع قولك: "لا إله إلا اللهُ"؛ فيستحيل أن يكون الله ﷻ داخلًا مع باقي الآلهة ثم أخرج منهم(٣)، وفرارًا من هذا الإشكال قام بعض النحاة بتعريفه تعريفًا آخرَ قالوا فيه: "الاستثناء: قولٌ مُتَّصِلٌ يدلُّ بـــ(إلا) أو إحدى أخواتها على أنَّ المذكور معه غيرُ مرادٍ بالقول الأول"(٤).

ومن هذين الحدَّين عرفنا أن هناك إخراجَ ما كان داخلًا، أو بمعنى أصح انفصال ما كان متصلًا بالكلام الأول، وهذا المفهوم يتطلب أمرًا

---

(١) ينظر: التسهيل لابن مالك ص١٠١، والحدود في علم النحو ص٤٧٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٣٠/٢، والأصول ٢٨١/١، ٢٨٢، واللمع ص٦٦، وأسرار العربية ص٢٠١.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٧٦/٢ وما بعدها، وحاشية الصبان ٢٠٨/٢.

(٤) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص٥٥٤، ٥٥٥.

مهمًّا وهو (لا يبتدأ بأداة استثناء أو بمستثنى)؛ لأن فائدة هذه الأداة هي الإخراج أو الفصل عن الكلام المتصل أولًا، وهذا يدل على أن هناك كلامًا متصلًا يُذكر أولًا ثم يتم فصل أحد عناصر هذا الكلام المتصل، ولا يعكس الأمر بأن يتم فصلٌ قبل ذكر الكلام المتصل، أو يتم إخراج قبل الدخول.

لذلك منع جمهور النحاة تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام[١]؛ لأسباب عديدة كانت لها آثار نحوية منها:

١- البدء بأداة الاستثناء يؤدي إلى أن يعمل ما بعد حرف الاستثناء فيما قبله؛ قياسًا على (ما) النافية؛ فلا يقال: "زيدًا ما ضربتُ"، ألا ترى أنك إذا قلت: "جاءني القومُ إلا زيدًا" فقد نفيت المجيء عن زيد بـ(إلا)؛ فكما لا يعمل حرف النفي فيما قبله فكذلك لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها[٢].

٢- أداة الاستثناء أُتي بها وصلة للفعل وتقويةً له؛ فلا يجوز تقديمها على ما يوصله كواو المعية؛ فلا يقال: "وزيدًا قمتُ"[٣].

٣- المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بـ(لا) من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه[٤].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢٢٢/١، وشرح الرضى ٨٤/٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٥٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠١/٣، والمساعد ٥٦٩/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩١/٢.

٤- المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه، والبدل لا يتقدم على المبدل منه[١].

٥- الاسم الواقع بعد (إلا) في الكلام التام كالتمييز، والتمييز لا يجوز تقديمه، وسيأتي ذكره في فصله[٢].

تلك أدلة وأسباب صناعية تمنع من البدء بأداة الاستثناء، لكن الرضي ذكر دليلًا وسببًا عقليًّا قويًّا قال فيه: "لأن المستثنى أُخرِج من المستثنى منه في الحقيقة ثم نُسب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مُخرَج من الحكم أيضًا؛ لأن الظاهر أنك أخرجتَ زيدًا من المجيء في قولك: "جاءني القومُ إلا زيدًا"، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجًا منه، ومرتبة المُخرَج أن يكون بعد المخرج منه؛ فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معًا"[٣].

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، سواء أكان متصلًا نحو: "إلا زيدًا قام القوم" أم مفرغًا نحو: "إلا طعامَك ما أكل زيدٌ"، وقاسوا ذلك على جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه في نحو: "ما لي إلا أباك صديقٌ"، أي: "ما لي صديقٌ إلا أباك"، ولأن العامل في الاستثناء فعل وتقديم المفعول على الفعل جائز، واستدلوا على ما قالوا بأبيات شعرية قليلة لا يصح أن تجعل قاعدة يعتمد عليها، ويقاس عليها غيرها[٤]، كقول أبي زبيد الطائي (ت٦٢هـ):

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٠٦.

(٢) ينظر: الاستغناء في الاستثناء ص١٣١، ١٣٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٨٤/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٣٠٥/١، والإنصاف ٢٢٢/١.

خَلا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايا أحَسْنَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ[1]

وقول العجاج (ت٩٠هـ):

وبلـــدةٍ لـــيس بهـــا طُـــورِيٌّ

ولا خـــلا الجـــنَّ بهـــا إنسِـــيٌّ [2]

وفي تقديم (خلا) إشعار بتقديم (إلّا)؛ لأنها الأصلُ، ولا يقع الفرعُ في موضع لا يقع فيه الأصل[3].

ورُدَّ ذلك بأن الاستثناء ليس بمفعول صحيح؛ فيجوز فيه ما جاز في المفعول من التقديم[4]. وأن المستثنى لمَّا تَجَاذَبَه شَبَهان: أحدهما كونه مفعولًا، والآخر كونه بدلًا جعلت له منزلة متوسطة؛ فجاز تقديمه

([1]) البيت من الوافر للشاعر في شعره ص٩٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٠٧، وبلا نسبة في المقتضب ٢٤٥/١. اللغة: أحَسْنَ: أصله: "أحسسنَ" بإلقاء السين، ويروى: "حسِينَ" أي: أخبرنه [ينظر: لسان العرب (ح س س)] شُوس: من الشَوَس –بالتحريك– وهو النظر بمؤخر العين تكبرًا أو تغيظًا [الصحاح (ش و س)].

([2]) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٩٨/١، ٥٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٠/٣، ١٠١، وخزانة الأدب ٣١١/٣، ٣٣٨. اللغة: ليس بها طُورىّ: ليس بهـا أحـد [ينظر: الصحاح (ط، و، ر)].

([3]) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/٢.

([4]) ينظر: الاستغناء في الاستثناء ص ١٣٥.

على المستثنى منه، ولم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه؛ عملًا بكلا الشبهينِ[١]، وهذا يدل على أن هناك فرقًا بين التقديم والابتداء.

وردُّوا بيت أبي زبيد بأن الاستثناء لم يتقدم أول الكلام؛ لأن قبل هذا البيت قوله:

إلى أن عرَّسوا وأغبَّ عنهم قريبًا ما يُحسُّ له حسيسُ[٢]

فالمعنى: "ما يحسُّ له حسيسٌ خلا أن العتاق من المطايا أحَسْنَ به"[٣].

وأما بيت العجاج فتقديره: "ولا بها إنسيٌّ خلا الجن"؛ فحذف "إنسيٌّ"، وأضمر المستثنى منه، وما أُظهر تفسير لما أُضمر[٤]. أو أنه قدر "بها" بعد "لا"، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة؛ فلا يكون فيه حجة[٥].

وترتب على عدم البدء بـ(إلا) أن البصريين جوَّزوا نحو: "كيف إلا زيدًا إخوتك؟"، و"أين إلا زيدًا القومُ؟"، و"مَن إلا زيدًا إخوتك؟"، ومنعوا نحو: "هل إلا زيدًا عندي؟" و"أين إلا زيدًا جلس القومُ؟"، وعللوا المنع بأن (هل) و(أين) في هذا التركيب فضلة؛ فلو حذفنا وقع المستثنى أولًا، وفي مسألتي الجواز وقع المستثنى بين شطري الجملة؛ لأن (كيف وأين ومن) وقعت أخبارًا ينعقد بها الكلام[٦].

---

(١) ينظر: الخصائص ٣٨٢/٢، والإنصاف ٢٢٥/١.

(٢) ينظر: شعر أبي زبيد الطائي ص٩٥.

(٣) التذييل والتكميل ٢٤٢/٨.

(٤) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني الباقولي صـ ٥٠٤.

(٥) ينظر: شرح الرضى ٨٤/٢، والدرر اللوامع ٤٩٠/١، ٤٩١.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥٨/٣، وارتشاف الضرب ١٥١٨/٣.

المبحث الخامس

لا يبتدأ بـ(إذا) الفجائية

الغرض من الإتيان بـــ(إذا) الفجائية هو الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها، على سبيل المفاجأة[١]، وذلك لا يتأتى إلا بأن يسبقها شيء؛ فلا يبتدأ بها، كقولك: "خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب"، فمفاجأة الأسد تعقب الخروج.

وعبَّر النحاة غالبًا بالتمثيل لها بالأسد؛ لأن في وجوده فجأةً وبغتةً وهجومًا.

ولدلالتها على التعقيب والترتيب اتصلت بالفاء كثيرًا[٢].

<u>ولعدم البدء بـ(إذا) الفجائية أثرٌ نحويٌّ مهمٌّ</u> وهو: أنه إذا وقع جواب الشرط جملة اسمية فإنه يجب اقترانها بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٣]، ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء في الربط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٤].

---

(١) ينظر: التصريح ١/٣٠٥.

(٢) ينظر: الأزهية في علم الحروف ص٢٠٢.

(٣) من الآية (١٧) سورة الأنعام.

(٤) من الآية (٣٦) سورة الروم.

وإنما قامت (إذا) الفجائية مقام الفاء لأن المفاجأة تعقيب مثل الفاء، ولأن (إذا) الفجائية لا يبتدأ بها مثل الفاء وسائر حروف العطف[1].

(1) ينظر: الكتاب ٦٣/٣، ٦٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٥٩/٢، وشرح ابن الناظم ص٥٠٠.

الفصل الثالث

ما لا يبتدأ به من التوابع والصفات والصلات والضمائر المتصلة

جمعتُ في هذا الفصل أشتاتًا متفرقة؛ فالناظر من أول وهلة لا يجد علاقةً بين التوابع والصفات المشتقة والصلات والضمائر المتصلة؛ إلا أن المتأمل فيها يجد أنها من أسمائها يجد أنها تَرِدُ آخرًا لا أولًا؛ لذلك جمعتُها في فصل واحد.

والتوابع جميعها لا يبتدأ بها؛ لأنها بالبداهة هي توابع، والصفات المشتقة التي لا يبتدأ بها هي العاملة؛ لما سيأتي ولأنها صفات، وجملة الصلة لا يبتدأ بها؛ لأنها بالبداهة هي صلة، والضمائر المتصلة لا يبتدأ بها لأنها بالبداهة أيضًا هي متصلة بما قبلها.

لكن النكتة ليس في عدم البدء بهذه الأبواب وإنما النكتة في أثر عدم البدء بها في القواعد النحوية، وهذا ما سيتم توضيحه بإذن الله وحوله.

المبحث الأول

لا يبتدأ بتابع

من المعروف أن التوابع خمسة هي (النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل)، وسُمِّيت بذلك لأنها تتبع ما قبلها في الحكم؛ إن رفعًا فرفع وإن نصبًا فنصبٌ وإن جرًّا فجرٌّ، وما دام مفهومُها وحكمُها كذلك فلا يبتدأ بها؛ لأنه يلزم أن تتبع ما قبلها، والتبعية عكس البدء والأسبقية؛ ومن ثَمَّ لا يُبتدأ بتابع، ويجب تقديم المتبوع على التابع؛ فتقول: "زيدٌ الكريمُ جاءني"، وإن قدمت النعت فقلت: "الكريمُ زيدٌ جاءني" أصبح النعت مبتدأً والمنعوتُ بدلًا أو عطفَ بيان، أي: صار التابعُ متبوعًا والمتبوعُ تابعًا.

وأجاز صاحب البديع[1] تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين، تقول: "قام زيدٌ العاقلانِ وعمرٌو".

---

(١) قيل: هو محمد بن مسعود الغزني (ت٤٢١هـ)؛ لأن له كتابًا في النحو سماه (البديع) خالف فيه أقوال النحويين، وقد أكثر أبوحيان وابن هشام من النقل عنه [ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٣٦/٤، ومغني اللبيب ٢٤٢/٣، ٧٦/٦، وبغية الوعاة ٢٤٥/١]، وقيل: المقصود به ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) صاحب كتاب (البديع في علم العربية) وينظر رأيه فيه ٣٢٤/١.

ومنه قول الشاعر:

ولستُ مقرًّا للرجال ظُلامة أبَى ذاك عَمِّي الأكرمانِ وخاليَا[1]

حيث قدَّم النعتَ وهو "الأكرمان" على أحد المنعوتينِ وهو "خاليا"؛ فإن الأصل: "أبَى ذاك عمِّي وخالي الأكرمانِ"[2].

والصحيح منع ذلك على قول جمهور النحاة[3]. وما جاء منه يعدُّ ضرورة[4].

والملحوظ أن النعت هنا لم يبتدأ به كلامٌ. بل قُدِّم على المنعوت، وثَمة فرق بين الابتداء والتقديم.

* وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف على المعطوف عليه في سعة الكلام[5] بخمسة شروط:

---

(1) البيت من الطويل بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٢، ومغني اللبيب ٣٧٥/٦، وهمع الهوامع ١٥٦/٣.

اللغة: مُقِرًّا: اسم فاعل من أقرَّ الشيء بحاله: إذا تركه ولم يُزلْه، وليس من الإقرار بمعنى الاعتراف؛ إذ ليس المعنى عليه؛ لأن معناه مدحُ نفسه بالعزة، وأنه لا يقدر أحد على أن يظلمه [ينظر: شرح أبيات المغني ٢٩٠/٧]. الظُّلامة: اسم ما نظلَّمه الرجل، أو ما تطلبه عند الظالم، وهو اسم ما أُخذ منك، أو اسم مظلمتك التى تطلبها عند الظالم [ينظر: تهذيب اللغة (ظ، ل، م)، وتاج العروس (ظ، ل، م)].

(2) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٣٦/٤، وتوضيح المقاصد ٩٤٦/٢.

(3) ينظر: المقاصد النحوية ١٥٦٥/٤، والدرر اللوامع ٣٧١/٢.

(4) ينظر: ضرورة الشعر للسيرافي ص ١٩٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٢.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٩/٤، والمساعد ٤٧٥/٢، ٤٧٦، وهمع الهوامع ٢٢٧/٣، ٢٢٨.

الأول: أن يكون العطف بالواو؛ لأنها لا تفيد الترتيب –وهو مذهب البصريين[1]–؛ فيقال: "قام وزيدٌ عمرٌو"، وقال هشام الكوفي: تقديم (الفاء، وثُمَّ، وأو، ولا) جيدٌ[2].

الثاني: ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا؛ فلا يقال: "وعمرٌو زيدٌ قائمانِ"، والمراد: "زيدٌ وعمرٌو قائمانِ"[3] .

ويلحظ من هذا الشرط أنه لا يبتدأ بالمعطوف كلام، وإنما يتقدم المعطوف على المعطوف عليه فقط.

الثالث: ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملًا غير متصرف كـ(إنَّ)؛ فلا يقال: "إنَّ وعمرًا زيدًا قائمانِ"، والمراد: "إن زيدًا وعمرًا قائمان"[4].

الرابع: ألا يكون المعطوف مخفوضًا؛ فلا يقال: "مررتُ وعمرٍو بزيدٍ"، والمراد: "مررتُ بزيدٍ وعمرٍو"؛ وذلك لأن الفعل لا يدل عليه[5].

الخامس: أن يكون الفعل لا يستغني بفاعل واحد نحو: "اختصمَ زيدٌ وعمرٌو"؛ فلا يجوز: "اختصم وعمرٌو زيدٌ "، وهو مذهب البصريين، وهشام الكوفي. وقد أجاز ثعلب التقديم في المثال السابق[6].

---

(1) ينظر:الخصائص٢/٣٨٥، وشرح الجمل لابن خروف٢/٦٩٠،والتسهيل صـ٥٢.

(2) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٩٤٦، ٩٤٧، وتمهيد القواعد ٧/٣٥١٢.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص١٥٢.

(4) ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٢٦، وشفاء العليل ٢/٧٩٧.

(5) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٥، والمقرب ١/٢٣٤، والمساعد ٢/٤٧٦.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٩، وتمهيد القواعد ٧/٣٥١١.

ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا في الشعر بالشـــروط الســـابقة. ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولًا لزال الكلام عن جهته [١].

ورأي البصريين هو الراجح؛ لأن الأصل في التوابع أن تتأخر عن متبوعها، وقد سهُل التقديمُ في العطف؛ لكثرة وروده، وامتنع في بـــاقي التوابع؛ لأنها تخالف العطف؛ إذ الصفة هي الموصوف، وكذلك المؤكِّـــد عبارةٌ عن المؤكَّد، والبدل إما أن يكون المبدلَ أو بعضَه أو شيئاً ملتبســـاً به [٢].

ولعدم البدء بالتوابع -خاصة حروف العطف- آثار كثيرة جدًّا في أبواب النحو منها:

أولًا- أن أهل الحجاز يحكُون الأعلامَ؛ فإذا قلتَ: "رأيتُ زيدًا" أجابك السامع مستفهمًا: "من زيدًا" فـــ(من) فِي موضعِ رفع بالابتداء، و"زيدًا" موضعُه أيضًا رفع؛ لأنه خبر، وإنما نُصِب بالحكاية. والغرض من حكاية هذه الأعلام هو البيان عن المخبَر عنه بعينه؛ لئلا يتَوَهَّم سواهُ.

وإذا عطفت في استفهامك بالواو أو الفاء، فَقلت: "وَمن زيد؟" أَو: "فَمن زيد؟" فكلهم يُبطل الحكاية؛ لِأَن حروف العطف لا يبتدأ بهَا، وفيها دَلِيل على أَن هَذَا السؤال معطوف به على كلام المخاطب؛ فاستغنوا عن الحكاية[٣].

---

(١) ينظر: المسائل البصريات ٦٨٤/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٠.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٧٥/١، ٢٧٦، والضرائر للألوسي ص ٩٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، والمقتضب ٢٥٦/٤، وعلل النحو ص ٤٢٨، ٤٢٩.

ثانيًا- أن بعض النحويين لم يعدّ (إما) في حروف العطف؛ وذلك لأمرَيْنِ:

أحدهما: أنها مكررةٌ، فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأُولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى؛ لأنها تُدْخِل الاسمَ الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها وليس قبلها ما تعطفه عليه. ولا تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، وحرفُ العطف لا يدخل على مثله.

والثاني: ابتداؤك بها من نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[1]؛ وذلك أنَّ موضع "أنْ" في كلا الموضعين رفعٌ بالابتداء، والتقديرُ: "إمّا العذابُ شأنُك أو أمرُك، وإمَّا اتخاذُ الحسن"، وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة؛ لأن حروف العطف لا يُبتدأ بها[2].

وقيل: لم يختلف النحويون في أن (إما) الأولى غير عاطفة؛ لأنها تقع بين الفعل ومرفوعه عند قولك: "قام إما زيدٌ وإما عمرٌو"، وإنما الخلاف في (إما) الثانية[3].

---

(١) من الآية (٨٦) سورة الكهف.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ص٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٥، ٢٥، ورصف المباني ص١٠٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٦/١، ومغني اللبيب ٣٨١/١ وما بعدها.

ثالثًا- استدل الكوفيون والمبرد على أن الواوَ في نحو قول رؤبة:

وبلـــــــــدٍ عاميـــــــــةٍ أعمـــــــــاؤُهُ[1]

عوضٌ من (رُبَّ) والتقدير: "ربَّ بلدٍ" بأنها لو كانت واو العطف لم يصح الابتداء بها[2].

وهذا يدل على أن الكوفيين يذهبون إلى عدم صحة الابتداء بواو العطف في الكلام، وإنما جوزوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الكلام بشروط سبق ذكرها، وهناك فرق بين البدء والتقديم.

رابعًا- وضع ابن جني بابًا سمَّاه (الحمل على أحسن القبيحين) ومثَّل له بنحو قولك: "فيها قائمًا رجلٌ" لمَّا كان لك أن ترفع "قائمًا" فتقدم الصفة على الموصوف -وهذا لا يكون-، ولك أن تنصب الحال من النكرة -وهذا على قلته جائز- حملت المسألة على الحال فنصبت "قائمًا"؛ لأنه أحسن القبيحين.

ومنها: قولك: "ما قام إلا زيدًا أحدٌ" عدلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت زيدًا لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى

---

(1) من الرجز لرؤبة في ديوانه ص٣، وكتاب الشعر ٢٢٨/١، وأمالي ابن الشجري ١٣٤/٢.

اللغة والمعنى: الأعماء: المجاهل، واحدها عمى -بوزن فتى- ومعنى قوله: "عامية أعماؤه" أن مجاهله متناهية في العمى، وهو باب من المبالغة مثل قولهم: "ليل أليل، وليل لائل، ويوم أيوم"، كأنهم لم يجدوا ما يصفونه به إلا أن يشتقوا له وصفًا من لفظه، وكأن رؤبة قد قال: "أعماؤه عامية"؛ فقدَّم وأخَّر. [ينظر: المحكم (ع م ى)].

(2) ينظر: المقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، ٣٤٨، والمسائل البصريات ٦٩٨/١، ٦٩٩، والإنصاف ٣١١/١ وما بعدها.

على ما استثنى منه. وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال[1].

يعني ابن جني: أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في غير الإيجاب عدلْتَ عن الحكم الذي كان يستحقه هذا المستثنى لو لم يتقدم على المستثنى منه، وجاء في موضعه الأصلي وهو الرفع على الإتباع للمستثنى منه المرفوع، على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين؛ لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة[2]. وعلَّل ابن جني هذا العدول بأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تُبدله منه -يعني: على رأي البصريين- وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على المستثنى منه، فأنت بين أمرين كلاهما قبيح، ولا بد من ارتكاب أحدهما:

الأول: أن ترفع المستثنى على الإتباع، لكنك لن تجد متبوعًا قبله تتبعه له، ولا يُتبع لما بعده؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع. والآخَر: أن تنصبه على الاستثناء، وحينئذٍ يتقدم المستثنى على المستثنى منه، وهذا الأخير مع ضعفه لمخالفته الأصل واردٌ على كل حال؛ فيحمل عليه. وجاء منه قول الكُميْت (ت١٢٦هـ):

فما ليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما ليَ إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ[3]

---

(1) ينظر: الخصائص ٢١٣/١.

(2) ينظر: التصريح ٥٤٢/١.

(3) البيت من الطويل للكميت في ديوانه ص٥١٧ برواية "مشعَبُ"، والجمل للزجاجي ص ٢٣٨، واللمع ص٥٦، وبلا نسبة في المقتضب ٣٩٨/٤.

خامسًا- ذهب جمهور النحاة إلى أن صاحب الحال يكون معرفة، ولا يأتي نكرة إلا بمسوِّغ، ومن هذه المسوِّغات تقديم الحال على صاحبها النكرة، نحو: "أقبل حافظًا رجلٌ"، فأصل الكلام: "أقبل رجلٌ حافظٌ"؛ فـ"حافظ" نعت، ثم قدِّمت الصفة على صاحبها؛ فانتصبت على الحال؛ لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف.

وسبب ذلك أنَّ تقدُّمَ الحالِ يؤمن التباس الحال بالصفة، وأما إذا تأخر نحو: "جاءني رجلٌ راكبًا" فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو: "رأيتُ رجلًا راكبًا"؛ فطرد المنع رفعًا وجرًّا(١).

سادسًا- لما كانت فائدةُ ضميرِ الفصل صونَ الخبر من توهُّمِه تابعًا نحو: "زيدٌ هو القائمُ" لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قُدِّم الخبر؛ لأنّ تقدمه يمنع من توهمه تابعًا؛ إذ التابع لا يتقدم على المتبوع. فلو قدِّم المفعول الثاني في (حسبت زيدًا هو خيرًا منك) لتُرِك الفصل؛ لعدم الحاجة إليه مع كونه في محلِّه؛ فلأنْ يُترك ولا يجاء به قبل الخبر المقدم أحقّ وأولى؛ فلا يقال: "هو القائم زيدٌ"(٢) باعتباره ضميرَ فصلٍ، بل يصبح حينئذٍ ضميرَ الشأن.

سابعًا- الحال المؤكِّدة لمضمون جملة قبلها نحو: "أنت مصريٌّ بطلًا" واجبة التأخير عن الجملة المؤكَّدة؛ لأنها مؤكدة لها، وحق المؤكِّد أن يتأخر عن المؤكَّد(٣)؛ فلا يبتدأ به.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٣/٢، ومعاني النحو ٢٩٠/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/١، ١٦٩، وشرح الرضي ٤٦٠/٢.

(٣) ينظر: التصريح ٦٠٧/١.

ثامنًا- سبق بيان أن أداة الاستثناء لا يبتدأ بها لأسبابٍ أكثرُها يتعلق بالتوابع الثلاثة (النعت والعطف والبدل)؛ لأنها لا تتقدم على المتبوع.

المبحث الثاني

لا يبتدأ بوصف عامل

هناك صفات تعمل عمل الفعل؛ فترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا، وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة، وإذا كانت الصفات مقرونةً بالألف واللام الموصولة عملت مطلقًا، وإذا كانت خالية منها أعملها النحاة بشرطين:

الأول- أن تكون الصفة في معنى الحال أو الاستقبال؛ فلا يقال: "أنا مكرمٌ زيدًا أمسِ".

الثاني- أن يعتمد الوصف على مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال أو حرف استفهام أو حرف نفي، كقولك: "زيدٌ منطلقٌ غلامُه، وهذا رجلٌ بارعٌ أدبُه، وجاءني زيدٌ راكبًا حمارًا، وأقائمٌ أخواك؟، وما ذاهبٌ صاحبُك". فإن قلت: "بارعٌ أدبُه" من غير أن تعمده بشيء وزعمت أنك رفعت به الظاهر لم يصح(١) عند الجمهور.

ونظرًا لاعتماد اسم الفاعل وما حمل عليه على شيء قبله فلا يُبتدأ به عاملًا.

وإنما اشترط اعتماد اسم الفاعل وما حُمِل عليه على شيء قبله لأنه ضَعِيف فِي الْعَمَل لكَونِه فرعًا فقوي بالاعتماد(٢)، ولأنه في أصل الوضع وصف؛ فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوَّى به؛ لبقائه على أصل وضعه؛ فيقدر حينئذٍ على العمل، واشترط عند فقدان هذا الاعتماد أن

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص٢٨٨، ٢٨٩.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٤٠

يخلفه حروف النفي والاستفهام؛ لأنهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا في هذين الموضعين؛ فقولك: "أقائمُ الزيدانِ؟" بمثابة "أيقوم الزيدانِ؟"(١).

وذهب الْأَخفَشُ (ت٢١٥هـ) والكوفيون إلى أن اسم الفاعل يعمل وإِن لم يعْتَمِدْ؛ لقوّة شبهه بِالْفِعْلِ(٢).

وقولهم مخالف للقياس؛ لأن وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس؛ إذ الأصل أن يستعمل كل واحد منهما في معناه(٣).

وترتَّب على عدم البدء بوصف عامل أحكام نحوية منها:

١- أن الوصف العامل في الأصل وصف، والوصف يتبع الموصوف.

٢- يعمل المصدرُ وإن لم يعْتَمِد بِخِلَاف اسْم الْفَاعِل؛ لأنَّه قوي بكونهِ أصلًا للْفِعْل، وأنَّه مَوْصُوفٌ لَا وصف(٤)، والموصوف يتقدم والوصف يتأخر.

٣- إذا كان خبر المبتدأ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فلا بد من مقدَّرٍ يتعلق به، وذلك المقدر إما اسم فاعل أو فعل؛ فتقول: "محمدٌ عندك وزيدٌ في الدار" بتقدير: "محمد مستقرٌّ -أو استقر- عندك، وزيد كائن -أو كان- في الدار".

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٣١/٣، ٨٣٢، وشرح الرضي ٤١٦/٣.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ص٢٧٢، وشرح ابن عقيل ١٩٢/١، ١٩٣ .

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٣٢/٣.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٤٨/١.

وكون المقدر اسمَ فاعل أولى؛ لوجهين:

أحدهما- أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل؛ إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر. والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل.

الثاني- أن كل موضع كان فيه الظرفُ خبرًا، وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل. وبعد (أما) و(إذا الفجائية) يتعين التعلق باسم فاعل نحو: "أما عندك فزيدٌ"، و"خرجت فإذا في الباب زيد"؛ لأن (أما) و(إذا المفاجأة) لا يليهما فعلٌ لا ظاهر ولا مقدر.

وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع، ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليجري الباب على سَنَنٍ واحد[1].

ونستنتج من ذلك أن الدور المنوط باسم الفاعل هو التأخير لا التقديم.

علمًا بأن الصلة إذا كانت ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا نحو: "الذي عندك زيدٌ"، و"الذي في الدار خالدٌ" فإنهما يتعلقان بفعل محذوف، نحو (استَقَرَّ) و(حَلَّ) ونحوهما، ولا يتعلقان باسمِ فاعل؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنّما تكون بجملة[2].

---

(1) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٤٩/١، ٣٥٠ (بتصرف يسير).

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٩٠/٢.

المبحث الثالث

لا يبتدأ بصلة

من المعروف أن الاسم الموصول مفتقِرٌ دائمًا إلى صلة تجيء بعده لتعرفه؛ ولذلك بُني؛ شبهًا بالحرف المفتقر إلى ما بعده، واشترط النحاة للصلة شروطًا منها: أنه يجب تأخيرها عن الاسم الموصول؛ فلا يبتدأ بها ولا تتقدم عليه؛ لأنها مكملة للموصول؛ فهي منه بمنزلة جزئه المتأخر(١). فتقول: "الذي أكرمني يصلي في المسجد"، ولا تقول: "أكرمني الذي يصلي في المسجد" فيختلف المعنى تمامًا وتصبح جملة "يصلي في المسجد" صلةً للموصول ولا تكون خبرًا كما كانت في المثال الأول.

<u>ولامتناع الابتداء بالصلة آثار كثيرة منها:</u>

١- الْمَفْعُول لَا يتَقَدَّم على اسْم الْفَاعِل إِذا كَانَ فِيهِ الْألف وَاللَّام، نَحْو قَوْلك: "هَذَا الضَّارِبُ زيدًا"، فَلَو قلت: "زيدًا هَذَا الضَّارِبُ" لم يجُزْ؛ لِأَن الْألف وَاللَّام بِمَعْنى (الَّذِي) فَمَا بعْدهَا فِي صلَة (الَّذِي)، وَمَا فِي الصِّلَة لَا يتَقَدَّم على الْمَوْصُول(٢).

٢- لا تعمل الصلة في الموصول؛ لأنها من تمامه، ولا تعمل في شيء قبله؛ لأنها كانت تتعلق به، والصلة لا تتعلق بما قبل الموصول(٣).

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١/٤٤٠، ٤٤١، وضياء السالك ١/١٦٦.

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٣٠٣.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية ٢/٢٤٧.

٣- علَّل النحويون امتناع تقديم خبر (ما دام) عليها بأن ذلك يلزم منه تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو أيضًا ممنوع(١).

توضيحه: أن (ما) في (ما دام) مصدرية ظرفية؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "لا أفعل هذا ما دام زيدٌ قائمًا" كان التقدير فيه: "زَمَنَ دوامِ زيدٍ قائمًا"؛ فحُذِفَ المضاف الذي هو الزمن، وأقيم المصدر الذي هو المضاف إليه مقامه، وإذا كانت "ما" في "ما دام" بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه(٢).

٤- من شروط الصلة ألا تستدعي كلامًا قبلها؛ فلا يصح نحو: "كتب الذي لكنه غائبٌ"، ولا: "تَصَدَّق الذي حتى مالُه قليلٌ"؛ إذ "لكن" لا يتحقق الغرض منها -وهو الاستدراك- إلا بكلام مفيد سابق عليها، وكذلك "حتى" لا بد أن يتقدمها كلام مفيد تكون غايةً له(٣)، وهذا يستدعي كلامًا سابقًا على الصلة مرتبطًا بها؛ فيجب حينئذٍ تقديم هذا الكلام والبدء به، وما دام هذا الكلام مرتبطًا بالصلة فلا يجوز تقديمه والبدء به؛ لأنه لا يجوز البدء بالصلة ولا بما تتصل به.

٥- خبر (عسى) لا يتقدم عليها لأوجه منها: أن خبرَ (عسى) (أنْ والفعل)، و(أنْ) موصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على ما يعمل فيه(٤).

---

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٣٤٢/١، ٣٤٣.

(٥) ينظر: الإنصاف ١٢٩/١، والتذييل والتكميل ١٧٧/٤.

(١) ينظر: همع الهوامع ٣٣٥/١، والنحو الوافي ٣٨٠/١.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٢٠.

المبحث الرابع

لا يبتدأ بضمير متصل

حينما حدَّ النحاةُ الضميرَ المتصل قالوا: "هو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار"؛ فلا يصح وقوعه أول الكلام، نحو: "أكرمتك"، وهو عكس الضمير المنفصل الذي تبتدئ به ويقع بعد (إلا)؛ فتقول: "أنت مهذبٌ، وما رأيت إلا إياك"(١).

وإنما لم يبتدأ بالضمير المتصل لأنه لا يستقل بنفسه عن عامله؛ فوضعه على أن يلي عامله؛ فلا يصح أن يتقدم على ذلك العامل مع بقائه على إعرابه السابق قبل أن يتقدم، كما لا يصح أن يَفْصل بينهما –في حالة الاختيار– فاصل من حرف عطف، أوأداة استثناء كـ(إلا)، أوغيرهما(٢).

والضمائرُ المتصلةُ تسعةٌ، وهي: (التاءُ، ونا، والواوُ، والألفُ، والنونُ، والكافُ، والياءُ، والهاءُ، وها).

ولك أن تجرِّب أن تبتدئ بأيِّ ضمير من الضمائر السابقة؛ فإنك لن تستطيع؛ ومن ثَمَّ كان لعدم البدء بالضمائر المتصلة آثار نحوية كثيرة منها:

أولًا– الضمائر المنفصلة مرفوعة ومنصوبة فقط نحو: "أنت وإياك"، ولا يكون الضمير المجرور إلا متصلًا، وسرُّ ذلك أنَّ المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحدٍ منهما أن يُفصَل بينه وبين عامله، ألا

(١) ينظر: الألفية ص ١٢، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص١٤٥.
(٢) ينظر: حاشية الصبان ١٦٢/١، والنحو الوافي ٢٢٠/١.

ترى أنَّ المرفوع يجوز أن يتقدَّم فيرفع بالابتداء، نحو: "أنا مصريٌّ"، وكذلك المنصوب يجوز أن يتقدم على الناصب، كتقدم المفعول على الفعل والفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (١)؛ فلمَّا كانا يتصلان بالعامل تارة وينفصلان تارة أخرى وجب أن يكون لهما ضميران: متَّصل، ومنفصل.

وأمَّا الضمير المجرور فلا يجوز أن يتقدَّم على عامله، ولا يفصل بين عامله ومعموله إلا في ضرورة لا يعتدُّ بها؛ فوجب أن يكون ضميرُه متصلاً لا غير(٢).

ولأجل ذلك صح وقوع الضمير المتصل في (غيرك) ولم يصح أن يلي (إلا) في اختيار الكلام؛ إذ إن الاسم الواقع بعد (غير) لا يكون إلا مجرورًا بالإضافة، أما الاسم الواقع بعد (إلا) فيكون منصوبًا ومرفوعًا وكلاهما يجوز فصله(٣) كما مر.

ناهيك عن أن المجرور لا يبتدأ به؛ فلم يكن ضميره إلا متصلًا.

ثانيًا- الضمير المتصل جزء من الكلمة وليس مستقلًّا بنفسه؛ فلا يبتدأ به، والأدلة على ذلك كثيرة منها: أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل نحو: "اجتهدْتُ واجتهدْنا"؛ لئلا يتوالى أربعة متحركات.

---

(١) الآية (٥) سورة الفاتحة.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٢٤٢، ٢٤٣.

(٣) ينظر: درة الغواص للحريري ص١٣٠.

وأنَّهم لم يعطفوا على الضَّمِير المتَّصل المرفوع من غير توكيد بمنفصل كقوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[1]؛ لجريانه مَجرى الحرف من الفعل واختلاطه بِهِ.

وجعلوا حكم الضمير المتصل حكم الحرف غير الجوابي في أنه لا يعاد مفردًا في التوكيد اللفظي، بل مع ما هو متصل به كقولك: "بك بك أمرٌ" ولا تقول: "بك ك"[2].

وأن واو العطف فاصلة بين كلمتين، أي إنها دليل على نهاية كلمة سابقة وبدء كلمة لاحقة، فتقف حدًّا معينًا لطرفي الكلمتين، فإذا علمنا ذلك اتضح لنا أن "هم" في "نحن وهم" كلمة مستقلة، وليست كذلك في "لنا ولهم"؛ لأننا لا نقول: "لنا وهم"[3]؛ ومن أجل ذلك منع البصريون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار؛ لأنك إن قلت: "مررتُ بك وزيدٍ" فلا يتاح لك أن تعكس فتقول: "مررت بزيدٍ وكَ"؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف؛ فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا لا يجوز أن يكون معطوفًا عليه[4].

<u>ثالثًا</u>- اتصال الضمير أدَّى إلى لزوم كسر آخر الاسم المتصل بياء المتكلم مثل: "كتابِي"، ولم يتغير آخره بدخول العوامل؛ حتى إنهم اختلفوا

---

(1) من الآية (٣٥) سورة البقرة، ومن الآية (١٩) سورة الأعراف.

(٢) ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١١٨٦/٣.

(٣) مناهج البحث في اللغة د/ تمام حسان ص٢٣٠.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٥/٣، والإنصاف ٣٨٢/٢.

في هذا الاسم ما بين كونه معربًا أو مبنيًّا[١]، وجعله ابن جني في منزلة بين المنزلتين[٢].

وهذه الياء المتصلة جلبت للفعل نونًا سُميت نون الوقاية في نحو (أكرمَني) لتقيه من الكسر[٣]. وقال ابن مالك: سميت بذلك لأنها تقي اللبس في الأمر، نحو: "أكرِمْني"؛ فلولا النون لالتبس أمرُ المذكر بأمر المؤنثة، وياء المتكلم بياء المخاطبة. ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر[٤].

- هذا ويمكن الاعتراض على عدم البدء بالضمائر المتصلة بحروف المضارعة؛ إذ إنها ضمائر متقدمة؛ فـ(أقوم ونقوم) للمتكلم، و(يقوم) للغائب، و(تقوم) للمخاطب والغائبة، وهي متصلة دائمًا لا تنفك عن المضارع ومع ذلك بُدئ بها.

والجواب عن ذلك أن هذه الحروف دلائلُ على الضمائر وليست بضمائر؛ بدليل استتار الضمائر معها؛ فإذا قلت: "أنفعُ زيدًا" فتقديره: "أنفع أنا زيدًا، و"تنفع زيدًا" تقديره: "تنفع أنت زيدًا"، وكذلك الباقي؛ فاستغنيت بحرف المضارعة عن إظهار الضمير –هذا في المفرد المذكر.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٢، وتوضيح المقاصد ٢/٨٣٤.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/٣٥٦، ٣٥٧.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢/١٨١، والجنى الداني ص١٥١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/١٣٥.

فإذا صرت إلى ضمير الاثنين والجماعة والمؤنث برز الضمير متصلًا؛ فكان بالألف والواو والياء، كقولك: "ينفعان وينفعون وتنفعين"(١).

ولا تدلُّ حروفُ المضارعة وحدَها على الضمائر في الحقيقة، بل الفعل الذي هي فيه هو الذي يدل، وذلك أنها حروف زائدة أُدرجت في التركيب، فصارت غير متميزة وحدها بالدلالة علي التكلم والخطاب والغيبة وباقي التركيب يدل على شيء آخر، بل مجموع التركيب دل على أن الفعل للمتكلم(٢) في (أقرأُ)، وللمخاطب والغائبة في (تقرأ)، وللغائب في (يقرأ).

ولو باتتْ حروفُ المضارعة ضمائر لم يجز تقديمها؛ لأن هذه الضمائر فاعلة، ولا يتقدم الفاعل على الفعل؛ فيبطل هذا الافتراض.

والغرض من زيادة أحرف المضارعة كما قال السهيلي (ت٥٨١هـ) -وما أجمل قوله-: "وإن كان المعنى الزائدُ أولاً كانت الزيادة المنبئة عنه أولاً مسبقة على حروف الكلمة، كهذه الزوائد الأربع؛ فإنما تنبئ أن الفعل لم يحصل بعدُ لفاعله، وأن بينه وبين تحصيله جزءًا من الزمان، فكان الحرف الزائد السَّابق لِلَفظِ الفعل مشيرًا في اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان، مرتَّبًا في البيان على حسب ترتُّب المعنى في الجنان"(٣).

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٥٦، ١٥٧، ومناهج البحث في اللغة ص٢٢٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١/٧٠.

(٣) نتائج الفِكَر ص٩١. والمقصود بالجنان: المعنى المستور الذي يوضحه ويبينه اللفظ.

الفصل الرابع

ما لا يبتدأ به من الفضلات

الفَضلةُ هي: اسمٌ يُذكَرُ لتتميم معنى الجملة، وليس أَحدَ رُكنَيها – أي: ليس مُسندًا ولا مُسندًا إليه–، وسميت فضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه؛ فالفضل في اللغة معناه الزيادة.

وحُكم الفضلة أَنها منصوبةٌ دائمًا حيثما وقعت، مثل "يحترم الناسُ العلماءَ" و"أَحسنتُ إحسانًا" و"طلعت الشمسُ صافيةً" و"جاء الطلابُ إلا عليًّا" و"سافرتُ يومَ الخميس" و"جلستُ أمامَ المِنبرِ" و"وقف الناسُ احترامًا للعُلماءِ".

إلا إذا وقعت بعدَ حرف الجرِّ أو بعد المضاف فحكمها أَن تكون مجرورة، مثل: "كتبت بالقلم" و"قرأتُ كتابَ النحوِ"(١).

وإن كان ابن مالك جعل المضاف إليه في مرتبة بين العمدة والفضلة؛ حيث قال: "ولما كان المضاف إليه في موضع يكمل العمدة نحو: "جاء عبدُ الله"، وفي موضع يكمل الفضلة نحو: "أكرمتُ عبدَ الله"، وفي موضع يقع فضلة نحو: "زيدٌ ضاربُ عمرٍو" حُكم عليه بأنه بين العمدة والفضلة"(٢).

وحق الفضلات ألا يبتدأ بها؛ لأنها جاءت متممة للجملة؛ فـ"حقُّ العامل التقديم؛ لأنه المُؤثِّر فَلهُ الْقُوَّة وَالْفضل، وَحقُّ الْمَعْمُول أَن يكون

(١) ينظر: جامع الدروس العربية ١/٣٠، ٣١.
(٢) شرح التسهيل ١/٢٦٥.

مُتَأَخِّرًا؛ لِأَنَّهُ مَحلٌّ لتأثير الْعَامِلِ فِيهِ وداخل تَحت حكمه، وَقد يعكس للتوسع في الكلام"[1].

فهناك فضلات جاز الابتداء بها عناية واهتمامًا، وذلك مثل المفعولات الخمسة –عدا المفعول معه–؛ فتقول: "زيدًا أكرمتُ، وجلوسًا جلستُ، وإكرامًا لك جئتُ، وخلفَ الإمامِ صليتُ"، ومثل الحال كقولك: "راكبًا جاء محمدٌ"، ومثل الجار والمجرور معًا نحو: "إلى الكلية ذهبتُ".

ومنها ما لا يبتدأ بها كالمفعول معه، والتمييز، والمجرور من دون جاره، والمستثنى –وقد سبق ذكره في فصل الأدوات لاتصاله بأداة الاستثناء، ومعمول الجوامد مثل اسم الفعل، والتعجب، ونِعم وبئس؛ لعدم تصرفها في نفسها؛ فلا تتصرف بتقديم معمولها عليها، والمنصوب على الاختصاص؛ فتقول: "نحن المصريينَ نتحمَّلُ الشدائدَ"، ولا يجوز الابتداء بـــ"المصريين"؛ لأن الغرض من هذا الأسلوب فخرٌ أو تواضعٌ أو زيادةُ بيانٍ، وهذه المعاني تلزم سبقه بشيء[2]؛ فلا يبتدأ به. ولن أتناول هذه الأمور بالدراسة لعدم وجود أثر نحوي لعدم البدء بها.

وشمل هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول– لا يبتدأ بمعمول قبل أدوات الصدر.

المبحث الثاني– لا يبتدأ بمعمول المصدر.

المبحث الثالـــث– لا يبتدأ بمفعول معه.

---

(١) الكليات ٦١٧/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١١٥٠/٣، ١١٥٢، وشرح المكودي ص٢٥٥، وحاشية الصبان ٢٧٤/٣، ٢٧٥.

المبحث الرابع- لا يبتدأ بحالٍ عاملها جامد.

المبحث الخامس- لا يبتدأ بتمييز.

المبحث السادس- لا يبتدأ بمجرور.

وإليك توضيح ما لا يبتدأ به من الفضلات.

المبحث الأول

لا يبتدأ بمعمول قبل أدوات الصدر

هناك أدوات لها صدر الكلام لا يقدَّم ما بعدها على ما قبلها سواءً أكانت عاملة أم غير عاملة، مثل لام الابتداء وإنَّ المكسورة، وأدوات الاستفهام والنفي والشرط والعرض والتحضيض والتمني والترجي؛ ولذلك قال النحاة عن هذه الأدوات: "لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"(١)؛ فلا تقول: "طعامَك أزيدٌ آكلٌ" ولا: "طعامَك لَزيدٌ آكلٌ"، ولا: "رجلًا إنَّ زيدًا مكرمٌ"؛ بالابتداء بمعمول عاملٍ وقع بعد همزة الاستفهام ولام الابتداء وإنَّ المكسورة.

- وبناءً على ذلك لا يبتدأ –عند الجمهور– بمعمول عامل تقدمه (ما) النافية؛ فلا تقول: "طعامَك ما زيدٌ آكلًا"(٢).

وأجاز الكوفيون تقديم معمول ما بعد (ما) عليها؛ حملًا على النوافي (لا، ولن، ولم)؛ إذ يجوز: "زيدًا لن أكرمَ". ويُردُّ توجيهُهم بأن (ما) أمُّ أدوات النفي؛ فلا تسوَّى بغيرها من النوافي(٣).

- وكذلك لا يجوز تَقْدِيمُ شَيْءٍ من معمولات فعل الشَّرْط ولا فعل الْجَواب عَلَى أدوات الشرط؛ لأن هذه الأدوات لها صدر الكلام مثل الاستفهام؛

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٣٤، ٢٣٥، والإنصاف ١/١٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/١٢٥.

(٢) ينظر: المفصل ص ٢٦٩، وأسرار العربية ص ١٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٩.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناءوالإعراب ١/١٧٧، ١٧٨.

فتقول: "إن تذاكرْ دروسك تنجحْ"، ولا تقــول: "دروسَــك إن تــذاكر تنجحْ". وقَالَ أكثر البصريين: لَا يجوز تَقْدِيم الجواب على الأداة؛ لِأَنَّهُ ثَانٍ أبدًا عَن الأول ومُتَوَقِّفٌ عَلَيْهِ؛ فلا تقول: "تنجحْ إن تذاكرْ".

أما نحو: "أقومُ إن قمتَ" فالجواب فيه محذوفٌ وجوبًا لدلالة المتقدم عليه، وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين(١).

وَجوَّز الكسَائي (ت١٨٩هـ) تَقْدِيم مَعْمُولِ فعل الشَّرْط أَو الْجَواب على الأداة نَحْو: "خيرًا إِن تفعلْ يثبْك اللهُ" وَ"خيرًا إِن أتيتني تُصِبْ". ومنعه الفراء (ت٢٠٧هـ)؛ إذ لا يؤيده شيء من السماع عن العرب.

أما مَعْمُول فعل الْجَواب الْمَرْفُوع فَإِنَّهُ يجوز تَقْدِيمه نَحْو: "خيرًا إِن أتيتني تصيبُ"؛ وسوغ ذَلِك أَنه لَيْسَ فعلَ جَوَابٍ حَقِيقَة بل هُوَ فِي نِيَّة التَّقْدِيم وَالْجَوَاب مَحْذُوف، وَالتَّقْدِير: "تصيبُ خيرًا إِن أتيتني"(٢).

<u>ولعدم الابتداء بمعمول قبل أدوات الصدر آثار نحوية منها:</u>

١- إذا قُدِّم معمولُ الفعل على (إذن) نحو: "زيدًا إذن أكرمُ" فحينئذٍ لا يُنصَب المضارع عند الفراء؛ لما في (إذن) من الجزاء والجواب(٣)؛ وبناء على ذلك لا يعمل المضارع المنصوب بها في معمول سبقها؛ لأن تشبيهها بأدوات الشرط جعلها تأخذ حكمها من عدم عمل ما

(١) انظر: التصريح ٤١٢/٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٥١١/٢ وما بعدها، وهمع الهوامع ٥٥٩/٢.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤، وتمهيد القواعد ٤١٥٦/٨.

بعدها فيما قبلها؛ لذلك رُفع المضارع؛ حتى يعمل في معمول سبقه، ولا عمل لـــ(إذن) إذًا.

وأجاز الكسائي رفع المضارع ونصبه في تلك الحالة؛ وسرُّ ذلك: أنه لما كان من مذهب الكسائي جواز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط أجاز ذلك في (إذن) كما أجازه في (إنْ).

٢-لَا يجوز تَقْدِيم المخصوص بالمدح على (حبَّذا)؛ فلا تقول: "زيدٌ حبذا الرجلُ" كما جاز في "زيدٌ نِعم الرجلُ"؛ لِأَن (حبَّذا) صَارَت بتركيبها كالحرف الْمُثبت لمعنى في غَيره؛ فَيكون له صدرُ الكلام[١].

٣-في باب (ظنَّ، وعلم) وأخواتهما مصطلح اسمه (التعليق) ومعناه: إبطال العمل لفظًا لا محلًّا؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد هذه الأفعال نحو: "ظننتُ لَزيدٌ ذاهبٌ" و"حسبتُ أزيدٌ أخوك أم عمرٌو؟" و"علمت ما زيدٌ ذاهبٌ" و"علمتُ واللهِ العلمُ النافعُ"؛ فقد تعلَّق عمل هذه الأفعال بسبب لام الابتداء وهمزة الاستفهام و(ما) النّافية والقسَم[٢]. فالابتداء بهذه الأفعال ليس له قيمة صناعية في العمل اللفظي بسبب تقدمها على ما له الصدارة.

٤- جوَّز الجمهور تقديم الحال على عاملها المتصرف، لكنه قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه، ككونه مصدرًا مقدرًا بالحرف المصدري، نحو: "سرَّني سفرُك متعلمًا"، أو فعلًا مقرونًا بلام ابتداء أو قسَمٍ، نحو: "لأصبر محتسبًا"، و"لأقومن طائعًا"، أو صلةً

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٨/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣١٦/١، واللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ ٣٣٩/١.

لـــ(أل) أو لحرف مصدري، نحو: "أنت المصلِّي فذًّا"، و"لك أن تنتقل قاعدًا"؛ فلا تبتدئ بالحال فيما سبق بالرغم من تصرف العامل؛ لأن هذه الموانع متصدرة، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها[1].

(1) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٥.

المبحث الثاني

لا يبتدأ بمعمول المصدر

من المعروف أن المصدر يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، وذلك في موضعين: الأول- أن يُقْصَدَ به قصدَ فعلِه من الحدوث والنسبة؛ فَيُقَدَّرُ بـــ(أن) والفعل إنْ كان ماضيًا أو مستقبَلاً، وبـــ(ما) والفعل إنْ كان حالاً، كقولك: "أعجَبني إكرامُ زَيْدٍ عَمْرًا". والثاني- أنْ يكون بدلاً من اللّفظ بفعله، نحو: "إتقانًا عملَك"؛ فـــ (عملَك) نُصِبَ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصحّ؛ والمصدر بدلٌ من الفعل[1].

ويجوز في الموضع الثاني تقديم معمول المصدر عليه فتقول: "عملَك إتقانًا".

أما تقديم معمول المصدر المقدَّر بـــ(أن) والفعل أو (ما) والفعل فلا يجوز تقديمه عليه؛ فلا تبتدئ قائلًا: "عمرًا إكرامُ زيدٍ أعجبني" وإنما تقول: "إكرامُ زيدٍ عمرًا أعجبني"؛ وذلك لأن المصدر بمنزلة حرف مصدري وصلته، ومعمول المصدر بمنزلة معمول الصلة، ومعمولات الصلة من تمام الصلة، والصلة لا تتقدم على الموصول[2].

ومن العلماء من جوَّز تقديم المعمول إذا كان ظرفًـــا أو مجـــرورًا؛ للتوسع فيهما[3]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾[4]؛ فتقدم الجار

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص٢٩٦.

(٢) ينظر: المقتضب ١٥٧/٤، والأصول في النحو ١٣٧/١، ١٣٩، ١٧٢/٢، ٢٢٩، والمقرب ١٣١/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤٠٦/٣، ٤٠٧، وتمهيد القواعد ٢٨٤٠/٦.

(٤) من الآية (٢) سورة النور.

والمجرور "بهما" على المصدر "رأفة"، وقوله -ﷻ-:﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ ﴾[1]؛ فتقدم الظرف "معه" على المصدر "السعي".

وقدَّر المانعون لهذا المعمول المقدَّم عاملاً مضمرًا بجعل الظرف متعلقًا بمحذوف حالٍ من المصدر، أو هناك مصدر آخر محذوف لدلالة المصدر الموجود عليه، أو يُجعل ما تقدم متعلقًا بالمصدر الموجود؛ إما على نية التقديم والتأخير، وإما على أن ذلك استُبيح في المصدر وإن لم يُستبَحْ مثله في الموصول المحض؛ لأن المصدر قد استُبيح فيه استغناؤه عن المعمول وإن لم يُستبحْ مثله فى صلة الموصول[2].

والراجح جواز تقديم المعمول إذا كان ظرفًا أو مجرورًا؛ للتوسع فيهما، ولأنهما يكتفيان برائحة الفعل، ولأن شبه المصدر بالموصول وصلته ليس شبهًا كاملاً؛ لأنه قد يستغني المصدر عن معموله، وليس كذلك الموصول، وللبُعد عن التكلفات فيما استُدل به.

وترتب على عدم الابتداء بمعمول المصدر ما يأتي:

١- خبر (مَا دَامَ) لَا يتقدَّم عَلَيْهَا عِنْد جميع النحاة؛ لأنّ (ما) مصدريَّة ومعمول الْمصدر لَا يتقدَّم عَلَيْهِ[3].

٢- إذا كان أفعل التفضيل مصوغًا مما يتعدَّى بـ(مِن) جاز أن يُجمَع بين (مِن) هذه و(مِن) الداخلة على المفضول؛ فتقول: "زيدٌ أقرَبُ مِن كلِّ

---

(١) من الآية (١٠٢) سورة الصافات.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٣، والمساعد ٢٣٣/٢، وحاشية الصبان ٤٤٠/٢.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص١٣٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١٦٨/١.

خيرٍ مِن عمرٍو". وإذا جُمِع بينهما فيجوز تقدُّم (مِن) الداخلةِ على المفضول على (مِن) الذي يتعدَّى أَفْعَلُ به؛ فتقول: "زيدٌ أَقربُ مِن عمرٍو مِن كلِّ خيرٍ"؛ لأنَّ كُلاًّ مِن الجارَّينِ يتعلَّق بأَفْعَلَ. وكذلك لو كان حرفُ الجر غيرَ (مِن)، نحو: "زيدٌ أَبصَرُ مِن عمرٍو بالنَّحو"، وبه جاء السماع، قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[1].

فإن اختلف المتعلَّق، نحو: "زيدٌ أَضْرَبُ لِعمرٍو مِن خالدٍ لِجعفرٍ"، و"زيدٌ أَبْصَرُ بالنحو منه بالفقه" فالظاهر أنه لا يجوز تقديم المجرور الثاني على (مِن)؛ فلو قلت: "زيدٌ أَضْرَبُ لِعمرٍو لجعفرٍ مِن خالدٍ"، و"زيدٌ أَبْصَرُ بالنحوِ بالفقهِ منه" لم يجز. وعلَّة ذلك أنَّ أَفْعَلَ التفضيل متضمن معنَى شيئين، الزيادة والمصدرية؛ فالمعنى: "زيدٌ يزيدُ ضربُه لعمرٍو على ضربِ خالدٍ لجعفر"، وكذلك: "زيدٌ يزيدُ بَصَرُه بالنحوِ على بَصَرِه بالفقه"، ومتى اختلف المتعلق أدَّى إلى تقدُّم معمول المصدر المتضمَّن عليه.

وكان القياس يقتضي منع التقديم على أَفْعَلِ التفضيل إذا اتحد المتعلق، نحو: "زيدٌ بالفقه أَبْصَرُ من عمرٍو"؛ إذ التقدير: "زيدٌ يزيدُ بَصَرُه بالفقهِ على بَصَرِ عمرٍو به"، ولولا أنَّ السماع ورد به لمُنع[2].

٣- من أسباب منع تقديم معمول اسم الفعل عليه أن من أسماء الأفعال مصادرَ، ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه؛ فتقول: "دراكِ زيدًا" بمعنى "أدرك"، ولا تقول: "زيدًا دراكِ"[3].

---

(١) من الآية (١٦) سورة ق.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٦٣/١٠، ٢٦٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٨٨/٣، ٨٩.

المبحث الثالث

لا يبتدأ بمفعول معه

اتفق النحاة على أنه لا يتقدم المفعول معه على عامله(١)؛ فتقول: "سرتُ والنيلَ" ولا تقول: "والنيلَ سرتُ"؛ فلا يبتدأ بمفعولٍ معه؛ وذلك لسببين:

أولهما– أنّ الواو منقولة عن باب لا يصحُّ لها فيه التقديم –وهو العطف– فكما لا تقول: "وزيدٌ قام عمرٌو" لا تقول: "والنيلَ سرتُ"(٢).

والذي يدل على ذلك أنّ العرب لم تستعمل واو المعية إلا في الموضع الذي لو استُعملتْ فيه عاطفةً لجاز. ألا ترى أنّك إذا قلت: "قمتُ وزيدًا" لم يمتنع أن تقول: "قمتُ وزيدٌ"؛ فتعطفَ "زيدٌ" على ضمير الفاعل. ولو قلت: "انتظرتُك وطُلوعَ الشمس" أي: "مع طلوع الشمس" لم يجز عند أحد من النحويين والعرب؛ وإنّما لم يجز ذلك عندهم لأنّك لو رُمْتَ أن تجعلها عاطفةً على التاء لم يجز؛ لأن الشمس لا يسوغ فيها انتظارُ أحد، كما يسوغ في "قمتُ وزيدًا": "قمتُ وزيدٌ"؛ فتعطف زيدًا على التاء؛ لأنه يجوز من زيد القيامُ كما يجوز من المتكلم(٣).

---

(١) ينظر: التسهيل ص٩٩، وشرح ابن الناظم ص٢٠٥.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٢/١، والبديع في علم العربية ١٧٦/١.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٨٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣٩/١، ٤٤٠.

ثانيهما- أن واو المعية لازمت محلًّا واحدًا لشبهها بهمزة التعدية؛ فلا تتقدم على عامل المصاحب كما تتقدم (مع) في قولهم: "مع الخشبة استوى الماءُ"(١).

والسبب الثاني ذكره ابن مالك ردًّا على ابن جني الذي جعل السبب الأول آلةً له لجواز تقديم المفعول معه على مصحوبه؛ فيجوز عنده نحو: "سار والنيلَ محمدٌ" حملًا على واو العطف الذي جاز فيها نحو: "ضربتُ وعمرًا زيدًا"(٢)، ودعَّم رأيه بقول الشاعر:

جمعتَ وفحشًا غيبةً ونميمةً ثلاث خصالٍ لستَ عنها بمُرْعَوِي(٣)

أراد: "جمعتَ غيبةً ونميمةً وفحشًا"(٤).

وردَّ ابن مالك حجة ابن جني بأمرين:

أحدهما- أن الواو العاطفة أقوى وأوسع مجالًا؛ فحصل لها مَزِيَّة بتجويز التقديم.

الثاني- أن واو المعية وإن أشبهت العاطفة إلا أن لها شبهًا يقتضي لها لزوم مكان واحد، كهمزة التعدية في لزومها مكانًا واحدًا(٥).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٢.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/٣٨٣.

(٣) البيت من الطويل ليزيد بن الحكم في شرح عمدة الحافظ ٢/٦٣٧، وخزانة الأدب ٣/١٣٠، ١٣٤، وبلا نسبة في التصريح ١/٥٣٢. اللغة: الارْعواء: النزوع عن الجهل، وحُسن الرجوع عنه. [القاموس المحيط (ر، ع، و)].

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٢٧٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٣.

والواو في البيت عاطفة، والقول بتقديم المعطوف على المعطوف عليه بابه الشعر بشروط سبق ذكرها[1].

ولعدم الابتداء بالمفعول معه أثرٌ واضحٌ فيما نقله أبو حيان (ت٧٤٥هـ) عن صاحب البسيط ضياء الدين بن العلج (من نحاة القرن السابع)؛ حيث اشترط في المشغول عنه أن يكون مما يقبل أن يضمر، وأن يتقدم فلا يصح الشغل عن الحال، والتمييز، والمصدر المؤكد، ومجرور كاف التشبيه، وحتى، وغير ذلك مما امتنع إضماره.

وأجاز كون المشغول عنه مفعولًا معه؛ لأنه بمنزلة المجرور؛ فتقول: "الخشبةَ استوى الماءُ وإياها"؛ فيصير بمنزلة "زيدًا ضربت عمرًا وأخاه"، أي: "لابس الماءُ الخشبةَ"[2].

قال ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ): "والذي يظهر لي أن هذا الذي ذكره صاحب البسيط غير محتاج إليه؛ لأنه قد عرف أن الاسم المشتغل عنه لا بد أن يكون سابقا على العامل الذي اشتغل بغيره عنه، وأن العامل لا بد أن يشتغل بضميره أو بملابس ضميره، والملابس هو الذي يذكر معه ضمير ما تقدمه، فما لا يكون متقدمًا ولا يضمر كيف يتصور فيه الاشتغال؟.

ثم إن في قوله: "والمفعول معه بمنزلة المجرور..." نظرًا؛ لأنه يفهم منه جواز الاشتغال عن المفعول معه، وهو غير ظاهر؛ لأنه يلزم من إجازة ذلك جواز تقديم المفعول معه على العامل، وذلك ممتنع بالإجماع.

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٢٠٥، وتمهيد القواعد ٢٠٥٦/٤.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٧٨/٤.

وينبغي للناظر أن يتأمل ما قاله؛ فقد يفهم منه غير ما فهمته، نسأل الله تعالى أن يهدينا إلى طريق الحق، وأن يوفقنا في القول والعمل بمنِّه وكرمِه..." (١).

وما فهمتُه -بفتح الله- أن تنزيل المفعول معه منزلة المجرور صحيحة من حيث المعنى والدلالة؛ فواو المعية موصلة الفعل قبلها إلى الاسم كما توصل حروف الجر الفعل إلى الاسم في قولك: "مررت بزيدٍ" والمعنى جاوزت زيدًا، والواو بمعنى (مع) وما بعد (مع) مجرور، والمثال المحمول عليه الذي هو "زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه" تقديره: "ضربت عمرًا وأخا زيدٍ"؛ فزيدٌ كان مجرورًا، ثم انتصب حينما صار مشغولًا عنه، والمثال الحامل الذي هو "الخشبةَ استوى الماء وإياها" تقديره: "استوى الماء مع الخشبةِ" فالخشبة كانت مجرورة، ثم انتصبت عندما صارت مشغولة، والذي قوَّى انتصابَها جعلُها منصوبة في غير باب الاشتغال وهو باب المفعول معه؛ وإنما لم يقدم المفعول معه لاتصاله بالواو التي منعت التقديم، والواو في مثال صاحب البسيط غير مقدمةً، بل هي متصلة بضمير عائد على ذلك المقدم (المشغول عنه)؛ وبناء على ذلك صح التقديم، وصح كون المفعول عنه مشغولًا.

ويمكن أن يعارض ذلك التحليل بأن تنزيل المفعول معه منزلة المجرور غير صحيح من حيث التركيب والصناعة في أمر آخر طرقه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) قائلًا: "إن قيل: هلّا خفضتم ما بعد الواو؛ إذ الدليلُ يقتضي ذلك لوجهَيْن: أحدهما- أنّها مُوصِلةٌ للفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها كإيصال حروف الجرّ، والثاني- أنّها نائبةٌ عن (مَعَ)، و(مَعَ)

(١) تمهيد القواعد ١٧١٧/٤، ١٧١٨.

خافضةٌ؛ فكان ينبغي أن تكون خافضةً أيضًا. فالجوابُ أنّ الواو هنا تُفارِق ما ذكرتم؛ وذلك أنّ الواو في المفعول معه من نحو "قمت وزيدًا" جاريةٌ هنا مَجرَى حروف العطف، وإذا كانت في مذهبِ العاطفة لم يجز أن تعمل جرًّا ولا غيرَه؛ لأنّ حروف العطف لا اختصاصَ لها بالأسماء دون الأفعال، بل تُباشِر الأفعالَ مباشرتَها الأسماء. والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لم يجز أن تكون عاملةً؛ إذ العامل لا يكون إلّا مختصًّا بما يعمل فيه. وإذا لم يجز أن تعمل الواو شيئًا كان ما بعدها منصوبًا بالفعل الذي قبلها"[(١)].

فتنزيل واو المعية منزلة الجر صحيحة من حيث الدلالة كما سبق، لكن ذلك لا يفرض عليها صحة صناعية وتركيبية، ولو صح ذلك لصح جر المفعول معه؛ وبناءً عليه يمكن ألا يصح جعل المشغول عنه مفعولًا معه؛ خاصة أن سبب منع البدء بالمفعول معه ليس اتصاله بالواو فقط بل لدلالته على التعدية التي أفهَمَناها ابن يعيش –رحمه الله–؛ فواو المعية تحلُّ محلًّا واحدًا كهمزة التعدية –كما قال ابن مالك–، ولو جاز ذلك لجاز تقديم المفعول معه على مصحوبه كما ذهب ابن جني.

ويمكن الرد على هذا الاعتراض بأن الشيء ربما يخرج عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسمَّ فاعله كان له لما كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل؛ فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع؛ فوجب تأخيره[(٢)]؛ فتقول: "زيدًا ضرب عمرٌو" بتقديم المفعول عنايةً واهتمامًا،

(١) شرح المفصل ١/٤٣٩، ٤٤٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٧١.

وإن جعلت الفاعل مجهولًا قلت: "ضُرب زيدٌ" ولا تستطيع تقديم نائب الفاعل، مع استطاعتك ذلك حينما كان منصوبًا.

والأمر كذلك في مسألة صاحب البسيط؛ فتقديم المفعول معه المتصل بالواو ممتنعة، لكنه لما تغيَّر حكمه وصار مشغولًا عنه لا مفعولًا معه بدليل عدم اتصاله بالواو وصارت الواو متصلةً بضميره صح التقديم. والله أعلم بالصواب.

المبحث الرابع

لا يبتدأ بحال عاملها جامد

منع البصريون تقديم الحال على عاملها الجامد؛ فتقول: "ما أحسن هندًا محجَّبةً"، و"هذا زيدٌ قائمًا" ولا تبتدئ بالحال فتقول: "محجَّبةً ما أحسن هندًا" و"قائمًا هذا زيدٌ"؛ وذلك لأن العامل في "محجَّبةً" فعل جامد والعامل في "قائمًا" معنى الفعل لأن (هَا) للتّنْبِيه وَ(ذَا) للْإِشَارَة فكأنك قلت: "أنبِّه عليه قَائمًا" و"أشير إليه قائمًا"[(١)]؛ فالفعل غير ملفوظ؛ وحينئذٍ أصبح العاملُ ضعيفًا غيرَ متصرف في نفسه فلا يتصرف في غيره بالتقديم.

وأجاز البصريون تقديم الحال على عاملها المتصرف؛ فتقول: "جاء زيدٌ راكبًا"، و"راكبًا جاء زيدٌ". قال الله -عز وجل-: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[(٢)]؛ لأن الحال مفعولة.

ومنعه الجرمي (ت٢٢٥هـ) تشبيهًا بالتمييز الذي لا يتقدم على عامله المتصرف.

ومنع الأخفش (ت٢١٥هـ) نحو: "راكبًا زيدٌ جاء" لبعدها عن العامل "جاء"؛ وعليه جاز عنده: "راكبًا جاء زيدٌ"؛ لقرب الحال من العامل. ومنع المغاربة الابتداء بجملة الحال؛ فلا تقول: "والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ"، وهو خلاف رأي الجمهور[(٣)].

---

(١) ينظر: المقتضب ١٦٩/٤، والأصول في النحو ٢١٥/١، وهمع الهوامع ٣٠٩/٢.
(٢) من الآية (٧) سورة القمر.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٧٠٨/٢.

والكوفيون لا يبدأون بالحال في أول الكلام إذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا سواء أكان العامل متصرفًا أم جامدًا؛ وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر. ألا ترى أنك إذا قلت: "راكبًا جاء زيدٌ" كان في "راكبا" ضميرُ "زيد" وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز. ويجوز –عندهم– تقديم الحال إذا كان صاحبُ الحال مضمرًا؛ فتقول: "راكبًا جئتُ"(١).

ورُدَّ رأيُهم بأن الضمير إذا تعلق باسم وكان ذَلك الاسم مقدمًا على شريطة التَّأْخِير جَازَ تَقْدِيمه، كَقَوْلك: "ضرب غُلَامَه زيدٌ"؛ فيعود الضمير على متأخر لفظًا متقدمٍ رتبةً؛ لِأَن الْمَفْعُول شَرطه أَن يَقع بعد الْفَاعِل؛ فَكَذَلِك حكم الْحَال(٢). فالراجح رأي الجمهور.

ولعدم الابتداء بالحال آثار نحوية منها:

١- قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه، ككونه مصدرًا مقدرًا بالحرف المصدري، نحو: "سرَّني سفرُك متعلمًا"، أو فعلًا مقرونًا بلام ابتداء أو قسَمٍ، نحو: "لأصبر محتسبًا"، و"لأقومن طائعًا"، أو صلةً لـــ(أل) أو لحرف مصدري، نحو: "أنت المصلِّي فذًّا"، و"لك أن تنتقل قاعدًا"؛ فلا تبتدئ بالحال فيما سبق بالرغم من تصرف العامل؛ لأن هذه الموانع متصدرة، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(١) ينظر: الإنصاف ٢٠٣/١.

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص٣٧٢، واللباب ٢٨٨/١، ٢٨٩.

ناهيك عن أن الحال يجب الابتداء بها إن كانت واجبةَ التصدر كقولك: "كيف جاء زيدٌ؟"(١).

٢- الحال المؤكِّدة لمضمون جملة قبلها نحو: "أنت مصريٌّ بطلًا" واجبة التأخير عن الجملة المؤكَّدة؛ لأنها مؤكدة لها، وحق المؤكِّد أن يتأخر عن المؤكَّد(٢)؛ فلا يبتدأ به.

٣- ضُعِّفت ولُحِّنتْ قراءة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرَ لَكُمۡۖ﴾(٣) بنصب "أطهر"(٤) على أنها حال من أوجُهٍ؛ لأن "هنَّ" لا تعمل في الحال، وإن جعلتَها حالًا من "لكم" بما فيه من معنى الاستقرار ففيه نظر؛ لأن الحال لا تتقدم على عاملها الجامد، والأصوب جعلها حالًا من "هنَّ" أو "بناتي" والعامل فيها معنى الإشارة، كقولك: "هذا زيدٌ هو قائمًا"(٥).

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٥.

(٢) ينظر: التصريح ١/٦٠٧.

(٣) من الآية (٧٨) سورة هود، والقراءة

(٤) القراءة للحسن وسعيد بن جبير وابن مروان السدي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق الحضرمي وآخرين [ينظر: شواذ ابن خالويه ص٦٥، والمحتسب ١/٣٢٥]. وينظر: الكتاب ٢/٣٩٧، والمقتضب ٤/١٠٥.

(٥) ينظر: المحتسب ١/٣٢٦، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٦٦٨، والبحر المحيط ٥/٢٤٧، ومغني اللبيب ٥/٥٥٨، ٥٥٩.

المبحث الخامس

لا يبتدأ بتمييز

التمييز عبارة عن اسم جاء لغرض البيان بعد الإبهام؛ ولذلك سمَّاه بعض النحاة (التبيين والتفسير) [١]، وما دام التمييز معناه كذلك في عُرف النحويين فلا يبتدأ به؛ لأنه يبيِّن ما قبله ويفسِّره؛ فتقول: "كفى بزيدٍ رجلًا" ولا تقول: "رجلًا كفى بزيد" هذا إذا كان غيرَ منقول، وكذلك لا تبتدئ به إذا كان عاملُه جامدًا باتفاق[٢]؛ فتقول: "معي رطلٌ زيتًا" ولا تقول: "زيتًا رطل"؛ وذلك لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فكيف يتصرف في معموله بتقديمه؟ [٣].

أما التمييز المحول عن فاعل أو مفعول وعامله متصرف نحو: "طاب زيدٌ نفسًا" و"غرستُ الأرضَ شجرًا" فلا يجوز الابتداء به وتقديمه على عامله عند أكثر البصريين والكوفيين خاصة سيبويه والفراء[٤]؛ فلا تقول: "نفسًا طاب زيدٌ" ولا: "شجرًا غرستُ الأرضَ"؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٦/٣، وتوجيه اللمع ص٢٠٨، والبديع في علم العربية ٢٠٣/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٠/٢، وشرح ابن الناظم ص٢٥٤، وأوضح المسالك ٣٧١/٢.

(٣) ينظر: التصريح ٦٢٨/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٠٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٧٩/١، والأصول في النحو ٢٢٣/١، ٢٢٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/١، والخصائص ٣٨٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٢/٩.

أولًا- أن التمييز فاعل في المعنى؛ فمعنى المثال السابق: "طابت نفسُ زيد"، وكما

لا يجوز تقديم الفاعل على عامله فكذلك لا يجوز تقديم التمييز على عامله(١).

وردَّه ابن مالك بأن هذا لا يتأتَّى في جميع الصور؛ لقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾(٢)؛ فالتمييز مفعول في المعنى لا فاعل(٣).

لكن الرضي رد العلة بأمر آخر؛ إذ قال: "وليست العلة بمُرضية؛ إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسمَّ فاعله كان له لما كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل؛ فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع؛ فوجب تأخيره؛ فأيُّ مانع أن يكون للفاعل أيضًا إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم؟"(٤).

ثانيًا- أن التمييز تفسيرٌ لما قبله، ولا يجوز تقديم المفسِّر على المفسَّر(٥).

ثالثًا- أن التمييز كالنعت في الإيضاح، ولا يجوز تقديم النعت على المنعوت(٦).

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٧٨/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) من الآية (١٢) سورة القمر .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٠/٢ .

(٤) شرح الرضي ٧١/٢ (بتصرف يسير جدًّا).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٥/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن خروف٢/ ١٠٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢.

وتوضيح ذلك: أن الأصل في التمييز أن يكون موصوفًا بما انتصب عنه سواء أكان عن مفرد أم عن نسبة، وكان الأصل في (طاب زيدٌ نفسًا): "لزيدٍ نفسٌ طابت"؛ وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولًا ليكون أوقعَ في النفس؛ لأنها تتشوق إلى معرفة ما أُبهم عليها، وأيضًا إذا فسَّرتَه بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالًا وتفصيلًا، وتقديم التمييز مما يخلُّ بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزًا لم يستقم"[1].

ويردُّ العلتين الاتفاقُ على جواز توسيط التمييز بين الفعل وفاعله؛ فيقال:"طاب نفسًا زيدٌ"[2]، وتوسيط التمييز يخلُّ بالغرض من تأخيره وهو التفسير بعد الإبهام[3].

وهذا ردٌّ غير مرضٍ -في تقديري-؛ لأن التبيين والتفسير كان للحدث وهو الفعل (طاب) وليس لمن قام بالحدث؛ فلذلك لم يضر التوسط وإنما الضرر يأتي من التقديم.

وهناك طائفة أخرى من النحاة مثل الكسائي والجرمي والمازني والمبرد وابن مالك وأبي حيان[4] جوَّزت تقديم التمييز على عامله المتصرف؛ قياسًا على سائر الفضلات؛ فكما جاز تقديم المفعول على فعله، والحال

---

(1) ينظر: شرح الرضي ٢/٧١، ٧٢.

(2) ينظر: اللباب ١/٣٠١، والمقرب ١/١٦٥، وارتشاف الضرب ٤/١٦٣٣.

(3) ينظر: حاشية الصبان ٢/٣٠٠.

(4) ينظر: المقتضب ٣/٣٦، والإنصاف ٢/٦٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٩، وشرح الرضي ٢/٧١، وارتشاف الضرب ٤/١٦٣٤.

على عامله فقلت: "زيدًا أكرمتُ وضاحكًا قدم عمرٌو" جاز تقديم التمييز هنا، ولوروده في الشعر كثيرًا(١)، ومنه قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ (٢)

بتقديم التمييز "نفسًا" على عامله "تطيب". ومثله قول الآخر:

ضيَّعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملَا وما ارعويتُ وشيبًا رأسيَ اشتعلاَ (٣)

والأصل: "واشتعل رأسى شيبًا".

وردَّ المانعون الشاهدين وأمثالها بتغيير الرواية في البيت الأول أو الضرورة(٤) أو إمكان إضمار فعل يفسره المذكور(٥)، وفي المسألة ردود كثيرة لابن مالك على مذهب المانعين(٦)، وقام بردها واستكشافها الشاطبي النحوي (ت٧٩٠هـ)(٧).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٢٦٥، ٢٦٦.

(٢) البيت من الطويل للمخبل السعدي فى ديوانه ضمن شعراء مقلون ص ٢٩٠، والخصائص ٢/٣٨٤، ولأعشى همدان في الصبح المنير صـ ٣١٢، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٠٢، ولهما في شرح أبيات الجمل ص٢٤٢، ولهما ولقيس بن معاذ أو المجنون في المقاصد النحوية ٣/١١٨٧.

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣/٥٥، ومغني اللبيب ٥/٤١٧.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٢/٧٩، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ص ٢٤٣، والإنصاف٢/٦٨٤.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٤٨، ومغني اللبيب ٥/٤١٦، ٤١٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٩٠.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٥٥٦.

ولعدم شيوع تقديم التمييز في الكلام الفصيح، ولكونه لم يأتِ إلا في الشعر يمكن القول بأنه قليلٌ في الاستعمال، وما انفرد به الشعر ليس بأصل يقاس عليه، وإنما يوجَّه إلى الضرورة.

وقد ذكر ابن مالك قلَّته في ألفيته المشهورة، بالرغم من انحيازه إلى من قال بجواز تقديمه؛ حيث قال:

وعاملَ التمييز قدِّمْ مطلقَا والفعلُ ذو التصريفِ نزرًا سبقَا [1]

ولم يمنعه سيبويه في الشعر[2]، وإنما منعه في الكلام.

ولأن في تقديم التمييز إخلالًا بالغرض الذي أتى من أجله وهو التفسير بعد الإبهام، وهذا يلزمه التأخير، ولا يقاس على غيره من الفضلات؛ لأن المفعول والحال لم يأتيا لغرض يستدعي عدم البدء بهما، بل يكون البدء بهما -مع أن الأصل تأخيرهما- للعناية والاهتمام، والتمييز ليس في تقديمه عنايةٌ أو اهتمامٌ، إنما هو ضرورة شعرية ألزمت الشعراء هذا التقديم ولم يأتِ في الكلام، ونستنتج من ذلك أنه لا يبتدأ بتمييز إلا قليلًا إذا كان عامله متصرفًا؛ لمجيئه بكثرة في الشعر الذي هو موطن الضرورة التي استبيح فيها تقديم التمييز على عامله الجامد في قوله:

ونارُنا لم يُـــرَ نـــــارًا مثلُهـــــا
قد علمَـــــتْ ذاك مَعَـــــدٌّ كلُّها [3]

---

(1) الألفية صـ ٣٠.

(2) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٨٦.

(3) من الرجز بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٧٧٩/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٢/٣، وموارد البصائر لفرائد الضرائر ص ٤٠٨.

أراد: "لم يُرَ مثلُها ناراً"؛ فقدم التمييز "نارًا" على عامله الجامد "مثلُها"، ولولا الضرورة لم يصنع ذلك(١).

وقد ترتب على عدم البدء بالتمييز آثار نحوية أهمها:

أولًا- جوَّز الجمهور تقديم معمول المضارع المنصوب بـ(لن) عليها؛ فتقول: "زيدًا لن أضربَ"(٢)، واستثنى أبو حيان التمييز من سائر المعمولات؛ فلا يجوز: "عرقًا لن يتصبَّب زيدٌ"(٣)، مع أن أبا حيان جوَّز تقديم التمييز على عامله المتصرف -كما مر- ومنعه هنا؛ فهذا يعد أثرًا مهمًّا لهذه المسألة. قال الدماميني (ت٨٣٨هـ): "إنما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله؛ فلا يقال عندهم: "عرقًا تصبَّبَ زيدٌ"؛ فهو ممتنع قبل مجيء (لن)" (٤).

ثانيًا- تقديم التمييز والحال على المخصوص في (نِعمَ) كثيرٌ نحو: "نعم رجلًا زيدٌ" و"نعم راكبًا محمدٌ"، وتأخيره شاذٌّ ونادرٌ؛ فلا تقول: "نعم زيدٌ رجلًا". أما في (حبذا) فيجوز ذكر التمييز والحال قبل المخصوص أو بعده؛ فتقول: "حبذا رجلًا محمدٌ"، و"حبذا محمدٌ رجلًا"، و"حبذا راكبًا زيدٌ" و"حبذا زيدٌ راكبًا"(٥).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩١/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٥/٣، وهمع الهوامع ٣٦٧/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤، وتمهيد القواعد ٤١٤١/٨.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٤٠٨/٣. ولم أجده في كتبه المطبوعة.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٢٣/١٠، ١٦٦: ١٦٩، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٠٧/٣.

وسرُّ ذلك أن فاعل (حبذا) هو (ذا) الملتصق بها دائمًا لا ينفصل منها، وهو حينئذٍ المميَّز وصاحب الحال، أما فاعل (نِعم) في قولك: "نِعم رجلًا زيدٌ" فهو ضمير مستتر، ولو تقدَّم المخصوص على التمييز فقلت: "نعم زيدٌ رجلًا" لتُوهِّم المخصوص فاعلًا، وهو ما ذهب إليه الكوفيون.

ثالثًا- قام ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) برصد اتفاقات وافتراقات بين الحال والتمييز؛ فذكر أنهما يتفقان في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور:

فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبان، رافعان للإبهام.

وأما أمور الافتراق فسبعة:

١- أن الحال تجيء جملةً وظرفًا ومجرورًا، والتمييز لا يكون إلا اسمًا.

٢- أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، وليس كذلك التمييز.

٣- أن الحال مبيِّنة للهيئات والتمييز للذوات.

٤- أن الحال تأتي متعددة وصاحبها واحد، ولا يجب عطف ثاني الحالين على أولهما؛ فتقول: "جاء محمدٌ راكبًا ضاحكًا مستبشرًا". أما التمييز فإنه وإن جاز فيه أن يتعدد لمميز واحد لا يجوز فيه أن يتعدد إلا مع عطف ثاني التمييزينِ على أولهما، نحو: "زيدٌ أفضلُ الطلاب ترتيبًا وتهذيبًا".

٥- أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان؛ فتأتي الحال جامدة، كـ"هذا مالكٌ ذهبًا"، ويأتي التمييز مشتقًّا نحو: "لله درُّه فارسًا".

٦- أن الحال تأتي مؤكدة لعاملها، بخلاف التمييز.

٧- أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا أو وصفًا يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح[١].

والافتراق السابع يبيِّن أثر المسألة وصحتها؛ فلا يبتدأ بتمييزٍ سواءً أكان عاملُه جامدًا أم متصرفًا ويبتدأ بحال عامله متصرف على الراجح، وإن كانا يرفعان الإبهام الذي كان سببًا في عدم الابتداء، إلا أن الإبهام في التمييز تحقيقي له وجود مستقر، والإبهام في الحال تقديري باعتبار الوجود وإن سلم وروده[٢].

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٠٨/٥ وما بعدها.

(٢) ينظر: امالي ابن الحاجب ٤٠٣/١، ٤٠٤.

المبحث السادس

لا يبتدأ بمجرور

من المعروف أن المجرور هو الاسم فقط، ويجرُّ إذا دخل عليه عامل الجر، وهو حرف الجر أو الإضافة أو التبعية لمجرور، كقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾[1].

وهناك ما حكم له بالجر في غير ما سبق، وإن لم يكن اسمًا بأن كان مخفوضًا مقدرًا، نحو: "مررت بخمسةَ عشرَ رجلاً كرامٍ"، ونحو: "مررت برجلٍ يأكلُ وشاربٍ"، أو متوهمًا خفضه نحو: "ما زيد قائمًا ولا قاعدٍ"، ونحو ما أجازه بعضهم من قولك: "ما قام إلا زيدٌ وعمرٍو" بالجر في "عمرو" على معنى: "ما قام غيرُ زيدٍ وعمرٍو"؛ فأُجري "إلا زيد" مُجرى "غير زيد"[2].

وهذه المجرورات جميعها متأخرة لا يمكن تقديمها؛ فلا يبتدأ بمجرور؛ لأن هذا المجرور جُرَّ بعامل مقدم عليه، ولأن الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة[3]، ولا يبتدأ بنصف الكلمة الأخير ويختتم بنصفها الأول.

لكنه ورد الابتداء بمجرور فيما سُمع من قولهم: "اللهِ لأفعلن"[4] بإضمار واو القسم والابتداء بمجرور، وروي عن رؤبة بن العجاج

---

(1) الآيتان (١، ٢) سورة الفاتحة.

(2) ارتشاف الضرب ١٠٧٧/٣، ١٠٧٨.

(3) ينظر: نتائج الفكر ص١٥٣، وشرح قطر الندى ص٢١٣.

(4) ينظر: الكتاب ٤٩٨/٣.

(ت١٤٥هـ) أنه كان إذا قيل له: "كيف أصبحت؟" يقول: "خَيْرٍ عافاك الله"[١] أي: "بخير"؛ فيضمر حرف الجر لوضوح المعنى ودلالة الحال عليه، ومنه كذلك قول جميل بثينة (ت٨٢هـ):

رسمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقضي الغداة من جَلَلِهْ[٢]

فخفض "رسم" بإضمار (رُبَّ)، وابتدأ بمجرور.

لكن هذه الشواهد عدَّها جلُّ النحاة من المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه؛ لقلتها وشذوذها[٣]؛ إذ لا يبتدأ بمجرور.

ولعدم البدء بمجرور آثار كثيرة في النحو أهمها ما يلي:

١- أن الضمائر منها المنفصل ومنها المتصل، والضمائر المنفصلة نوعان: ضمائر رفع وضمائر نصب، والضمائر المتصلة ثلاثة: ضمائر رفع ونصب وجر؛ وإنما لم توجد ضمائر جرٍّ منفصلة لأنهم لما احتاجوا إلى التقديم والتأخير في الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا؛ إذ هو الصالح له دون المتصل، ولما جاز

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٦٩/١، والخصائص ٢٨٤/١، ٢٨١/٢، ١٥٠/٣.

(٢) البيت من الخفيف للشاعر في ديوانه ص٥٢، ومغني اللبيب ٢٤٦/٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٨٢٢/٢. اللغة: (الرسم): ما بقي من آثار الدّيار لاصقًا بالأرض كالرّماد و(الطّلل): ما بقي منها شاخصًا مرتفعًا كالوتد والأثافي [ينظر: المحكم (ر س م)، (ط ل ل]. و(من جلله): من عظمه في عيني، وقيل: من أجله [ينظر: معجم ديوان الأدب ٤٢/٢]. وفي البيت قلب أي: طلل دار وقفت في رسمه" [الخصائص ١٥٠/٣].

(٣) ينظر: المقتضب ٣٣٥/٢، والإنصاف ٣٢٩/١، والتذييل والتكميل ١٣٨/٨، ٣٢٢/١١.

تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر، نحو: "زيدٌ فعل وعمرًا أكرمتُ" وضعوا لهما المنفصل من الضمير جريًا بالمضمر مجرى المظهر فجاز نحو: "أنا فعلتُ وإياك أكرمتُ"، ولمَّا لم يجُزْ تقديم المجرور على الجار في المظهر؛ لأنه كالجزء الأخير من الجار – ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة– لم يضعوا له المنفصل؛ إذ لو وضعوه له للزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شأن المنفصل[1]، وهذا ممتنع؛ فلذلك لم يوجد ضمير جر منفصل، ووُجد ضمير جر متصل؛ لأن المتصل شأنه التأخير دائمًا وعدم البدء به كما سبق.

٢- الأدوات التي لها الصدارة في الكلام مثل أدوات الاستفهام والنفي والشرط يجب تأخيرها عندما تكون في محل جرٍّ؛ فتقول: "علامَ بُني فعل الأمر؟" ولا تقول: "ما على بُني فعل الأمر"، وتقول: "غلامَ مَن تكرمْ أكرم" ولا تقول: "مَن غلام تكرم أكرم"، وهذا يوضح لك شدة اتصال الجار بمجروره؛ لدرجة أن من له الصدارة في الكلام لا يتصدر بسبب جره.

٣- أفعل التفضيل إذا كان مجردًا جيء بعده بـــ(مِن) جارة للمفضل عليه نحو: "زيدٌ أفضلُ من عمرٍو"، و(مِن) ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف؛ فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف؛ فلا تقول: "من عمرٍو زيدٌ أفضلُ" ولا: "زيدٌ من عمرٍو أفضلُ"، إلا إذا كان المجرور بها اسمَ استفهامٍ أو

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٤/٣، وشرح مراح الأرواح ص٣٥، وشرح كتاب الحدود ١٤٥.

مضافًا إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقديم (مِن) ومجرورها؛ لأن الاستفهام له الصدارة في الكلام؛ فتقول: "مِمَّن أنت خيرٌ" و"مِن أيِّهم أنت أفضلُ" و"مِن غلامِ أيِّهم أنت أفضلُ"(١).

٤- كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف؛ ولذلك لم يجز قولك: "السرورُ زيدًا حين تأتي"، وأنت تريد: "السرورُ حين تأتي زيدًا"، وإن ورد ذلك في الشعر فهو ضرورة نحو قوله:

فأصبحتْ بعدَ خطَّ بهجتِها كأن قفرًا رُسومَها قلمَا (٢)

أراد: "فأصبحتْ بعد بهجتِها قفرًا كأن قلمًا خطَّ رسومَها"؛ فاضطر الشاعر إلى وضع الكلام في غير موضعه بالفصل بين المضاف "بعدَ" والمضاف إليه "بهجتِها" بالفعل "خطَّ" الذى هو خبر "كأنَّ"، وفصل بين الفعل الناقص "أصبحتْ" وخبره "قفراً" بتلك الفصول الكثيرة، وقدَّم الفعل "خطَّ" الذي هو خبر "كأنَّ" عليها وعلى اسمها، وفصل بين "كأنَّ" واسمها "قلمَا" بـــ"رسومَها" الذي هو مفعول "خطَّ" المتقدم(٣). فارتكب الشاعر تعقيدًا في التركيب لا يجوز لأحد أن يتكلم به.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨٤/٣.

(٢) البيت من المنسرح لذي الرمة في ملحق ديوانه ص٦٤٦، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٠/١، ٣٩٣/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٤.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٩٣/٢، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٦.

الفصل الخامس

ما لا يبتدأ به من العُمد

العُمْدة عبارة عَمَّا لَا يسوغ حذفه من أَجزَاء الكلام إلا بدليل يقوم مقَام اللفظ به، وهي الفاعل والمبتدأ والخبر، وَجُعل إعرابها الرّفْع، وأُلحِق منها بالفضلات فِي النصب خبرُ كَانَ وأخواتها وكَاد وأخواتها وَاسم إِنَّ وأخواتها ولَا النافية للجنس، وجزءا ظنَّ؛ فإنها عُمَدٌ؛ لأنها في الأَصْل المبتدأ والخبر ونصبت[1].

وحق العُمَد أن يبتدأ بها؛ فابتُدئ بالمبتدأ وجاز الابتداء بالخبر. لكنَّ المبتدأَ والخبرَ اللذينِ دخلت عليهما أدوات الصدر مثل (إن وأخواتها، وما ولا النافيتانِ) لا يبتدأ بهما؛ لصدارة تلك الأدوات وعدم عمل ما بعدها فيما قبلها.

وترتب على هذه التوطئة أنه لا يبتدأ بفاعل أو نائبه، ولا يبتدأ بنكرة محضة.

وإن كان لا يبتدأ بمخصوص (حبَّذا) [2] إلا أني لم أجد له أثرًا فعَّالًا.

([1]) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٥/١، وهمع الهوامع ٣٥٩/١.

([2]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧/٣، والتصريح ٩١/٢.

المبحث الأول

لا يبتدأ بفاعل

الفاعل في عُرْف النحويّين: هو كل اسم ذكرتَه بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبت ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم؛ ولذلك كان في الإيجاب والنفي سَواءً[1]؛ فـ(زيد) فاعل في قولك: "قام زيدٌ" وقولك: "ما قام زيدٌ"، وإن لم يفعل القيام حقيقةً في الصورة الثانية، إلا أنه فاعل في عرف النحويين.

ونستنتج من هذا التعريف أن الفاعل يجب تأخيره عن الفعل ولا يتقدم عليه؛ فتقول: "قام زيدٌ"، ويجوز أن تقول: "زيدٌ قام" لكن زيدًا هنا ليس بفاعل إنما هو مبتدأ، والفاعل ضمير مستتر يعود على ذلكم المبتدأ؛ ومن ثَمَّ فلا تبتدئْ بفاعل.

وإنما لم يُبتدأُ بفاعل، أو وجب تأخير الفاعل عن فعله لأسباب كثيرة منها:

١- أن الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزءين، صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل؛ لأن الفعل يفتقر إلى الفاعل معنًى واستعمالًا، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها فلا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر.

ويدل على كون الفاعل جزءًا من الفعل أنهم يسكنون لام الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير من ضمائر الرفع المتحركة، وهي: تاء الفاعل، ونا الفاعلين، ونون النسوة مثل: "أنا فهمْتُ، ونحن فهمْنَا، وهنَّ فهمْنَ"؛ فالفعل الماضي الذي يستحق البناء على الفتح في الأصل سُكّن

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠٠.

آخره كراهة تتابع أربعة متحركات فيما يُعدُّ كالكلمة الواحدة، ولولا أنهم نزلوا ضمير الفاعل من الفعل هذه المنزلة ما تغيَّرت علامة بناء الفعل، وضمير المفعول لا تسكن له لام الفعل؛ فتقول: "أكرمَنا عليٌّ"؛ لأن المفعول في نية الانفصال عن الفعل.

ووجدناهم كذلك يجعلون ثبوت النون في الأمثلة الخمسة علامةً للرفع، وحذفها علامة للنصب والجزم؛ لأنهم جعلوا الضمائر الثلاثة التي تتصل بالفعل المضارع -وهي ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة- بمنزلة جزء من هذه الأفعال فيقولون: "هما يكتبان، وأنتما تكتبانِ، وهم يكتبون، وأنتم تكتبون، وأنتِ تكتبينَ"، وعند إعراب ذلك نقول: إن كل ضمير من الثلاثة وقع فاعلًا، وإن الفعل مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ فنجد علامة الرفع تقع بعد الضمير، ومن المعروف أن العلامة الإعرابية تكون في آخر الكلمة المعربة، ومعنى هذا أن الضمائر الثلاثة عُدَّت جزءًا من الفعل؛ فوقعت العلامة الإعرابية بعدها.

٢- أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ. ففي قولنا: "زيدٌ قام" إذا كان تقديم الفاعل جائزًا لا يدري السامع أنريد الابتداء بـــ "زيد" والإخبار عنه بالفعل، المتضمن ضميرًا واقعًا فاعلًا له يعود إلى "زيد"، أم نريد إسناد "قام" وحده إليه؟ والفرق بين الحالين أن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن، بينما جملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه، وهذه هي معاني النحو؛ فلكل تعبير معنى وغرض؛ ولذلك جاء التعبير في القرآن الكريم عن آيات العقيدة التي

لا تتغيَّرُ ولا تتبدَّلُ بالجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾[1].

٣-لو بدأنا كلامنا بالفاعل لتسلطت العوامل عليه؛ فغيَّرت حكمه؛ فإذا قلنا: "محمدٌ حضر" على أن محمدًا فاعل ارتفع بالابتداء وهو عامل معنوي، وإذا أدخلنا (إنَّ) لتأكيد الجملة لانتصب الفاعل وقلنا: "إن محمدًا حضر"؛ فيصبح الاسم معمولًا لـــ(إنَّ) وبقي الفعل بلا فاعل، وإذا أردت أن تقول: "رأيتُ محمَّدًا حضر" يصير "محمدًا" مفعولًا به؛ فلا يكون للفعل "حضر" فاعل أو تضطر إلى تقدير الضمير.

ولذلك جاز تقدم المفعول على الفعل؛ لأنه ليس هناك عامل آخر يُوجب نصب المفعول؛ فَيجب ألا يخرج عما كان عليه في حال التأخير.

٤- من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده، نحو قولك: "قام زيد"، فلو كان تقديم "زيد" على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك: "زيد قام أخوه، وعمرو انطلق غلامُه"؛ ولَمّا جاز ذلك دل على أن الفاعل إذا تقدم صار مبتدَأ مرفوعًا بالابتداء، وليس فاعلًا مرفوعًا بالفعل[2].

* وهذا الحكم الذي أخذه الفاعل من عدم تقديمه على فعله صائر على نائب الفاعل؛ لأنه يأخذ جميع أحكام الفاعل، قال ابن جني: "وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل

([1]) من الآية (٢٥٥) سورة البقرة، والآية (٢) سورة آل عمران.

([2]) تنظر أسباب عدم البدء بالفاعل في: المقتضب ١٢٨/٤، ١٢٩، وعلل النحو ص٢٧١ وما بعدها، وأسرار العربية ص٨٩ وما بعدها، وشرح ابن الناظم ص١٥٨، وعدة السالك ٨١/٢.

كـ"ضُرِب زيدٌ". وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأما خبر المبتدأ فلم يتقدَّم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعًا؛ فلم يتقدم الخبر عليهما معًا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ"[1].

* وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل مستدلين بشواهد شعرية ونثرية مبثوثة في كتب النحو[2] منها قول الشاعر:

مـــا للجمـــالِ مشـــيُها وئيـــدَا
أجنـــدلاً يحملْـــن أم حديـــدَا [3]

فـ"مشيُها" رُوي مرفوعًا، ولا يجوز أن يكون مبتدأً؛ لأنه لا خبر لـه في اللفظ إلا "وئيدًا"، وهو منصوب على الحال؛ فتعيَّن أن يكـون فـاعلاً لـ"وئيدًا" مقدمًا عليه[4].

ومنه قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدودَ وقلَّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ[5]

---

(1) الخصائص ٣٨٥/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٣/٢، ٤٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، ومغني اللبيب ٢٢٧/٦، والتصريح ٣٩٧/١، ٣٩٨.

(٣) الرجز للزَّبَّاء في شرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، ومغني اللبيب ٢٢٧/٦، ولها أو للخنساء في المقاصد النحوية ٧٥/١، ٩٠٩/٢، وليس في ديوان الخنساء، ولقصير صاحب جَذيمة الأبرش في الكامل للمبرد ٦٠٩/٢، وبلا نسبة في معانى القرآن للفراء ٧٣/٢، ٤٢٤. ويروى: "سيرها".

(٤) ينظر: التصريح ٣٩٧/١، وشرح أبيات المغني ٢١٦/٧، ٢١٧.

(٥) البيت من الطويل للمرار الفقعسي الأسدي في ديوانه ضمن شعراء أمويون ٤٨٠/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٤/١، ولعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٥٠٢، وبلا نسبة في الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣.

أراد: "وقلَّما يدومُ وصالٌ على طول الصدود"(١)؛ فقدم الفاعل "وصالٌ" على فعله "يدوم".

وردَّ الجمهور الشاهدينِ وأمثالهما بردود مثل عدم صحة الرواية، والتخريج على التأويل، والضرورة الشعرية، والشذوذ، وعدم صحة الاستشهاد بها(٢).

والراجح رأي الجمهور بعدم تقديم الفاعل على فعله؛ لقوة أدلتهم وقلة أدلة الكوفيين وشذوذها.

ثم ذكر النحاة أن ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة تظهر في التثنية والجمع؛ فتقول على رأي الكوفيين: "الزيدانِ قامَ" و"الزيدون قام" بالإفراد فيهما، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين، بل لابد من الضمير المطابق في (قام)؛ فيقال: "الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا"(٣).

وعجبًا لأمر الكوفيين! فإنهم أجازوا تقديم الفاعل على فعله، ومنعوا تقديم الخبر على المبتدأ(٤).

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٠.

(٢) ينظر: توجيه اللمع ص١٢١ وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٨، وشرح ابن عقيل ٢/٧٧ وما بعدها، والمقاصد الشافية ٢/٥٤٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: التصريح ١/٣٩٨.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٥٦.

وقد ترتب على عدم الابتداء بالفاعل أحكام أخرى منها:

١- أن خبر (عسى) لا يتقدم عليها لأوجه منها: أن خبر (عسى) يجوز أن يقع بدلاً من اسمها كقولك: "عسى زيدٌ أن يقومَ" أي: "عسى زيدٌ قيامُه"؛ فعند ذلك هو في حكم الفاعل، والفاعل لا يتقدمُ على الفعلِ[١].

٢- مما ينوب عن الفاعل الجار والمجرور نحو: "سير بزيدٍ"، ومنع ذلك ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) والسهيلي (ت٥٨١هـ) وتلميذه أبو علي الرُّندي (ت٦١٠هـ)، وجعلوا النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه، والتقدير: "سِير هو"، أي: السير، واحتجوا بحجج منها: أن المجرور قد يتقدم على عامله نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[٢]؛ فلو كان "عنه" هو النائب عن الفاعل لمَا تقدم على عامله وهو "مسئولًا"؛ لأن الفاعل لا يتقدم على عامله، وكذلك نائبه.

وقولك: "سِير بزيدٍ سيرًا" ردٌّ لدعواهم من أصلها؛ لأن العرب لم تُنِب المصدر الظاهر مع وجود المجرور؛ فالأَوْلى عدم إنابة ضميره.

وأما "عنه" في الآية فليس هو النائب عن الفاعل، خلافًا للزمخشري[٣]، ولا ضمير المصدر كما قالوا، وإنما النائب في هذه الآية ضميرٌ راجعٌ إلى ما رجع إليه اسم "كان" وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى، والتقدير: "مسئولًا هو"، أي: المكلف، وإنما لم يقدر ضمير "كان"

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٢٠.

(٢) من الآية (٣٦) سورة الإسراء.

(٣) ينظر: الكشاف ٣/٥٢٠.

راجعًا لـــ"كل" لئلا يخلو "مسئولًا" عن ضمير؛ فيكون مسندًا إلى "عنه"، وذلك لا يجوز؛ لتقدم "عنه"[١].

٣-عدم تقديم التمييز على عامله المتصرف -عند جمهور النحويين-؛ فلا يقال: "نفسًا طاب زيدٌ" بالابتداء بالتمييز؛ وذلك لأن التمييز فاعل في المعنى؛ فمعنى المثال السابق: "طابت نفسُ زيد"، وكما لا يجوز تقديم الفاعل على عامله فكذلك لا يجوز تقديم التمييز على عامله[٢].

ورُدَّ بأن هذا لا يتأتَّى في جميع الصور؛ لقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٣]؛ فالتمييز مفعول في المعنى لا فاعل[٤]. وسبق ذكر هذه المسألة في مبحث التمييز.

٤-امتنع تقديم المجرور في صيغة التعجب (أفعِلْ به) إضافةً إلى إجرائه مُجرى المَثَل؛ لأنه فاعل[٥].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢٩/٦، ٢٣٠، والتصريح ٤٢٢/١: ٤٢٤، وحاشية الصبان ٩٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٠٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٧٩/١، والإنصاف ٦٨٤/٢.

(٣) من الآية (١٢) سورة القمر .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٠/٢ .

(٥) ينظر: همع الهوامع ٥١/٣، والصدارة في النحو العربي ص٧٨.

المبحث الثاني

لا يبتدأ بنكرة محضة

حقُّ المبتدأ أن يكون معرفة كـ"زيد قائمٌ" أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة كـ"رجلٌ مصريٌّ جاءني"، وامتنع الابتداء بالنكرة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: "رجلٌ قائمٌ" أو "رجلٌ عالمٌ" لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجلٌ قائمًا أو عالمًا، والنكرة تطلب الوصف طلبًا حثيثًا؛ فيسبق إلى الوهم أن "قائم وعالم" وصف للنكرة لا خبر عنها.

وإذا قلت: "رجلٌ من إخوانك" أو وصفته بأي صفة كانت تقرِّبه من معرفتك حسُنَ؛ لما في ذلك من الفائدة[1].

وجاز الابتداء بالنكرة لمسوِّغات كثيرة وصلت إلى أربعين أو يزيد، ويطول الكلام بسردها واستقصاء مواضعها، والأساس في كل هذه المسوغات هو حصول الفائدة وأمن اللبس؛ فمتى ظفرت بهما في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له[2].

([1]) ينظر: الكتاب ٤٨/١، ٥٤، ٣٢٨، ٣٢٩، والأصول في النحو ٥٩/١، ونتائج الفِكَر ص٢١٥.

([2]) ينظر المراجع السابقة، والمقاصد الشافية ٣٧/٢، ٣٨.

ومن ثَمَّ لم يعتنِ متقدمو النحاة بتعديد الأماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة، وإنما ذكروا ضابطًا كليًّا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة[١].

وذهب جمعٌ من المحقّقين إلى أن مرجع المسوغات هو قربها من المعرفة ويكون ذلك بالتّخصيص والتّعميم[٢]؛ لأَنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة؛ فتتبعوها فمنهم من هو مقلٌّ مخلٌّ ومنهم من هو مكثرٌ موردٌ ما لَا يصلح أَو معدّدٌ لأمور متداخلة[٣]؛ فجَعلُ الفائدةِ مرجعًا أساسًا للابتداء بالنكرة فتَحَ الباب على مصراعيه أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء؛ حتى صار من العسير الحكم على أيِّ نكرة بأنها لا تصلح أن تكون مبتدأً، كما صار الرأي القائل: "إن المبتدأ لا يكون نكرة إلا إن أفادت" رأيًا لا جديد فيه؛ لدخوله تحت أصل لغوي عام: هو: "ما يَستحدث معنًى أو يزيد في غيره لا يُطعن في وجوده ولا يستغنى عنه، وما لا فائدة منه لا خير في ذكره"[٤]، ناهيك عن أن هذه الفائدة مرجعٌ أساسٌ في جميع الأبواب النحوية؛ فالنحو لا يبحث إلا في الكلام المفيد. وما دام معول الفائدة عامًّا فاتحًا الباب لتسرُّب أي نكرة ودخولها في الابتداء فيمكن القول برجحان مذهب المحققين الذين يرون باعتبار التخصيص والتعميم في الكلام شرطًا للابتداء بالنكرة؛ فلابد من وضع قيدي التعميم والتخصيص للفائدة المنوطة بفهم الكلام.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢٩٩/١.

(٢) ينظر: الكناش ١٤٥/١، وتوضيح المقاصد ٤٨١/١، وشرح قطر الندى ص١١٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٤٣٩/٥.

(٤) ينظر: النحو الوافي ٤٨٩/١.

وهناك قيد آخر ينضم إلى الفائدة زيادةً على التخصيص والتعميم هو علم المخاطب ومعرفته بالمبتدأ وجهله بالإخبار[1]؛ لأنه لو علم بالإخبار فلا حاجة إليه؛ ولذلك قال النحاة: الأصل في الخبر التنكير؛ لأن الخبرَ محكومٌ به؛ إذ هو المسند، فينبغي أن يكون مجهولًا؛ لأن المحكومَ به إذا كان معلومًا انتفَتِ الفائدةُ المطلوبةُ من الكلام[2].

علمًا بأن المراد من مجهولية الخبر هو مجهولية الإسناد، وهذا ما كشفه الرضي بقوله: "وأما قول النحاة: "أصل الخبر التنكير؛ لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولًا" فليس بشيء؛ لأن المسند ينبغي أن يكون معلومًا كالمسند إليه، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولًا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه"[3]، فالمجهول في قولك: "زيدٌ منطلق" هو انتسابُ الانطلاق إلى "زيد" وإسنادُه إليه، لا انطلاقه. فالمخاطب يعرفُ الانطلاق ويعلمه، ولكنه لا يعلم انتسابَه إلى "زيد" في هذا المثال إلا بعد الإخبار[4].

وهذه المعرفة تنطبق على الخبر المعرفة أيضًا لا النكرة فقط، وقد أوضح ذلك الرضي حينما ذكر أنَّ جهلَ الإسناد بالنسبة للمخاطب متحقق في كل خبر، سواء أكان معرفة أم نكرة، ولو قصر الجهل على المسند لا على الإسناد لمَا صحَّ الإخبار بالمعرفة؛ فلا يصح نحو: "أنا زيدٌ"، فالخبر

---

(1) ينظر: الكتاب ٥٤/١، والمقتصد ٣٠٥/١، ٣٠٦.

(2) ينظر: الخصائص ٣٠٠/١، ٣١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١.

(3) شرح الرضي على الكافية ٢٨٤/١، ٢٨٥.

(4) ينظر: سياق الكلام عند الرضي وأثره في الدرس النحوي (رسالة دكتوراه للباحث) ص١٢٥، ١٢٦.

"زيد" معلومٌ لا مجهولٌ، وإنما المجهول بالنسبة للمخاطب هو إسناد الزيدية إلى ضمير التكلُّم "أنا"(١).

ولعدم الابتداء بالنكرة المحضة آثار نحوية منها:

١- ما تقرر في أصول النحو أن الحكم النحوي قد يتعلَّق بشيئين أو أكثر؛ فتارة يجوز الجمع بينها وتارة يمتنع، ومما يجوز الجمع فيه مسوغات الابتداء بالنكرة، وكل مسوّغ تتحقَّق به الفائدة يجوز معه الابتداء بالنكرة على انفراده، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر(٢)؛ فقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾(٣) وقعت فيه النكرة، وهو كلمة "عبد" مبتدأ، فقال الجمهور: المسوغ للابتداء بالنكرة في الآية الكريمة وصفها بقوله: "مُؤْمِنٌ"، وقال بعضهم: المسوغ لذلك دخول لام الابتداء عليها، ورأى بعضهم أن المسوغ لها إنما هو معنى العموم؛ لأن المراد المفاضلة بين الجنسين، لا بين أفرادهما المخصوصة. ولا مانع من اجتماع هذه المسوغات المصححة للابتداء بالنكرة؛ إذ لا تعارض بينها(٤).

٢- شرط صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأن الحال خبر في المعنى وصاحبه مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة. وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٢/٢٩٨، ٢٩٩.

(٢) ينظر: الاقتراح ص٥٦.

(٣) من الآية (٢٢١) سورة البقرة.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٥٨٣، ٥٨٤، والتصريح ١/٢١٠، وأصول النحو ص٥٣.

اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس. ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوّغ[1].

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢ وما بعدها.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبمعونته تدرك الغايات

فهذا البحثُ يعدُّ محاولةً لرصد ما لا يبتدأ به في لغتنا العربية، وأثر عدم البدء في الدروس النحوية والصرفية، ومن المفيد أن أسجِّل نتائج البحث.

١- هناك فرق بين التقديم والابتداء؛ فيمكن أن تقدم شيئًا على شيء لكنك غير مبتدئ به، وظهر ذلك جليًّا في البحث خاصةً في مبحث التوابع.

٢- التقديم نوعان: الأول- أن الشيء المقدم يبقى على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ والمفعول. الثاني- أن تنقل الشيء المتقدم من حكم إلى حكم آخر، وتجعله بابًا غيرَ بابه وإعرابًا غيرَ إعرابه، ومثل ذلك أن تجد اسمين كل واحد منهما يحتمل أن يكون مبتدأ والآخر خبرًا له[١] مثل "زيدٌ أخوك" و"أخوك زيدٌ".

٣- "حقُّ العامل التقديم؛ لأنه المُؤثِّر فَلهُ الْقُوَّة وَالْفضل، وَحقُّ الْمَعْمُول أَن يكون مُتَأَخِّرًا؛ لِأَنَّهُ مَحلٌّ لتأثير الْعَامِل فِيهِ وداخل تَحت حكمه، وَقد يعكس للتوسع في الكلام"[٢].

٤- تعددت أسباب منع الابتداء فمنها استحالة النطق مثل عدم الابتداء بساكن، ومنها قبح الكلام كعدم الابتداء بواو زائدة، ومنها اللبس

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص٩٦، ٩٧.

(٢) الكليات للكفوي ٦١٧.

على السامع كعدم الابتداء بـــ(أنَّ) المفتوحة، ومنها عدم الفهم وعدم الفائدة كعدم الابتداء بالنكرة، ومنها الاتصال والجزئية من حيث اللفظ والمعنى كالضمير المتصل وجملة الصلة، ومنها التبعية في اللفظ والمعنى كالتوابع وإذا الفجائية.

٥- تقارضت علل عدم الابتداء؛ فتجد علل منع الابتداء بأدوات الاستثناء والمستثنى تقارضت مع علل منع الابتداء بالتوابع والتمييز والمفعول معه، وكذلك علة منع الابتداء بـــ(لكنَّ) و(حتى) تقارضت مع علة منع الابتداء بصلة الموصول، وكذلك الضمير المجرور لا يكون إلا متصلًا، ولا يبتدأ به كما لا يبتدأ بمجرور، وتقارضت علة عدم البدء بالمؤكِّد مع علة عدم البدء بالحال المؤكِّدة؛ لأنهما واحد.

٦- هناك كلمات جاز الابتداء بها لكنها تغيرت أحكامها بهذا الابتداء؛ فمثلًا الفاعل لا يبتدأ به وتقول: "قام زيدٌ"، وإذا قلت: "زيدٌ قام" لم يكن "زيد" هنا هو الفاعل بل أصبح مبتدأً، وكذلكم النعت لا يبتدأ به فتقول: "زيدٌ الكريمُ جاءني"، وإن ابتدأت به فقلت: "الكريم زيدٌ جاءني" صار النعت مبتدَأً وأضحى "زيد" بدلًا أو عطف بيان.

٧- الشيء ربما يخرج عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسمَّ فاعله كان له لما كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل؛ فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع؛ فوجب تأخيره[1]؛ فتقول: "زيدًا أكرَم عمرٌو" بتقديم المفعول عنايةً واهتمامًا، وإن جعلت الفاعل مجهولًا قلت:

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٧١.

"أُكرِم زيدٌ" ولا تستطيع تقديم نائب الفاعل، مع استطاعتك ذلك حينما كان منصوبًا.

٨- البحث مليءٌ بالخلاف فيما يبتدأ به؛ ومن المتفق عليه مما لا يبتدأ به هو: همزة بين بين، والواوُ والسينُ الزائدتان، و(لكنَّ)، و(حتى)، و(إذا الفجائية)، والتوابع ما عدا حروف العطف، وصلة الموصول، والضمير المتصل.

٩- هناك حروفٌ وكلماتٌ لا يبتدأ بها، لكنِّي لم أتناولها بالدراسة لعدم وجود أثر فعَّال لعدم الابتداء بها في الدروس النحوية أو الصرفية، وذلك مثل تاء التأنيث، والتنوين، واللام الزائدة، ونوني التثنية والجمع، وهاء السكت، والمنصوب على الاختصاص، ومعمول الجوامد -عدا الحال-، وكي ولام التعليل، وما الكافة، وضمير الفصل.

وبعد فقد بذلت في سبيل إتمام هذا البحث جهدًا أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعله في ميزان حسناتي. ولا أزعم له الكمال، ولا أنزِّهُه من النقص؛ فالكمال لله وحده.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم –جل من أنزله.

٢- الإبانة في اللغة العربية لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصحاري- تحقيق: د/ عبد الكريم خليفة، د/ نصرت عبد الرحمن، د/ صلاح جرار، د/ محمد حسن عواد، د/ جاسر أبو صفية- الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة/ مسقط/ سلطنة عمان- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣- ارتشاف الضرَب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د/ رجب عثمان محمد- مراجعة: د/ رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدِّين الكيشي (ت٦٩٥هـ)- تحقيق: د/ عبد الله الحسيني، د/ محسن العميري- معهد البحوث العلميَّة/ جامعة أمِّ القرى- الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٥- الأُزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ـ تحقيق: عبد المعين الملُّوحي ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٦- أساس البلاغة للزمخشري- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٧- الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين القرافي ـ تحقيق: محمد عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية/ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري- تحقيق: د/ فخر صالح قدارة- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٩- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي- تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

١٠- أصول النحو- مناهج جامعة المدينة العالمية- الناشر: جامعة المدينة العالمية.

١١- الأصول في النحو لابن السراج ـ تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٢- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه- طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف بحيدر آباد/ الهند، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة-١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م، من دون تحقيق.

١٣- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري- تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٤- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس- تحقيق: د/ زهير غازي زايد- عالم الكتب/ بيروت، مكتبة النهضة العربية/ بغداد- الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ــ تحقيق: إبراهيم الإبياري- دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصرى/ القاهرة، دار الكتاب اللبناني/ بيروت.

١٦- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي- تعليق: د/ محمود سليمان ياقوت- دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

١٧- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ــ دار الكتب العلمية/ بيروت.

١٨- أمالى ابن الحاجب ــ تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة ــ دار الجيل/ بيروت، دار عمار/ عمَّان/ الأردن ــ ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٩- أمالي ابن الشجري ــ تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي ــ مكتبة الخانجي بالقاهرة ــ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢٠- الأمثال لأبي الخير الهاشمي- دار سعد الدين / دمشق- الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ- من دون تحقيق.

٢١- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي- تحقيق: د/ عبد المجيد قطامش- دار المأمون للتراث- الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٢- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلي بن عدلان الموصلي- تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن ــ مؤسسة الرسالة/ بيروت ــ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٣- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد- تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري- المكتبة العصرية- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، من دون تحقيق.

٢٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- منشورات المكتبة العصرية/ صيدا- بيروت.

٢٦- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك- تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم- الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٧- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي- تحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٢٨- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي- تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود- الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٢٩- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب- تحقيق: د/ موسى بناي العليلي- وزارة الأوقاف العراقية، إحياء التراث الإسلامي- مطبعة العاني/ بغداد.

٣٠- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي- تحقيق: د/ مازن المبارك- دار النفائس/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٣١- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني- تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الثالثة.

٣٢- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ـ تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية/ بيروت ـ الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٣- البديع في علم العربية لابن الأثير ـ تحقيق: د/ فتحي أحمد علي الدين ـ جامعة أم القرى- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري- تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه- مراجعة: مصطفى السقا- الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٥- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ـ تحقيق: علي هلال ـ مطبعة حكومة الكويت ـ الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣٦- التبصرة والتذكرة للصيمري ـ تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ـ جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامى ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٧- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري- تحقيق: علي محمد البجاوي- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري- تحقيق: د/عبدالرحمن السليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٩- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري- تحقيق: د/ عباس مصطفى الصالحي- دار الكتاب العربي- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٠- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير) لصدر الأفاضل الخوارزمي- تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٤١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم/ دمشق- الطبعة الأولى ١٤١٩: ١٤٢٢هـ/ ١٩٩٨: ٢٠٠٢م، الجزء، طبعة كنوز إشبيليا/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك- تحقيق: محمد كامل بركات- دار الكاتب العربي/ الجمهورية العربية المتحدة- وزارة الثقافة- ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٤٣- التسهيل في علمي الخليل للدكتور/ أحمد سليمان الياقوت ــ دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ــ ١٩٩٩م.

٤٤- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ــ تحقيق: محمد باسل عيون السود ــ دار الكتب العلمية/ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٥- التعريفات للشريف الجرجاني- ضبط وتصحيح: جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني- تحقيق: د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى—لطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م[١].

٤٧- التعليقة على المقرب لابن النحاس، تحقيق: د/ جميل عبد الله عويضة، الناشر: وزارة الثقافة الأردنية ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٨- التكملة لأبي علي الفارسي- تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٤٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ــ تحقيق أد/ علي محمد فاخر، وآخرين ــ دار السلام/ القاهرة ــ الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٥٠- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٥١- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د/ فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة/ مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م[٢].

---

(١) أصل الكتاب رسالة دكتوراه للمحقق.

(٢) أصل الكتاب رسالة دكتوراه للمحقق، في كلية اللغة العربية بالقاهرة- جامعة الأزهر.

٥٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ـ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ـ دار الفكر العربي/ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٣- التوطئة لأبي علي الشلوبين- تحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع- ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥٤- التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرءوف المناوي- عالم الكتب/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م. من دون تحقيق.

٥٥- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني- المكتبة العصرية/ صيدا- بيروت- الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٥٦- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري- تعريب: حسن هاني فحص- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٥٧- الجمل للزجاجي ـ تحقيق: الشيخ/ ابن أبي شنب ـ مطبعة جول كربونل بالجزائر.

٥٨- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي- تحقيق: رمزي منير بعلبكي- دار العلم للملايين/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٥٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ـ تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل ـ دار الكتب العلمية/ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦٠- حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (نواهد الأبكار وشوارد الأفكار)- الناشر: جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين/ السعودية- ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٥م[١].

٦١- حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف- دار الفكر العربي/ بيروت- ١٣٩٧هـ.

٦٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٦٣- حاشية الطِّيبي على الكشاف = فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب- تحقيق: إياد محمد الغوج، د/ جميل بني عطا، د/ محمد عبدالرحيم- الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، المكتبة الوطنية بالأردن- الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٦٤- الحدود في علم النحو لشهاب الدين الأندلسي (ت٨٦٠هـ)- تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٦٥- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السِّيد البطليوسي- تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي. من دون طبعة.

٦٦- خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ــ تحقيق: عبد السلام محمد هارون ــ مكتبة الخانجي بالقاهرة ــ الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(١) أصل الكتاب ثلاث رسائل دكتوراه.

٦٧- الخصائص لابن جني ــ تحقيق: محمد علي النجار ــ دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

٦٨- دراسات في علم اللغة للدكتور/ كمال بشر- دار غريب للطباعة والنشر. من دون تاريخ

٦٩- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري- تحقيق: عرفات مطرجي- مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٧٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ــ تحقيق: محمد باسل عيون السود ــ دار الكتب العلمية/ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٧١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ــ تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط ــ دار القلم/ دمشق.

٧٢- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق: د/ محمد ألتونجي- دار الكتاب العربي / بيروت- الطبعة الأولى: ١٩٩٥م.

٧٣- ديوان جميل بثينة- تحقيق: بطرس البستاني- دار بيروت للطباعة والنشر- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٧٤- ديوان الحطيئة- شرح: حمدو طماس- دار المعرفة/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٧٥- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي- تحقيق: مجيد طراد- دار الكتاب العربي/ بيروت ــ الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧٦- ديوان رؤبة ضمن مجموعة أشعار العرب ــ تحقيق: وليم بن الورد البروس ــ دار ابن قتيبة/ الكويت.

٧٧- ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه- تحقيق:عبد الحفيظ السطلي- مكتبة أطلس/ دمشق.

٧٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة- شرح/ محمد محيي الدين عبد الحميد- مطبعة السعادة بمصر- ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

٧٩- ديوان كثيِّر عزة- شرح: د/ إحسان عباس- دار الثقافة / بيروت- ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٨٠- ديوان الكميت بن زيد الأسدي- تحقيق: د/ محمد نبيل طريفي- دار صادر/ بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٨١- رسالتان في اللغة للرماني- تحقيق: إبراهيم السامرائي- دار الفكر/ عَمَّان- ١٩٨٤م.

٨٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي- تحقيق: أحمد محمد الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٨٣- السبعة في القراءات لابن مجاهد ــ تحقيق: د/ شوقي ضيف ــ دار المعارف بمصر.

٨٤- سر صناعة الإعراب لابن جني- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم/ دمشق- الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨٥- سياق الكلام عند الرضي وأثره في الدرس النحوي (رسالة دكتوراه) للباحث/ عرفة عبد الحكيم أحمد عبد الرحمن في كلية اللغة

العربية بأسيوط- جامعة الأزهر- إشراف: أ.د/ فتحي علي حسانين، أ.د/ محمد عبدالنبي عبدالمجيد- نوقشت عام ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٨٦- شذا العَرف في فن الصرف للشيخ/ أحمد بن محمد الحمـــلاوي- تعليق: د/ محمد بن عبد المعطي- وضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري- دار الكيان للطباعة والنشر

٨٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار التراث/ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جـــودة السحار وشركاه- الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٨٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعـــة الأولـــى ١٤٢٠هـــ/ ٢٠٠٠م.

٨٩- شرح أبيات الجمل لابن السِّيد البطليوســـي- تحقيـــق: عبـــد الله الناصير - منشورات دار علاء الدين ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٩٠- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي- تحقيق: د/ محمـــد الـــرَّيح هاشم- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٩١- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ــ تحقيـــق: عبـــد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق ــ دار المأمون للتراث/ دمشـــق ــ الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.

٩٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الكتاب العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

٩٣- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر- الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.ا

٩٤- شرح التصريف للثمانيني- تحقيق: د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي- مكتبة الرشد- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٩٥- شرح جمل الزجاجي لابن خروف- تحقيق: سلوى محمد عمر عرب ـ جامعة أم القرى ـ ١٤١٩هـ.

٩٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير)- تحقيق: د/ صاحب أبو جناح- من دون طبعة.

٩٧- شرح الرضي على الكافية- تحقيق: يوسف حسن عمر- منشورات جامعة قار يونس/ بنغازي- الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٩٨- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي- تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية/ بيروت- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٩٩- شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري ـ تحقيق: د/ نواف بن جزاء الحارثي ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١٠٠- شرح شواهد المغني للسيوطي- مذيل بتعليقات: الشيخ/ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي- تحقيق: أحمد ظافر كوجان- الناشر: لجنة التراث العربي- ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٠١- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك- تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري- وزارة الأوقاف العراقية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني/ بغداد- ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

١٠٢- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة- الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

١٠٣- شرح قواعد الإعراب للكافيجي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة- دار طلاس/ دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

١٠٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك- تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي- جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٠٥- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي- تحقيق: د/ المتولي رمضان أحمد الدميري- مكتبة وهبة/ القاهرة- الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٠٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٠٧- شرح اللمع للأصفهاني الباقولي ــ تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٠٨- شرح مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بـ(ديكنقوز أو دنقوز) (ت٨٥٥هـ)، وبهامشه (الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)- مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

١٠٩- شرح المفصل لابن يعيش- تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١١٠- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز/ مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١١١- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ- تحقيق: خالد عبدالكريم- المطبعة العصرية/ الكويت- الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

١١٢- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف- تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة العصرية/ بيروت- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

١١٣- شعراء أمويون- جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي- عالم الكتب/ بيروت، مكتبة النهضة العربية/ بغداد- الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

١١٤- شعراء مقلُّون- تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن- عالم الكتب/ بيروت، مكتبة النهضة العربية/ بغداد- الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

١١٥- شعر أبي زبيد الطائي (حرملة بن المنذر)- تحقيق: نوري حمودي القيسي- ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف/ بغداد- الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

١١٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ــ تحقيق: د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ــ المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ــ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١١٧- شواذ ابن خالويهِ المسمى (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع)- تحقيق: آثر جفري- مكتبة المتنبي/ القاهرة.

١١٨- الصبح المنير في شعر أبي بصير (الأعشى ميمون بن قيس) والأعشيْنِ الآخريْنِ- مطبعة آدلف هلزهوسن- ١٩٢٧م.

١١٩- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين/ بيروت- الطبعة الأولى بالقاهرة ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م، الطبعة الثانية ببيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٢٠- الصدارة في النحو العربي، د/ عبدالرحمن محمود مختار الشنقيطي- رئيس قسم اللغة العربية بكلية المعلمين بجدة- النهار للطبع والنشر- الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م[1].

١٢١- ضرائر الشعر لابن عصفور ــ تحقيق: السيد إبراهيم محمد ــ دار الأندلس.

(١) أصل الكتاب رسالة ماجستير للمؤلف.

١٢٢- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمد شكري الألوسي ــ شرح: محمد بهجة الأثري البغدادي ــ دار الآفاق العربية/ القاهرة ــ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٢٣- ضرورة الشعر للسيرافي- تحقيق: د/ رمضان عبد التواب- دار النهضة العربية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٢٤- ضياء السالك إلى أوضح المسالك- تأليف: محمد عبدالعزيز النجار- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٢٥- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ضمن كتاب أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري ــ المكتبة العصرية/ صيدا/ بيروت.

١٢٦- العقد الفريد لابن عبد ربه- تحقيق: د/ مفيد محمد قميحة- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

١٢٧- علل النحو لابن الوراق- تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٢٨- الفاخر للمفضل بن سلمة بن عاصم- تحقيق: عبد العليم الطحاوي- مراجعة: محمد علي النجار- دار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي- الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ.

١٢٩- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)- مؤلف الشرح: أحمد بن عمر بن مساعد

الحازمي- مكتبة الأسدي/ مكة المكرمة- الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٣٠- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري- تحقيق: إحسان عباس- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٧١م.

١٣١- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي (ت٧٦١هـ)- تحقيق: د/ حسن موسى الشاعر- دار البشير/ عَمَّان- الأردن- الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

١٣٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي- نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة بالمطبعة الأميرية ـ ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣٣- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب- تحقيق: د/ صالح عبد العظيم الشاعر- مكتبة الآداب/ القاهرة- ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٣٤- الكامل في اللغة والأدب للمبرد- تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي- مؤسسة الرسالة/ بيروت- ١٩٨٥م.

١٣٥- الكتاب لسيبويه- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٣٦- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ـ تحقيق: د/ محمد محمود الطناحي ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٣٧- كتاب العروض لابن جني- تحقيق: د/ أحمد فوزي الهيب- دار القلم/ الكويت- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٣٨- كتاب العين للخليل بن أحمد- تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي- دار ومكتبة الهلال.

١٣٩- كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي، تحقيق: د/ جعفر ماجد، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م.

١٤٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشري- تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض- مكتبة العبيكان/ الرياض- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٤١- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء الكفوي- تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري- مؤسسة الرسالة/ بيروت.

١٤٢- الكنَّاش في فني النحو والصرف لأبي الفداء- تحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام- المكتبة العصرية/ بيروت- ٢٠٠٠م.

١٤٣- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري- تحقيق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، تحقيق الجزء الثاني: عبد الإله نبهان- دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٤٤- لسان العرب لابن منظور، ومعه حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين- دار صادر/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

١٤٥- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان- دار الثقافة/ الدار البضاء- المغرب- ١٩٩٤م.

١٤٦- اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ- تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٤٧-

١٤٨- اللمع في العربية لابن جني- تحقيق: فائز فارس- دار الكتب الثقافية/ الكويت- من دون طبعة.

١٤٩- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم لأبي القاسم الآمدي- تعليق: أ.د/ ف. كرنكو- دار الجيل/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٥٠- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي- دار العروبة/ الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

١٥١- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى- تعليق: محمد فؤاد سَتْرِكِين- مكتبة الخانجي بمصر.

١٥٢- مجالس ثعلب- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- دار المعارف بمصر- الطبعة الثانية.

١٥٣- مجمع الأمثال للميداني- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار المعرفة/ بيروت.

١٥٤- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده- تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٥٥- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي- تحقيق: محمود خاطر- مكتبة لبنان ناشرون- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٥٦- المخصص لابن سِيده- تحقيق: خليل إبراهيم جفال- دار إحياء التراث العربي/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٥٧- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب- تحقيق: علي حيدر- مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٥٨- المسائل البغداديات، أو المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي- تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي- وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني/ بغداد.

١٥٩- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي- تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد- مطبعة المدني- المؤسسة السعودية بمصر- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٦٠- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم/ دمشق، دار المنارة/ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٦١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ــ تحقيق: د/ محمد كامل بركات ــ جامعة الملك عبد العزيز، دار الفكر/ دمشق ــ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٦٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي- المكتبة العلمية/ بيروت. من دون تحقيق.

١٦٣- معاني النحو للدكتور/ فاضل صالح السامرائي- دار الفكر/ عمان- الأردن- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٦٤- معاني القرآن للأخفش الأوسط ــ تحقيق: د/ هدى محمود قراعة ــ مكتبة الخانجي بالقاهرة ــ الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٦٥- معاني القرآن للفراء- تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي- عالم الكتب/ بيروت- الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٦٦- معاني القرآن للكسائي- إعداد: د/ عيسى شحاتة عيسى- دار قباء/ القاهرة- ١٩٩٨م.

١٦٧- معاني القرآن وإعرابه للزجاج- تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب/ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦٨- معجم البلدان لياقوت الحموي- دار صادر/ بيروت- ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م. من دون تحقيق.

١٦٩- معجم ديوان الأدب للفارابي، تحقيق: د/ أحمد مختار عمر، مراجعة: د/ إبراهيم أنيس- مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر/ القاهرة- ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٧٠- المعجم الذهبي (فارسي – عربي) تأليف: د/ محمد التونجي، فرهنك طلائي- دار العلم للملايين/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٦٩م.

١٧١- المعجم المفصل في علم العروض والقافية، د/إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٩١م.

١٧٢- معجم مقاييس اللغة لابن فارس- تحقيق: عبد السلام هارون- دار الفكر- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٧٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري- تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب- دار التراث العربي/ الكويت- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٧٤- مفتاح العلوم للسكاكي- تحقيق: نعيم زرزور- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٧٥- المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق: د/ علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٧٦- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري- تحقيق: د/ علي بو ملحم- مكتبة الهلال/ بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

١٧٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي ـ تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ـ جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي ـ الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٧٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين العيني- تحقيق: أ.د/ علي

محمد فاخر وآخرين- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة/ القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٧٩- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان- منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد.

١٨٠- المقتضب للمبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى/ القاهرة- ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٨١- المقرب لابن عصفور- تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري- الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٨٢- مناهج البحث في اللغة للدكتور/ تمام حسان- مكتبة الأنجلو المصرية.

١٨٣- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني- تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين- وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم- الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

١٨٤- موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحليم ــ تحقيق: د/ حازم سعيد يونس ــ دار عمار/ عمَّان ــ الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٨٥- نتائج الفِكَر في النحو للسهيلي- تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ/ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية/ بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٨٦- النحو الوافي لعباس حسن- دار المعارف بمصر- الطبعة الخامسة عشرة.

١٨٧- النشر في القراءات العشر لابن الجزري- مراجعة: علي محمد الضباع- دار الكتب العلمية/ بيروت.

١٨٨- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير- تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي- المكتبة العلمية/ بيروت- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٨٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي- تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية/ مصر.